

الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



العدد 75 - كانون الأول - ديسمبر 2019

محتوى العدد

33	تدقيق الحوكمة الإلكترونية	3	كلمة العدد
47	معيّار الإنتوساي رقم (20) مبادئ الشفافية والمساءلة بين أدوات الالتزام وآليات التنفيذ: تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات	5	افتتاحية العدد
57	التدريب	7	ورقة بحثية حول المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا(5600) دليل مراجعة النظراء
64	اخبار المنظمة العربية	11	ورقة عن الخصخصة وعمليات الرقابة عليها في ضوء معايير الإنتوساي
69	اخبار الأجهزة الأعضاء	16	التطور في تقارير الرقابة المالية في ضوء المستجدات في المعايير التي تحكمها
85	ملخص لوقائع الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة	21	محكمة المحاسبات التونسية تؤسس لعلاقة مستدامة مع البرلمان
93	إعلان الدوحة		
96	مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة الرقابية		

هيئة تحرير هذا العدد

- 1 - معالي السيد/ نجيب القطاري، الأمين العامة للمنظمة.
- 2 - السيدة/ عبيدة أبوحمد ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية.
- 3 - السيد / مصطفى عمر الأسمر ديوان المحاسبة الليبي.
- 4 - السيد / أكرم عباس محمد النمراجهز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- 5 - السيدان/ منجي الحمامي وخميس الحسني الأمانة العامة للمنظمة العربية.

عنوان المجلة

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4، تونس

الموقع الإلكتروني: <http://www.arabosai.org/>

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org

الهاتف: +216 71780040 فاكس: +216 71780029



<https://www.facebook.com/arabosai/>



تعزيز ونشر ثقافة إدارة المخاطر والإنذار المبكر لدى الجهات الخاضعة

اعداد سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني
رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة

عند الإشارة إلى مستقبل وتطوير عمليات التدقيق والمراجعة تحضرني مقولة " التغيير هو قانون الحياة وأولئك الذين ينظرون إلى الماضي أو الحاضر من المؤكد أنهم سيفقدون المستقبل " وبالنظر إلى التطور الكبير في بيئة الاعمال وتكنولوجيا المعلومات التي أحدثت نقلة نوعية في علوم البيانات وتحليلها (Data Science and Data Analytics) والتي أدت إلى تطور عمليات الذكاء الاصطناعي وآلة التعلم (Artificial Intelligence and Machine learning) والتي أنتجت أنماطا جديدة من الحكومات الإلكترونية والمدن الذكية وامتدت إلى استحداث تطبيقات جديدة ومتطورة كسلسلة التكتلات (Block chain) ومن هذا المنطلق يراودني التساؤل حول مدى جاهزيتنا لمواكبة هذا التطور الكبير، ومن هنا بدأ ديوان المحاسبة القطري في ترسيخ ونشر ثقافة إدارة المخاطر نظراً لأهميتها البالغة في تطوير وتحسين ورفع كفاءة عمليات التدقيق والمراجعة والانتقال من عمليات التدقيق التقليدي إلى مواكبة التطور العلمي والتقني المبني على أسس المخاطر وتحليل البيانات الشامل. ومن مسئوليتنا تجاه تطوير وتنمية ثقافة إدارة المخاطر في الدولة، فقد امتدت الاستحداثات التقنية في مجال إدارة المخاطر إلى الجهات الخاضعة والعديد من المؤسسات والهيئات بالدولة العاملة بالقطاع العام. وبإصدار ديوان المحاسبة في عام 2018 بإصدار الدليل الإرشادي لإدارة المخاطر والذي اعتمد على أهم وأحدث إصدارات للمعايير الدولية في إدارة المخاطر ISO 31000-2018 والمعني بتأسيس وتطوير وتنفيذ إدارة المخاطر وتعزيز ثقافتها وبالتالي دمج عملية إدارة المخاطر في الحوكمة الشاملة المتبعة لدى الجهات الخاضعة للرقابة. وهو ما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 الهادفة إلى تحويلها إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

ومن منطلق تأكيد المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) على ضرورة أن تتجاوب الأجهزة الأعضاء مع البيئات المتغيرة وتوقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة فإن نشر ثقافة المخاطر وتعزيزها لدى الجهات الخاضعة يجب أن يتصدر اهتمامات هذه الأجهزة وأن يتم اعتماد الخطط والبرامج الملائمة في سبيل تكريسها على أرض الواقع.

كما حرص ديوان المحاسبة على عقد العديد من اللقاءات التعريفية والورش التدريبية لفائدة مُنتسبي الجهات الخاضعة من مختلف القطاعات بالدولة من أجل نشر التوعية بإدارة المخاطر

والتدرب على تطبيق الدليل الإرشادي لإدارة المخاطر بما من شأنه تعزيز الممارسة الرائدة ضمن هذا المجال الحيوي.

ويسعى الديوان إلى أن يكون مؤسسة نموذجية ضمن مجال المخاطر حيث بادر بإنشاء إدارة تُعنى بالمخاطر مُتصلة مباشرة بمكتب رئيس الديوان، واتجه لاعتماد أسلوب تقييم المخاطر بشكل شامل من خلال تخطيط المهمات الرقابية السنوية وفقاً لمنظومة مسح المخاطر، وتخطيط وتنفيذ المهمات الرقابية وفقاً لأسلوب تقييم المخاطر وتطوير منظومة شاملة لإدارة المخاطر للعمليات الداخلية بالديوان. كما يعمل الديوان على تحديث سجلات مسح المخاطر للجهات الخاضعة بشكل دوري ويسعى لتطبيق نظام آلي لمسح المخاطر خلال الفترة القادمة.

ويسعى ديوان المحاسبة في دولة قطر، بالإضافة لمساعدة وتعزيز إدارة المخاطر في الجهات الخاضعة إلى الإهتمام بمؤشرات الإنذار المبكر على المستوى الاستراتيجي وذلك بهدف الارتقاء بدوره الرقابي الاستباقي بما يُساعد على الاستجابة للتحديات المستقبلية وبالتالي الارتقاء بجودة إدارة المخاطر المؤسسية الشاملة للجهات الخاضعة للرقابة والقطاعات العاملة بها.

وختاماً، فإن ديوان المحاسبة بدولة قطر، وإيماناً منه بأهمية التعاون وتبادل المعارف والتجارب بين الأجهزة النظيرة لا سيما ضمن مجالات العمل المستجدة، وتكريساً لشعار منظمة الإنتوساي بأن التجربة المشتركة تُفيد الجميع، يُبدي استعداده لعرض تجربته الرائدة في مجال التعامل الشامل مع موضوع المخاطر لفائدة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة وتطلعه لتفعيل آلية للتعاون المشترك بهذا الخصوص في إطار المنظمة العربية.



إعلان موسكو

حرصت منظمة الانتوساي منذ نشأتها على تقديم كل الدعم للأجهزة العليا للرقابة للارتقاء بعملها وذلك انطلاقاً من أهمية الدور الذي تضطلع به هذه الأجهزة للحفاظ على المال العام وضمان حسن استغلاله ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية بما يمكن الحكومات من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وقد تأكد ذلك من خلال إعلان موسكو للانكوساي الثالث والعشرين والذي عقد في سبتمبر 2019 الذي تضمن دعوة الأجهزة الأعضاء إلى ضرورة مواكبة التوجهات الدولية والتغيرات في بيئة عمل هذه الأجهزة من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً بما فيها تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والاستجابة بفعالية للفرص الناجمة عن التقدم التكنولوجي وتعزيز التأثير الذي تحدثه هذه الأجهزة على المساءلة والشفافية للإدارة العامة.

فمن منطلق التزام الأجهزة العليا للرقابة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها من قبل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وفي إحداث فارق في حياة مواطنيها، فهي مطالبة بتقديم رأي خارجي مستقل ومهني حول نتائج مساءلتها للأجهزة الحكومية ببلدانها حول مدى تحقيقها لهذه الأهداف وتقديم التوصيات اللازمة للرفع من أدائها في هذا المجال.

كما أصبح التقدم التكنولوجي مصدراً لتنمية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والفعالية وأن التحليل العميق للبيانات الضخمة والتدقيق فيها يعد ابتكاراً مهماً لتقليص فترة العمل الميداني والسماح لفرق المراجعة بالرصد المنتظم والمتابعة المستمرة للنتائج بما يثري عمليات التدقيق وتحسين الأداء ويوسع نطاق الدراسات البحثية المتخصصة وفق مبادئ توجيهية ينعكس أثرها الإيجابي في تقارير ذات جودة عالية.

وفي هذا الإطار، ناقش الانكوساي الثالث والعشرون الآليات التي يمكن من خلالها تحسين قدرة الأجهزة العليا للرقابة على مواكبة التطورات الضخمة والمتلاحقة التي تشهدها بيئة عملها في الوقت الراهن ولعل أبرزها ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي الهائل والبيانات الضخمة ودخول العالم عصر التحول الرقمي بما يساهم في تحسين المخرجات الرقابية وتطوير كفاءتها وتحفيز اتجاهها الاستراتيجي نحو تحقيق الأهداف الوطنية بشكل خاص وتلك المرتبطة بالتنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 بأهدافها الرئيسية السابعة عشرة وأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وانطلاقاً من ذلك، ودعماً للدور الذي يمكن أن تساهم به المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في هذا الصدد، فقد قامت المنظمة بتعديل مخططها الاستراتيجي بما يتماشى مع هذا التوجه من خلال:

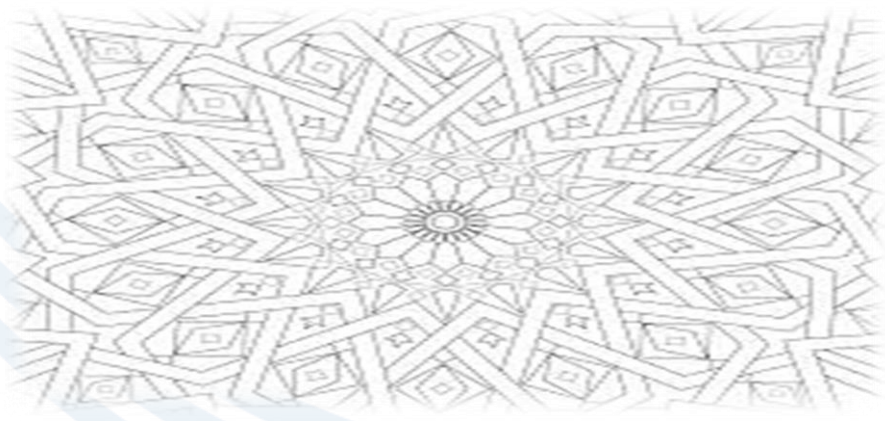
* وضع عدة برامج للسنوات الثلاث القادمة من بينها عقد بعض الدورات التدريبية حول البيانات الضخمة والرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

* إطلاق مبادرة تتمثل في دعم مجهودات الأجهزة العربية في اتجاه عدم الاقتصار على تدقيق تنفيذ الأجندا 2030 لتشمل هذه المجهودات أيضا تطبيق هذه الأهداف في مستوى الأجهزة نفسها. ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه المبادرة في مساعدة الأجهزة العربية على إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن مخططاتها الاستراتيجية ودعم التكوين ونشر الوعي حول هذه الأهداف لدى منظوريها. كما تهدف إلى دعم قدراتها في مجال التواصل مع أصحاب المصلحة وجودة عمليات مراجعتها لهذه الأهداف.

*حث الأجهزة على إعداد مقالات حول تجارب الأجهزة الأعضاء في المجالات المذكورة وترجمة المقالات الصادرة عن الأجهزة والمنظمات الدولية والإقليمية بهدف نشر المعرفة وتبادل الخبرات .

*حث الأجهزة على تبني استراتيجيات لاستخدام تقنيات المعلومات في أدائها لمهامها وتطوير المهارات لدى موظفي هذه الأجهزة وتوفير ما يطلق عليهم (مدققو المستقبل) بما يمكنهم من استخدام تحليل البيانات الضخمة وأدوات الذكاء الاصطناعي.

هيئة التحرير



ورقة بحثية حول المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا (5600) دليل مراجعة النظراء

اعداد : لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

المقدمة:

في ضوء سعي الأجهزة العليا للرقابة للعمل على تحسين جودة عملياتها وإجراءاتها الرقابية وأدوات عملها، أولت هذه الأجهزة الاهتمام بتكليف جهات متخصصة بما فيها أجهزة رقابة أخرى بعمل مراجعة وتقييم الأداء المهني والعمل الذي يتم تأديته من قبلها ومدى مطابقته للمعايير المعمول بها للحصول على ضمان وتأكيد معقول فيما يخص مدى كفاية إجراءاتها الرقابية وجودة عملياتها. وتركز مراجعة النظراء في المجالات المهنية على تقييم الأداء المهني من أجل تطوير المهنة والمختصين بها، للتأكد من أن أعضاء المهنة يلتزمون بمعاييرها، حيث يعتبر دليل مراجعة النظراء مصدراً إرشادياً للأجهزة العليا للرقابة حول التخطيط والتنفيذ والتقييم لعمليات مراجعة النظراء.

تعريف مراجعة النظراء :

يشير مصطلح مراجعة النظراء (peer review) 5600 إلى مراجعة خارجية ومستقلة لعملية أو أكثر أو أداء جهاز رقابة أعلى وذلك من قبل فريق من المهنيين من واحد أو أكثر من الأجهزة العليا للرقابة. ولا تعتبر عملية مراجعة النظراء تدقيقاً وإنما هي عملية تطوعية يقوم بها النظراء لتقديم التقييم والمشورة.

الهدف :

إن الهدف من دليل مراجعة النظراء هو تأسيس فهم مشترك لغرض وطبيعة مراجعة النظراء وكذلك تحديد المبادئ التي يمكن أن يتبعها جهاز الرقابة الأعلى الخاضعة للمراجعة وفريق مراجعة النظراء.

الاعتبارات الإستراتيجية

لضمان تحقيق نتائج جديرة بالاهتمام لأجهزة الرقابة العليا التي تخطط لمراجعة النظراء، ينبغي أن يتوفر رؤية واضحة لما يلي:

- هدف عملية مراجعة النظراء المقترحة بما في ذلك النتائج والفوائد المتوقعة .
- التركيز ونطاق عملية مراجعة النظراء مع الأخذ بعين الاعتبار الشركاء والموارد.
- المقاييس والمعايير التي سيتم تطبيقها ..

مراحل عملية المراجعة (التقييم) :

تتكون عملية المراجعة من المراحل التالية:

المراحل	البيان
المرحلة الأولى	ما قبل المراجعة
المرحلة الثانية	التخطيط
المرحلة الثالثة	العمل الميداني
المرحلة الرابعة	إعداد التقرير
المرحلة الخامسة	تنفيذ النتائج والمتابعة

المرحلة الأولى: ما قبل المراجعة

بالنسبة لكل عملية من عمليات مراجعة النظراء، يتفق جهاز الرقابة الأعلى الخاضع للمراجعة مع الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في المراجعة على النهج والشروط المرجعية والتغطية التي سيتم تطبيقها في مراجعة النظراء. ويجب أن يتم توثيق هذه الاتفاقية كتابيا قبل البدء بالعمل الميداني لمراجعة النظراء، وغالبا ما تأخذ الاتفاقية شكلها الرسمي من خلال مذكرة تفاهم .

مذكرة التفاهم

وهي اتفاق بين جهاز الرقابة الأعلى الخاضع للمراجعة وأجهزة الرقابة العليا المشاركة في المراجعة، حيث تحكم حقوق ومسؤوليات وواجبات أصحاب الصلة، ويجب أن تكون تفصيلية وقصيرة قدر الإمكان وتتم الموافقة عليها من قبل جميع الشركاء .

العناصر الرئيسية في مذكرة التفاهم :

1. مجال مراجعة النظراء والفوائد المتوقعة.
2. أهداف المراجعة والمجالات التي سيتم التركيز عليها.
3. الجدول الزمني.
4. قضايا الموارد البشرية ، أجهزة الرقابة العليا المشاركة ، والخبرات المطلوبة في الفريق.
5. الأدوار والمسؤوليات.
6. التكاليف المترتبة .
7. المخرجات (تقرير مراجعة النظراء) .

وتجدر الإشارة إلى انه يمكن إعادة النظر في مذكرة التفاهم خلال المراجعة في حال تغيير افتراضات معينة أو ظهور أحداث خارجية تؤثر على عنصر أساسي في مذكرة التفاهم، أو إدراك كافة الشركاء الحاجة إلى مراجعة المذكرة .

المرحلة الثانية: التخطيط

يعد فريق مراجعة النظراء خطة تفصيلية تحدد النهج والخطوات الواجب اتباعها خلال عملية المراجعة ويجب أن توثق الخطة ما يلي :

- القرارات الرئيسية والافتراضات .
- الجدول الزمني، حيث يجب وضع برامج زمنية مناسبة لكل خطوة من مراجعة النظراء.
- توقيت الزيارات لجهاز الرقابة الأعلى الخاضع للمراجعة .

- الانجازات الهامة التي ينبغي تحقيقها .
 - الموارد البشرية والنقدية اللازمة لكل عمل .
 - المخرجات المتوقعة لكل مرحلة .
 - المخاطر الحرجة والتدابير التي يتم اتخاذها لتخفيفها .
 - المقاييس التي سيتم وفقها تقييم جهاز الرقابة الخاضع للمراجعة .
- وينبغي الإنتهاء من إعداد الخطة وأن تتم الموافقة عليها من قبل جميع أعضاء فريق مراجعة النظراء وإبلاغ جهاز الرقابة الأعلى الخاضعة للمراجعة بالمعلومات والقرارات قبل البدء بالعمل الميداني بفترة كافية، وخلال التخطيط ينبغي الاهتمام بإعداد الخطوط العريضة لتقرير مراجعة النظراء. ويجب أن يشكل التخطيط لمراجعة النظراء في نهاية المطاف وسيلة لضمان استمرار تركيز التقييم على القضايا الجوهرية، وأن المشروع محدد والموارد متوفرة بشكل كافٍ وأنه قد تم انجاز العملية في الوقت المحدد والميزانية المحددة وان التقرير النهائي هادف وكامل وواضح ومقنع وذو صلة ودقيق.

المرحلة الثالثة: العمل الميداني

تتضمن مرحلة العمل الميداني لعملية مراجعة النظراء جمع الادلة الأساسية وتحليل النتائج، ويجب أن يتبع العمل الميداني خطة عملية المراجعة والتي تم الموافقة عليها من قبل الجهاز الأعلى الخاضع للتقييم والمراجعة. وهناك أساليب عامة يحتاج فريق مراجعة النظراء أثناء العمل إلى تطبيقها وعلى سبيل المثال ما يلي :

- * الحصول على فهم كاف لجهاز الرقابة الأعلى الخاضع للمراجعة وبيئته .
 - * تحديد الإجراءات لجمع وتحليل المعلومات والبيانات .
 - * جمع الحقائق وتقييم الملاحظات .
 - * الحفاظ على الوثائق الداعمة المناسبة والملاحظات التحليلية .
 - * صياغة ومناقشة النتائج والملاحظات كأساس للتقرير .
- ويستند العمل الميداني لمراجعة النظراء على ثلاثة جوانب رئيسية :
1. جمع المعلومات : ويشمل جمع البيانات من جهاز الرقابة الأعلى الخاضع للمراجعة وأصحاب المنفعة.
 2. العمل التحليلي : ويشمل عملية تقييم وتحليل البيانات التي قام بها فريق مراجعة النظراء حول الموضوعات التي تم فحصها .
 3. الاتصالات المستمرة : حيث يتم تحديد وتبادل الملاحظات المختلفة والنتائج والحجج ووجهات النظر الناشئة عن مراجعة النظراء .

ويمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستعانة بما ورد بملحق المعيار الدولي 5600 لأجهزة الرقابة العليا- دليل مراجعة النظراء - حيث يعد هذا الملحق دليلاً للمجالات التي يمكن أن يتم شملها في مراجعة النظراء مثل مهام وتنظيم وأداء جهاز الرقابة الأعلى، كما يستعرض نماذج عن الاسئلة التي يمكن طرحها في مراجعة النظراء. ولا يعتبر هذا الملحق مادة ملزمة إنما الغرض منه أن يكون أداة مرجعية مفيدة.

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير

تشمل مرحلة إعداد تقرير مراجعة النظراء إعداد مسودة التقرير وتنقيح النتائج الهامة والاستنتاجات والتوصيات مع جهاز الرقابة الأعلى الخاضع للمراجعة وإعداد التقرير النهائي لمراجعة النظراء، حيث يعتبر التقرير هو الناتج الرئيسي والهدف منه هو اضافة قيمة لجهاز الرقابة الخاضع للمراجعة .

ويتكون تقرير مراجعة النظراء من العناصر التالية :

* الملخص التنفيذي وهو عرض موجز ودقيق وواضح للتقرير مع التركيز على الملاحظات الأكثر أهمية .
* مقدمة قصيرة ومعلومات أساسية حول أهداف ونطاق التدقيق والنهج والمقاييس التي تم بناء عليها مراجعة جهاز الرقابة الأعلى .

* الملاحظات وهي الجزء الرئيسي من التقرير ومن المهم أن يتم تقديم النتائج بطريقة تساعد القارئ على تتبع عرض المناقشات .
* الاستنتاجات والتوصيات .

ويعتبر نشر نتائج مراجعة النظراء من الممارسات الجيدة، حيث يعكس ذلك التزام جهاز الرقابة الأعلى واستعدادة للمساءلة والشفافية ويبقى قرار النشر من عدمه حقاً للجهاز الأعلى الخاضع للمراجعة ، وبمجرد الانتهاء من التقرير يمكن للمراجع الرئيسي لعملية مراجعة النظراء وبالاتفاق مع جهاز الرقابة الأعلى الخاضع للمراجعة ارسال نسخة من التقرير إلى الانتوساي ، إلى جانب أفضل الممارسات والأفكار حول كيفية مواصلة صقل هذا المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا .

المرحلة الخامسة: تنفيذ النتائج والمتابعة

إن جهاز الرقابة الأعلى الخاضع للمراجعة هو الذي يقرر فيما يتعلق بتحديد توصيات مراجعة النظراء التي يتم متابعتها وتنفيذها، عمليات المتابعة المدروسة تساعد على تحقيق القيمة الكاملة لعملية مراجعة النظراء من خلال التشجيع على التحسين والتغيير .

وفي الختام يجب أن لا يكون تقييم مراجعة النظراء للمصلحة الفردية بل يجب أن يكون للصالح العام وعلى نطاق أوسع بحيث تشمل مجتمع الانتوساي وبالأخص أجهزة الرقابة العليا التي تأخذ بالاعتبار مراجعة النظراء بصفتها جهازاً يقوم بمراجعة النظراء أو يخضع لمراجعة النظراء.

ورقة عن الخصخصة وعمليات الرقابة عليها في ضوء معايير الإنتوساي

اعداد : لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

المقدمة

رأت معظم الدول أن من أهم المعوقات الاقتصادية تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، حيث تقاس درجة التنمية الاقتصادية بالدولة بمدى قدرتها على تحقيق أكفأ استغلال ممكن للموارد الإنتاجية المتاحة لديها ولا يتحقق ذلك إلا بإزالة كافة المعوقات وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتشجيع المنافسة في إدارة الاقتصاد بدلاً من أسلوب التخطيط المركزي وبذلك يقلص دور القطاع العام ويتزايد دور القطاع الخاص لكون الأخير أكثر مرونة في إدارة الأنشطة الاقتصادية وأكثر قابلية للمنافسة ويتمتع بقدر كبير من الخبرة. لذا فإن قضية مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من قدراته وزيادة دوره في تنفيذ خطط التنمية التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

مفهوم الخصخصة

على الرغم من أهمية تعريف الخصخصة إلا أن معايير الإنتوساي لم تتطرق إلى تعريف مفهوم الخصخصة. ويمكن تعريف مصطلح الخصخصة بأنه الإستراتيجية التي تسعى إلى تغيير صفة الاقتصاد الوطني من اقتصاد يركز على النشاط العام إلى اقتصاد يركز على النشاط الخاص وذلك بهدف رفع كفاءة الوطن ومعالجة المشاكل الناجمة عن اختلاف الأوزان النسبية لكل من القطاعين العام والخاص من أجل أن تتمكن الدولة من التفرغ لإصلاح البنية الأساسية في المجتمع وإعطاء القطاع الخاص فرص المساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية .

الأساليب:

يوضح معيار الإنتوساي رقم (5210) أساليب وطرق التحويل من قطاع العام إلى قطاع خاص وفقاً لخصوصية الدول وسياساتها في نقل الملكية العامة. وتنحصر أساليب التخصيص في نوعين رئيسيين:

الأسلوب الأول:

نقل إدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص:

وهذا يعني قيام شركات القطاع الخاص بإدارة المشروعات العامة لمدة زمنية محددة بعقود إيجارية مع بقاء الملكية في يد الدولة. وهذا الأسلوب هو الأكثر انتشاراً ويأخذ عدة أشكال:

1- عقود الإدارة والتشغيل

أن ينوي القطاع الخاص إدارة المشروع العام المحدد من قبل الدولة بهدف تقديم خدمات محددة كانت تقوم بها الحكومة مثل تشغيل وصيانة وإدارة بعض المباني والمرافق مقابل أن تقتسم الربح الصافي مع الحكومة.

2- عقود الإيجار:

وفي هذا النوع يهدف إلى أن القطاع الخاص يقوم باستئجار المرافق العامة المملوكة للدولة واستثماراتها لمدة زمنية محددة (قصيرة أو طويلة) مقابل قيمة مالية متفق عليها مع اختصاص الدولة بملكية ذلك المرفق.

3- عقود الامتياز

تعطي الدولة الامتياز لشركة ما بإنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة معينة حسب ضوابط ومواصفات تضعها الدولة عن طريق امتلاك القطاع الخاص للمرفق وتشغيله.

الأسلوب الثاني

نقل ملكية المشروعات إلى القطاع الخاص، ويتم ذلك عن طريق البيع الكلي للمشروعات وبالتالي تخلي الدولة عن مسؤولية تشغيلها، أو البيع الجزئي ويتم ذلك ببيع جزء من أسهم الدولة إلى القطاع الخاص واحتفاظها بالجزء الآخر.

الأهداف من الخصخصة

يوضح معيار الإنتوساي رقم (5220) أهداف التخصيص والتي تتفاوت الأهمية النسبية لها على الرغم من تشابهها إلى حدٍ ما من دولة إلى أخرى. ويكون الدافع الرئيسي هو معالجة عجز الميزانية العامة وتوفير المتطلبات التي تؤدي إلى تحديث الخدمات الأساسية وسداد الديون الخارجية، وأما الأهداف الأخرى فتتمثل فيما يلي:

تحسين الأداء والخدمة والكفاءة من جودة المنتج.

جذب استثمار المستثمرين المحليين في الخارج.

جذب الاستثمار الخارجي للداخل.

الاستفادة من أساليب الإدارة لدى القطاع الخاص لتحسين الأداء ورفع جودة المنتج.

تخفيض العبء والعجز عن ميزانية الدولة.

الحصول على موارد فورية من بيع القطاع العام.

نمو القطاع الخاص والاستثمارات.

أهمية رقابة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الخصخصة

يتطلب تطبيق برنامج الخصخصة المتابعة والإشراف من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مختلف مراحل عملية التخصيص، بدءاً من تحديد الأهداف وأثناء التنفيذ وانتهاءً

بتحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص حفاظاً على المال العام وحقوق الأفراد وضماناً لتحقيق كافة الأهداف المرجوة من تطبيق ذلك البرنامج.

قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمراجعة عمليات الخصخصة :
تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ببناء على الخطوط التوجيهية لرقابة عمليات الخصخصة
وتشمل ما يلي:

1. توجيهات بخصوص أفضل ممارسة لرقابة عمليات الخصخصة ISSAI- 5210

تحتوي هذه التوجيهات على (40) توجيهاً رقابياً من مجمل ثمانية مجالات تعتبر ذات أهمية لأعضاء الإنتوساي:

- * يتناول المجال رقم (1) المعرفة الفنية التي تحتاجها الأجهزة الرقابية عند رقابة الخصخصة.
- * يحتوي المجال رقم (2) على (10) توجيهات عامة للأسئلة الهامة التي تنتج بصورة مستقلة بمناهج الخصخصة وتوجد بشكل مرتبط لدى تقييم المؤسسات.
- * تحتوي المجالات من (3 إلى 7) على 25 توجيهاً متعلقة بمختلف الأسئلة التي يجب على الأجهزة الرقابية عرضها بصورة مستقلة عن منهج الخصخصة التي تم اختيارها من قبل البائع
- * يحتوي المجال رقم (8) على 3 توجيهات لرقابة التكاليف.
- وقد بني كل توجيه بطريقة تحتوي أيضاً جزء من الدليل الذي يحتوي على التجارب، حيث تعتبر ذات أهمية.
- وتتنوع هذه التوجيهات بشكل عام إلى المهارات التي يتطلبها الجهاز الأعلى للرقابة لمراجعة عمليات الخصخصة وكيف يمكن اكتسابها بطريقة فعالة من حيث التكلفة المطلوبة.
- يجب أن يحدد الجهاز الأعلى للرقابة مسؤوليات مراجعته فيما يتعلق بعمليات الخصخصة ويتخذ قراراً بشأن كيفية تنفيذ هذه المسؤوليات. ومن المرجح أن تكون المهارات المتخصصة اللازمة لتنفيذ عمليات مراجعة الخصخصة أوسع مجالاً من مهارات المراجعة التقليدية المتاحة. ويحتاج الجهاز إلى تحديد هذه المهارات المتخصصة.
- يجب مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة في عملية الخصخصة بما يتفق مع الحفاظ على استقلاليته لاكتساب المعرفة والمهارة المتعلقة بالجوانب الرئيسية لعملية الخصخصة، وأن المشاركة في عملية الخصخصة قد يعرض الجهاز للمخاطر. وهذا مهم بشكل خاص حيث سيعتمد أطراف البيع على المعلومات المالية عن المشروع الخاضع لرقابة الجهاز.
- وبطبيعة الحال من المهم جداً بالنسبة للجهاز وضع ترتيبات اتصال وثيق مع البائع قبل البيع إذا كان للجهاز دور في قرار البيع .
- يجب أن يخطط الجهاز الأعلى للرقابة لتغطية جميع الجوانب الرئيسية للبيع التي لها تأثير على الملاءمة وعائد الإنفاق لتحديد الأطراف الرئيسية للبيع وأخذ إثباتات منهم والتأهب لتحديد الدروس

المستفادة من البيع، بما في ذلك الإجراءات المتبعة ونتائج البيع، جنباً إلى جنب مع مدى إنجاز أهداف البيع وإعادة هيكلة المشروع قبل البيع وأهداف عملية البيع وتوقيتها وتقييم المشروع قبل البيع واساليب البيع ونزاهة البائع في اجراء البيع .

-يجب أن يفحص الجهاز الأعلى للرقابة أنواع ومدة واساليب توزيع وملاءمة رسائل حملات التثقيف العام أو التوعية العامة التي تستخدم لتشجيع عامة الشعب على الاستثمار، بالإضافة إلى أنه يجب أن يفحص ما إذا قدم مستوى أساسي من المعلومات عن كل مشروع مدرج في البرنامج، بما في ذلك معلومات موثوق بها عن الأداء المالي وفرص العمل والهيكل الإداري ووصف المنتجات والأسواق الرئيسية لكل مشروع. ويجب أن يكون متأهباً لمخاطرة المغالاة في المكاسب والأرباح المحتملة والمركز المالي للمشروع وعدم وضوح تحديد مسئوليات الإدارة بالنسبة للمساهمين.

2. التوجيهات حول أفضل الممارسات الخاصة بتدقيق حسابات التمويل العام والخاص والامتيازات (معدل) ISSAI- 5220

تتضمن التوجيهات أحسن الممارسات عند رقابة التمويل العام والخاص وإجراءات التمويل والامتيازات. وتقدم مساعدة توجيهية للأجهزة الرقابية التي توفر نوعاً من الاتفاقيات ذات تقييم هام. ويجب أن تأتي التوجيهات كاقتراح أو كنصائح والتي يمكن اعتبارها مطبقة بكافة الدول. ويحتوي المعيار على 43 توجهاً مقسمة على ست مجموعات وتتعلق بما يلي :

- المنهج العام للأجهزة الرقابية
 - الإطار للاستقصاء لمشاريع واضحة
 - مشروع المناقصة
 - العقد الحقيقي
 - المرحلة العملية والتطبيق .
- ويعتبر كل توجيه مبني بالصفة التي تحتوي على الوصول إلى التدليل والبرهان وهي تحتوي أيضاً على تجارب تشكل القاعدة الأساسية.

3. توجيهات بخصوص أفضل ممارسة لرقابة التنظيم الاقتصادي ISSAI- 5230

تحتوي على مجموعة من التوجيهات لأفضل ممارسة لرقابة التنظيم الاقتصادي. وتشمل خمسة أقسام تعتبر ذات أهمية لأعضاء منظمة الإنتوساي. وتم توضيح التوجيهات بأمثلة مستخرجة من تقرير الاستقصاء الذي أنجزته منظمة الإنتوساي ومن تجارب أعضاء مجموعة العمل، حيث تم تحديدها في خمسة أقسام كالآتي:

- جدارة الأجهزة الرقابية.
- نشاط التنظيم الاقتصادي (بمعنى الأهداف والمهام والسلطات) .
- العروض .
- سعر الخدمات .

• تطوير المنافسة .

كما تحتوي الخطوط التوجيهية على توصيات واقتراحات معتمدة على التجارب المنجزة ولا تعتبر كقانونا أو تعليمات.

4. إرشادات عامة عن أفضل قواعد الممارسة لمراجعة وتدقيق المخاطرة في شركات القطاع العام والقطاع الخاص ISSAI- 5240

تحدد التوجيهات الأخطار الهامة التي قد تواجه الحكومة والجهاز الرقابي في نطاق شركات القطاع العام والخاص. وهناك مؤشرات تتعلق بأحسن الطرق لإدارة الأخطار. وتبين التوجيهات للأجهزة الرقابية التي شاركت بمجموعات العمل.

تتألف المداخل من قسمين.

يعالج القسم الأول الأخطار الهامة للقطاع العام:

- الوضوح حول أهداف الشراكة
- التفاوض لشراكة مناسبة
- الحفاظ على حماية مصالح الدولة كمشارك بالأقلية
- رقابة ومراعاة مصالح الدولة بالشراكة
- انتباه الدولة في حالة الصعوبات

ويتعلق القسم الثاني بالأخطار التي تتعرض لها الأجهزة الرقابية والتي تراقب شركات القطاع العام والخاص من حيث مراقبة المسار والنتائج وتتطابق واستخلاص الدروس ذات الفائدة ومتابعة الأشغال.



التطور في تقارير الرقابة المالية في ضوء المستجدات في المعايير التي تحكمها

اعداد : لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

1 - مقدمة:

تمثل تقارير التدقيق المخرج النهائي لعمليات التدقيق وهي الوسيلة التي يبدى المدقق من خلالها رأيه في القوائم المالية، وقد حدث تطور هائل في هذه التقارير لعدد من الأسباب، منها التطور الذي طرأ على أهداف المحاسبة وما تبعه من تطور في أهداف عملية التدقيق، وكذا ظهور ما أطلق عليه "فجوة التوقعات" والتي تتمثل في اختلاف فهم متلقي التقارير عن الدور الذي يقوم به المدقق واعتبارهم أن تقارير التدقيق تمثل ضماناً لمستقبل الجهات المشمولة بالرقابة وهو ما كان سبباً للتغيير في صياغة التقارير للتعريف بطبيعة عملية التدقيق ومسئوليات المدقق ومسئوليات إدارة الجهات محل التدقيق. وقد ألفت معايير التدقيق المستحدثة بمزيد من المتطلبات والتي سيلقى هذا المقال الضوء عليها.

2 - تطور أهداف المحاسبة ودورها في تطور أهداف عملية التدقيق:

ألزم التطور الذي طرأ على المحاسبة وأهدافها بتطور مواكب له في مهنة تدقيق الحسابات التي تقوم عليها. فقد تطور هدف المحاسبة¹ قبل عام 1913م والمتمثل في قياس درجة السيولة النقدية المتوفرة للمنشآت وتحديد مركزها المالي لتزويد الأطراف المعنية بالأموال المالية للمنشأة بالبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات، إلى التركيز على قياس وتحديد الدخل السنوي وخاصة مع انفصال الملكية عن الإدارة والحاجة لوسيلة يتم من خلالها تقييم عمل الإدارة. ومع ظهور الكساد العالمي سنة 1929 ونشأة العديد من المنظمات والهيئات مثل هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية الأمريكية سنة 1934، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ومجمع معايير المحاسبة المالية فقد تغيرت النظرة للمحاسبة إلى أنها أداة لتوصيل المعلومات عن المنشأة وضرورة توفير إفصاحات إضافية عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية.

وقد واكب التدقيق المالي التطور الذي طرأ على المحاسبة فبعد أن كان هدف التدقيق² يتمثل في تمكين المدقق من إبداء الرأي في مدى صحة وسلامة القوائم المالية التي تصدرها المنشأة، إلى إبداء الرأي في مدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتائج أعمالها. ومع ظهور معايير المحاسبة التي أصبحت ملزمة عند إعداد القوائم المالية وظهور معايير التدقيق التي تحكمها. فقد أصبح الهدف من

¹ سامي معروف عبد الرحيم، مختار إسماعيل أبو شعيب، قراءات في نظرية المحاسبة والتدقيق، مطبعة العشري، الإسماعيلية، 2004، ص 8-10

² محمد توفيق محمد وآخرون، أصول التدقيق، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2005، ص 9.

عمليات التدقيق³ إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت في كافة جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، وذلك لتحقيق درجة تأكد مصاحبة للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية وإن كان هناك اختلاف في درجات التأكد التي تحققها سواء تأكد محدود أو تأكد مناسب/ معقول⁴.

فجوة التوقعات ودورها في تعديل صياغة تقارير التدقيق:

تتمثل فجوة التوقعات في الفجوة بين معايير الأداء الفعلي للمدقق والتوقعات العامة (المجتمع المالي) المختلفة لأداء المدققين⁵، وبمعنى آخر فهي الفرق بين ما يتوقعه ويريد المجتمع ومستخدمي القوائم المالية من ناحية وما تتوقع مهنة التدقيق تحقيقه من عملية التدقيق⁶ من ناحية أخرى. فقد كان مجتمع الأعمال ينظر إلى مهمة المدقق باعتبارها وسيلة لمنع الأخطاء والغش في الجهات المشمولة بالتدقيق، وقد نظر البعض لمهنة التدقيق باعتبارها تقيماً لقدرة المنشآت على الاستمرار وهو ما يخالف جوهر عملية التدقيق ولقد كانت أسباب هذا اللبس تتمثل في صياغة تقارير التدقيق دون التحديد الواضح لمسؤوليات إدارة المنشآت المشمولة بالتدقيق، ومسؤوليات المدقق والمنهج والمعايير التي يلتزم بها المدقق عند قيامه باختبارات القوائم المالية، ونوعية التأكيد الذي تتضمنه تقارير التدقيق وإن أقصى تأكيد هو تأكيد مناسب/ معقول حيث لا يوجد تأكيد تام في ظل وجود محددات تواجه عمليات التدقيق.

ولذلك بذلت المنظمات المهنية ومنها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1988 الكثير من الجهود لإزالة هذا اللبس، والتي أسفرت عن إصدار عدة نشرات بهدف توضيح فجوة التوقعات⁷ ومنها أيضاً إصدار معايير خاصة بتحسين عملية اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، ومعايير خاصة بزيادة فعالية التدقيق مثل معايير الإجراءات التحليلية، ومعايير تدقيق التقديرات المحاسبية، ومعايير الاتصال بلجان الحوكمة واستخدام عمل المدققين الداخليين، كما أصدرت معايير التقارير التي تلزم بصياغات توضح طبيعة عمل المدقق ونوعية الاختبارات التي يقوم بها ودوره والمحددات التي تحكم عمله.

المستجدات في معايير التقارير:

تضمنت المستجدات في معايير التقارير⁸ العديد من الأمور والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: إضافة معايير جديدة: كان ينظم تقارير التدقيق معياري الانتوساي (1700) "تقرير المدقق على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام"، (1701) "التعديلات في الرأي الوارد في تقرير

³ معايير الانتوساي، معيار 1200، الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء العملية الرقابية وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، ص 1.

⁴ معايير التدقيق الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين المدققين، **قائمة المصطلحات**، ص 4.

⁵ Abrema (2005) [Available from]: http://www.abrema.net/abrema/expect_gap_g.html (Accessed on: 25/07/2008)

⁶ Ojo, Marianne, Eliminating the Audit Expectations Gap: Myth or Reality, 2006.

⁷ محمد محسن عوض مقلد، **دور مدافع الحسابات وفجوة التوقعات**، بحث غير منشور، كلية تجارة جامعة قناة السويس، 2010، ص ص 9-10.

⁸ Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, Edition 2017–2016.

المدقق المستقل " ثم تم إضافة معيارين آخرين بحيث أصبح ينظم تقارير التدقيق أربعة معايير هي: (1700) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، (1701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق في تقرير المدقق المستقل"، (1705) "التعديلات في الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل"، (1706) "فقرات لفت الانتباه، وفقرات الأمور الأخرى في تقرير المدقق المستقل".

ثانياً: تغيير موضع فقرة الرأي في التقرير: فقد كانت فقرة الرأي تأتي بعد الفقرة الافتتاحية والمتضمنة القوائم التي يتم تدقيقها والفترات التي تغطيها، وفترة التي توضح مسئولية إدارة الجهة المشمولة بالرقابة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية، والفترة مسئوليات المدقق وطريقة وصوله للرأي والمعايير التي تنظم عمله، ثم أصبح رأى المدقق يأتي مباشرة بعد الفقرة الافتتاحية التي توضح القوائم التي تم مراجعتها والفترات التي تغطيها وتم دمج الفقرة الافتتاحية مع رأى المدقق في فقرة واحدة أطلق عليها فقرة الرأي.

ثالثاً: إدراج فقرة جديدة بمسمى أساس الرأي: والتي تتناول المعايير التي قام المدقق بأعمال التدقيق وفقاً لمقتضياتها والتي كانت تذكر فيما سبق كجزء من مسئوليات المدقق ويذكر فيها المدقق طبيعة التأكد الذي يهدف لتحقيقه ووجود محددات لعمله وتقديم وصفاً لمفهوم الأهمية النسبية.

رابعاً: إدراج فقرة جديدة عن الاستمرارية: توضح وفاء المدقق بمتطلبات معيار الانتوساي 1570 "المؤسسة العاملة" والذي يتناول الإجراءات التي يقوم بها المدقق في حالة ظهور مؤشرات تشكك في قدرة الجهات المشمولة بالتدقيق على الاستمرار.

خامساً: إدراج فقرة لفت الانتباه: وقد كانت فقرات لفت الانتباه فقرات تأتي بعد فقرة الرأي ويبدأ بعبارة وفيما لا يعد تحفظاً، وأصبحت وفقاً لما يقضى به معيار (1706) "فقرات لفت الانتباه، وفقرات الأمور الأخرى في تقرير المدقق المستقل" تأتي بعد فقرة الاستمرارية بعنوان مستقل (لفت الانتباه) وهي تشير إلى أمر ما تم عرضه أو الإفصاح عنه بشكل مناسب في القوائم المالية، والذي يعد حسب حكم المدقق، من الأهمية بحيث يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية، وذلك بشرط أن تتضمن هذه الفقرة ما يتطلب تعديل رأى المدقق عن القوائم المالية ولا تعتبر بديلاً للرأي المعدل في القوائم المالية أو الإفصاح مطلوب في القوائم المالية، وأن لا تتضمن محتوى فقرة لفت الانتباه موضوعات تمت مناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة وتدرج في الأمور الرئيسية للتدقيق، وتوضع قبل أو بعد الأمور الرئيسية في التدقيق وفقاً لما يقضى به المعيار (1706).

تعتبر فقرة لفت الانتباه ضرورية في الحالات التالية:

• إذا كان إطار التقرير المالي المنصوص عليه بموجب نظام أو لائحة غير مقبول، ولكن

للحقيقة فإنه منصوص عليه بموجب نظام أو لائحة

• لتنبيه المستخدمين بأن القوائم المالية مُعدة طبقاً لإطار ذي غرض خاص.

- عندما تصبح الحقائق معروفة للمدقق بعد تاريخ تقرير، ويقدم المدقق تقريراً جديداً أو معدلاً (أي أحداث لاحقة).

ويمكن أن يرى المدقق لفت الانتباه في بعض الحالات التي لا تعتبر ضرورية مثل:
* عدم تأكد فيما يتعلق بالنتيجة المستقبلية لتصرف استثنائي قضائي أو تنظيمي.
* حدث لاحق مهم والذي يحدث بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المدقق.
* التطبيق المبكر (عندما يكون مسموحاً به) لمعيار محاسبي جديد له تأثير جوهري على القوائم المالية.
* كارثة كبيرة أثرت أو لا تزال تؤثر بشكل مهم على المركز المالي للمنشأة.

سادساً: إدراج فقرة جديدة بمسمى الأمور الرئيسية للتدقيق: تتناول الأمور التي قام المدقق بمناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة في الجهات التي يتم تداول أوراقها المالية في البورصات والتي لم تتضمنها ملاحظات المدقق على القوائم المالية والتي تم تحديدها في معيار التدقيق 1701 "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية في تقرير المدقق المستقل".

سابعاً: إدراج فقرة بعنوان فقرة الأمور الأخرى في التدقيق: تأتي بعد فقرة الأمور الرئيسية في التدقيق وتضمن وفقاً لمعيار الانتوساي (1706) ما يلي:
* الإبلاغ عن أمور التخطيط والنطاق في تقريره وفقاً لما يتطلبه نظام أو لائحة، ويرى المدقق ضرورة الإبلاغ عنها والتي لا يتم مناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة وإدراجها في الأمور الرئيسية للتدقيق.
* عدم قدرة المدقق على الانسحاب من الارتباط بسبب قيد فرضته الإدارة على نطاق التدقيق، والتأثير المحتمل لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوضيح أسباب عدم قدرته على الانسحاب.

* الموضوعات التي قد يتطلب أو يسمح نظام أو لائحة أو ممارسة مقبولة قبولاً عاماً إدراجها ضمن فقرة الأمور الأخرى في التدقيق لتوضيح بعض الأمور التي توفر تفسيراً إضافياً لمسؤولياته عند تدقيق القوائم المالية أو تقرير المدقق بشأنها.

وعندما يتضمن قسم الأمور الأخرى أكثر من أمر والذي بحسب حكم المدقق، ذات صلة بفهم المستخدمين لعمليات أو مسؤوليات المدقق أو تقريره، يمكن إدراج عناوين فرعية مختلفة لكل أمر.
* تضمين تقريره إشارة إلى حقيقة أنه قد تم إعداد مجموعة أخرى من القوائم المالية من قبل نفس المنشأة، طبقاً لإطار آخر ذو غرض عام وذلك في حالة إعداد المنشأة لمجموعتين من القوائم كلاهما يخضع لإطار ذو غرض عام ويوجد اختلاف بين الإطارين (على سبيل المثال أحدهما يطبق المعايير الوطنية والآخر يطبق المعايير الدولية) ويرى المدقق أن تلك الأطر مقبولة ويكون مكلف بإعداد تقرير عن القوائم المالية للمجموعتين من القوائم، وأن المدقق قد أصدر تقريراً عن تلك القوائم المالية.

ثامناً: إدراج فقرة جديدة بمسمى مسئوليات المدقق عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى: والتي تتناول مسئوليات المدقق الأخرى بخلاف الواردة في معايير التدقيق وفقاً لمتطلبات قانونية أو لوائح نظامية أو تنظيمية فيجب فصلها في فقرة مستقلة بمسمى مسئوليات المدقق عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية، ويجب على المدقق أن يشير إلى مصدر هذه المتطلبات.

تاسعاً: مزيد من التوضيح لبعض الأمور التي سبق تناولها في المعايير الخاصة بالتقرير ومنها:

- استخدام مصطلح إطار الالتزام للإشارة إلى إطار التقرير المالي الذي يتطلب الالتزام بمتطلبات الإطار ولكنه لا يحتوي على إقرار صريح أو ضمني بأنه من أجل تحقيق العرض العادل للقوائم المالية، يكون من الضروري للإدارة توفير إفصاحات تتعدى بشكل خاص تلك المطلوبة بموجب ذلك الإطار، أو الإقرار بشك صريح بأنه قد يكون من الضروري للإدارة التخلي عن مطلب من متطلبات الإطار لتحقيق العرض العادل للقوائم المالية، ومن المتوقع أن يكون مثل هذا التخلي ضرورياً فقط في ظروف نادرة للغاية.

- توضيح مفهوم كلمة شائع بأنه وصف تأثيرات التحريفات على القوائم المالية، أو التأثيرات المحتملة للتحريفات على القوائم المالية - إن وجدت - والتي لم يتم اكتشافها بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة. والتأثيرات الشائعة على القوائم المالية هي، التي بحسب حكم المدقق:

- (i) لا تقتصر على عناصر أو حسابات أو بنود معينة في القوائم المالية.
- (ii) وإذا اقتضت على ذلك، تمثل أو يمكن أن تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية.
- (iii) فيما يتعلق بالإفصاحات، فإنها تكون أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية.

وبذلك فإن التعديلات على معايير التقرير ستؤدي إلى زيادة قيمة ومنافع التقارير الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.



أصبح ينظم تقارير التدقيق أربعة معايير هي: (1700)
"تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، (1701)
"الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق في تقرير المدقق
المستقل"، (1705) "التعديلات في الرأي الوارد في تقرير
المدقق المستقل"، (1706) "فقرات لفت الانتباه،
وفقرات الأمور الأخرى في تقرير المدقق المستقل"

محكمة المحاسبات التونسية تؤسس لعلاقة مستدامة مع البرلمان

اعداد الاستاذة أمل اللومي البواب والأستاذة منى المسدي
قاضيتان بمحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية

المقدمة

إنّ إدارة المالية العامة السليمة مقوّم جوهرى من مقوّمات ثقة المواطن في أجهزة الدولة والمؤسسات العاملة في القطاع العام. وللرقابة دور أساسي في النهوض بمؤسسات فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ويؤدّي هذا الدور في الأنظمة الديمقراطية من قبل كل من البرلمان والجهاز الأعلى للرقابة وفق الدستور والتشريعات وتتم مساءلة هذه الأجهزة والمؤسسات عن تصرفها وأدائها بناء على معايير متعارف عليها.

وفي تونس تُعدّ الحكومة وفق دستور جانفي (يناير) 2014 مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب (البرلمان) الذي يتولى متابعة ومراقبة تنفيذ قوانين المالية وتقييم التقارير السنوية للقدرة على الأداء وجميع المسائل المتعلقة بالمالية العامة. وتساعد في هذه الرقابة محكمة المحاسبات.

وتعدّ محكمة المحاسبات الجهاز الأعلى للرقابة في الجمهورية التونسية وتختصّ بمقتضى الفصل 117 من دستور جانفي (يناير) 2014 بمراقبة حسن التصرف في المال العام "وفقا لمبادئ الشرعية والنجاعة والشفافية".

ويعتبر البرلمان أحد أهم أصحاب المصلحة أو الأطراف ذات العلاقة (stakeholders) الذي يتشارك مع محكمة المحاسبات في رقابة أعمال الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام. وبدأت العلاقة بين المؤسستين تشهد تطورا منذ اعتماد المحكمة مخططها الاستراتيجي الأول سنة 2008 وشهدت نقلة هامة خلال سنة 2011 أي منذ أن أصبحت تقارير المحكمة منشورة للعموم.

وضبط المخطط الاستراتيجي الثاني للفترة 2016-2020 أهدافا إستراتيجية من ضمنها "مأسسة" العلاقة بين المحكمة والبرلمان. وتسعى المحكمة إلى تحقيق هذا الهدف تماشيا مع التوجيهات المرسومة في إطار المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) والمنظمة الإقليمية العربية (الأرابوساي) ومع المعايير الدولية (إيساي) في المجال واستئناسا بتجارب الدول الصديقة وخاصة منها تجربة محكمة التدقيق الهولندية.

فقد حدّد المخطط الاستراتيجي للأرابوساي للفترة 2018-2022 الأولوية الشاملة به في "تعزيز تواصل الأجهزة مع أصحاب المصالح" من خلال ثلاثة أهداف إستراتيجية تتمثل في مساعدة الأجهزة الأعضاء على إعداد إستراتيجية تواصل مع الأطراف ذات العلاقة ومساعدتها في تطبيق هذه الاستراتيجيات.

وينصّ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 12 (الإيساي 12)⁹ على تدعيم العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة وخاصة منها البرلمان. وينصّ المعيار الدولي 20 (الإيساي 20)¹⁰ كذلك على أن الأجهزة مسؤولة أمام هؤلاء عن تخطيط أعمالها وتنفيذها بكل استقلالية ومهنية باستخدام الطرق والمعايير الملائمة للتوصل إلى تدعيم المساءلة والشفافية في القطاع العام والاضطلاع بصلاحياتها القانونية وأداء مهامها على الوجه الأكمل.

وفي هذا الإطار يتنزل هذا المقال الذي يتطرق في أجزائه الثلاثة إلى المرجعية الدولية والوطنية لعلاقة محكمة المحاسبات مع البرلمان وإلى استعراض التجربة التونسية في المجال مع وضعها على محك المعايير الدولية لتقييمها بموضوعية والوقوف على الفجوات التي تستدعي مواصلة العمل على التغلب عليها بما يدعم دور المحكمة في منظومة المساءلة والشفافية.

أولاً - علاقة بين محكمة المحاسبات والبرلمان مستمدة من مرجعيات دولية ووطنية وممارسات

جيدة

تُستمد أهداف ومعالم العلاقة بين البرلمان والأجهزة العليا للرقابة وتنظيمها من معايير ومرجعيات دولية ووطنية.

1 - المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

• علاقة منظّمة لا تمس من استقلالية الجهاز

أكد إعلان ليما منذ صدوره في سنة 1977 على تنظيم هذه العلاقة بمقتضى الدستور وفقاً لظروف ومتطلبات كل بلد وعلى أن الجهاز مطالب بتقديم نتائج أعماله الرقابية سنوياً وبصورة مستقلة للبرلمان.

ولئن كفل إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية (الإيساي 10) للأجهزة العليا للرقابة الحرية في اختيار مواضيع الرقابة واستقلالية التخطيط لأعمالها الرقابية وبرمجتها وانجازها وإعداد تقاريرها ومتابعتها دون أي توجيه أو تدخل، إلا أن الأجهزة العليا للرقابة تبقى خاضعة لضرورة احترام القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والتي تنطبق عليها.

وفي إطار ضمان الاستقلالية المالية للأجهزة فإن البرلمان أو إحدى لجانه المختصة مسؤولة عن ضمان توفير الموارد اللازمة للأجهزة العليا للرقابة لكي تتمكن من القيام بمهامها. ويحق للأجهزة العليا للرقابة أن تلجأ مباشرة إلى السلطة التشريعية إذا كانت الموارد المتاحة غير كافية ولا تسمح لها بالقيام بمهامها.

• علاقة تساعد على الاستجابة للتحديات وإحداث تغيير إيجابي في إدارة المال العام

بيّنت الانتوساي في أحدث إصداراتها (الإيساي 12) أن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتبطة بقدرتها على إحداث فارق في حياة المواطنين، حيث أن العمل لأجل المصلحة العامة

⁹ "قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: إحداث الفارق في حياة المواطنين".

¹⁰ مبادئ الشفافية والمساءلة.

يفرض على هذه الأجهزة مسؤولية إضافية لإثبات أهميتها بشكل مستمر للبرلمان وللمواطنين وغيرها من الأطراف ذات العلاقة وذلك من خلال التجاوب مع التحديات التي يواجهونها والاستجابة بشكل مناسب للانتظارات ولل قضايا الرئيسية التي تؤثر على المجتمع والفهم الجيد للتطورات في القطاع العام لذلك فإنه من المهم إقامة حوار هادف وفعال مع الأطراف ذات الصلة بما يدعم التغيير الإيجابي في إدارة المال العام. ويقتضي المعيار أن تقيم الأجهزة الرقابية علاقات مهنية مع اللجان التشريعية ذات الصلة لمساعدتها على فهم أفضل لتقارير الرقابة والتوصيات المنبثقة عنها واتخاذ الإجراءات المناسبة. وينبغي على الأجهزة العليا للرقابة كذلك أن تسهل الإطلاع على تقاريرها باستخدام أدوات التواصل المناسبة وأن تسهم بذلك في التوعية بالحاجة إلى ترسيخ الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

• علاقة تدعم الشفافية لدى الجهاز الأعلى للرقابة

يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة حتى يكون قادرا على أداء وظائفه على الوجه الأكمل إلى أن يكون جديرا بالثقة ومثالا يُحتذى به أمام باقي الهيئات في القطاع العام ومهنيي الرقابة بوجه خاص. ولا يتسنى ذلك إلا إذا كان هو بدوره يقبل الحكم على أدائه بموضوعية لإبراز مصداقيته واستقلاله ومسؤوليته عن الأعمال الموكولة إليه.

يضع في هذا الإيساي 20 الشروط المناسبة، من ذلك أنّ الأجهزة مطالبة بالإعلان عن صلاحياتها ومسؤولياتها وباعتماد مناهج تتسم بالشفافية ومعايير للنزاهة والأخلاقيات المهنية والإعلام في الإبان وعلى نطاق واسع عن أنشطتها وعن نتائج أعمالها عن طريق وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية وغيرها من الوسائل. ويمكن للأجهزة استخدام مؤشرات لتقييم القيمة المضافة لعملها الرقابي لفائدة البرلمان والمواطنين وباقي الأطراف ذات العلاقة من ذلك متابعة وتقييم مدى الاستماع إليها من قبل أعضاء البرلمان ومدى ظهورها لدى العموم وفي وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ونتائج هذا الظهور وتأثيره باستعمال الاستبيانات وأدوات قياس الأثر.

• علاقة تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تضمّنت الأجندة 2030 للتنمية سبعة عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة تعهدت الحكومات من خلالها بالقضاء على الفقر والجوع والنهوض بالصحة ورفاه الإنسان وحماية البيئة وتوفير الأمن وتحقيق العدالة وإرساء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وعبرت منظمة الانتوساي عن عزمها لدعم تنفيذ هذه الأجندة¹¹.

ومن خلال انخراطها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فإنه بإمكان الأجهزة العليا للرقابة أن تعزّز علاقاتها مع البرلمان وذلك لاعتبارات عدة أولها الترخيص في رصد الموارد الضرورية وضمان المساءلة التي تجرّيها الأجهزة حول التنفيذ الفعال للالتزامات التي اتخذتها الحكومة على عاتقها. فالأجهزة العليا للرقابة مهتأة، بطبيعة عملها، لإدراج أهداف التنمية المستدامة في نطاق تدخلاتها بناء على معايير الفعالية والاقتصاد والكفاءة.

¹¹ منظمة الإنتوساي، إعلان أبو ظبي (2016).

ويعدّ هذا السياق ملائماً للتعامل الفعال مع البرلمان من خلال تشريكه في اختيار المواضيع الرقابية وتبليغه نتائج هذه الأعمال وإطلاق حوار بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما يزيد في تعزيز الفهم والتعاون المتبادلين والمساهمة في دفع الحكومات على المضي قدماً في تنفيذ هذه الأجندة.

• علاقة تساعد على التحسين من ترقيم إدارة شؤون المالية العامة

هنالك اتفاق واسع النطاق على أن للمؤسسات وأنظمة إدارة شؤون المالية العامة، متى اتّسمت بالفعالية، دور حاسم في مساندة تنفيذ السياسات والبرامج العامة. ويعدّ إطار قياس أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)¹² إطاراً شاملاً لرصد ومتابعة أداء أنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة الشؤون المالية العامة وترقيمها وفق مؤشرات مضبوطة. ومن بين الأبعاد التي تقوم عليها عملية التقييم البعد السابع المتعلق بالتدقيق والمراجعة الخارجية والذي يقتضي أن تعمل ترتيبات تدقيق الأموال العامة ومتابعة المسؤولين لها كما ينبغي. ويرتفع ترقيم الأنظمة المالية كلما تبين اتساع نطاق وطبيعة ومتابعة الرقابة الخارجية المجراة عليها بكل استقلالية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة. ويرتبط الترقيم أيضاً بمدى إحكام توقيت رفع التقارير الرقابية إلى البرلمان ووجود الإثباتات على متابعة التوصيات الواردة بها بالنظر خاصة إلى عدد جلسات استماع البرلمان للنتائج الرقابية وإصداره لتوصيات باتخاذ إجراءات التصحيح وقيام السلطة التنفيذية بتنفيذها.

2 - المرجعية الوطنية: التشريعات والسياسة التواصلية

شهدت علاقة محكمة المحاسبات بمجلس نواب الشعب تطوراً هاماً بعد سنة 2011 مع انطلاق نشر التقارير للعموم ورسم التوجهات الإستراتيجية لتعزيز تموقع المحكمة في محيطها الخارجي والرفع من أثر أعمالها وفق ما تقتضيه المعايير الدولية واستئناساً بالتجارب الرائدة في المجال. واتخذت هذه العلاقة شكلها النهائي مع المصادقة على القانون الأساسي الجديد وهو القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات وذلك تطبيقاً لأحكام دستور جانفي (يناير) 2014. وساعدت السياسة التواصلية المتوخاة منذ السنوات الأخيرة على تطوير العلاقة في اتجاه شراكة فاعلة في منظومة المساءلة للقطاع العام وهو ما يعدّ نقلة نوعية في التعامل بين أهم طرفين فاعلين في هذه المنظومة.

• قبل سنة 2011: البرلمان مجرد متلقي للتقرير السنوي لدائرة المحاسبات وفق التشريعات القائمة

حدّد نطاق العلاقة في ظلّ القانون القديم عدد 8 لسنة 1968 المنظم لدائرة المحاسبات (التسمية المعتمدة بالقانون المذكور) من خلال أحكام تنص على رفع التقرير السنوي العام لدائرة المحاسبات

¹² Public Expenditure and Financial Accountability

المحتوي على الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس النواب وهو ما نتج عنه محدودية التفاعل مع هذه التقارير.

وقد أفرزت دراسة تشخيصية مهدت لضبط التوجهات والأهداف الإستراتيجية المستقبلية أن التقرير السنوي العام لدائرة المحاسبات يشمل عددا كبيرا من التقارير الفرعية تقدم برمتها في مناسبة واحدة وفي توقيت يحكمه فقط مسار استكمال الأعمال الرقابية ومراجعتها بمعنى أنه كثيرا ما يقدم في غير أوانه كما تظل التقارير في أدرج مجلس النواب ولا تناقش، مرد ذلك عدم تمكين البرلمان من الآليات العملية لاستغلال التقارير وممارسة رقابة بشكل فاعل من خلالها.

وفي المقابل عكس تواصل نفس الاخلالات المرصودة بعد سنوات من الخضوع للرقابة عدم جدية الوزارات وهيئات القطاع العام في الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات الدائرة وتوصياتها وهو ما أثار التساؤل حول جدوى الرقابة إن لم تنجز في الوقت المناسب، وكيف ينبغي تطوير التعامل بين الجهاز والبرلمان للفت نظر هذا الأخير إلى دلالة ما تحتويه التقارير بحيث يتعين النظر فيها واستغلالها على الوجه الأنسب حتى يكون حقيقة الذراع الرقابي للسلطة التشريعية؟

• دستور 2014: يؤسس لتطوير العلاقة بين محكمة المحاسبات ومجلس نواب الشعب

من بين الإصلاحات التي جاء بها دستور جانفي (يناير) 2014 وكرّسها نهائيا القانون الأساسي الجديد المنظم لمحكمة المحاسبات عدد 41 لسنة 2019 هو التنصيب صراحة على أن المحكمة تساعد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في مراقبة تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية وفق صيغ مضبوطة. فعلاوة على رفع التقرير السنوي العام إلى رئيس مجلس نواب الشعب¹³ كما هو معمول به في السابق، فإن تقنين نشر هذا التقرير لعموم المواطنين بالموقع الإلكتروني لمحكمة المحاسبات وبكل وسيلة أخرى تحددها المحكمة يعدّ نقلة نوعية في التبليغ عن نتائج الأعمال الرقابية.

كما وضّح القانون الأساسي الجديد هذه العلاقة من خلال التنصيب على أن يتولّى الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بطلب من إحدى لجان مجلس نواب الشعب أو بمبادرة منه تقديم بيانات إلى لجان مجلس نواب الشعب حول النتائج النهائية لأعمال المحكمة بخصوص مراقبة التصرف في المال العام. ويخوّل القانون الأساسي الجديد أيضا لكلّ من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة توجيه طلبات لمحكمة المحاسبات قصد إنجاز أعمال تندرج ضمن مشمولات أنظارتها المتعلقة بالرقابة على تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية. وتستجيب محكمة المحاسبات لتلك الطلبات حسب مقتضيات العمل لديها بمعنى أنها تستجيب للطلبات مع المحافظة على استقلاليتها الوظيفية.

ثانيا- خطوات ثابتة لإرساء علاقة مستدامة لمحكمة المحاسبات مع البرلمان

ما انفكت محكمة المحاسبات تعمل منذ ما يزيد عن خمس سنوات على استقرار انتظارات المتعاملين معها بوضع مشاغل المواطن في صميم اهتماماتها والعمل على تعزيز علاقتها بكافة شركائها

¹³ إلى جانب كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.

من الأطراف ذات العلاقة وخاصة منها البرلمان، مرجعيتها في ذلك رؤية واستراتيجية واضحة المعالم وفق المعايير الدولية.

ولتقديم التجربة التونسية في هذا المجال سيقع استعراض بعض النتائج الملموسة التي ساهم في تحقيقها تنفيذ إستراتيجية التواصل لمحكمة المحاسبات.

1 - البرلمان يصبح شريكا استراتيجيا أساسيا لمحكمة المحاسبات

حرصا منها على تطوير التواصل مع شركائها من الأطراف ذات العلاقة أحدثت محكمة المحاسبات منذ سنة 2014 لجنة داخلية تضم أعضاء غير متفرغين عملوا على وضع الإستراتيجية وتفعيلها بمساندة شركاء مانحين ومن خلال تبادل التجارب مع جهاز صديق هو محكمة التدقيق الهولندية. وتستمد العلاقة التي ترنو المحكمة إلى دعمها وتطويرها مرجعيتها من الخطة الاستراتيجية للمحكمة 2016-2020 التي رسمت صلبها رؤية المحكمة التي تعكس قناعتها بأن جدوى أعمالها لا تتأكد إلا من خلال الاستجابة لانتظارات المواطنين ومختلف الأطراف التي تتعامل معها. وتعلقت الأهداف الخصوصية للتواصل مع البرلمان خاصة في الدفع نحو المصادقة على مشروع القانون الأساسي الخاص بالمحكمة الذي يكرس ضمانات استقلاليتها من أجل تأدية مهامها بفعالية وكفاءة وأيضا في أن تكون أعمال المحكمة منطلقا للرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية بما يفتح الباب نحو تحقيق هدف المتابعة المستمرة والصارمة لملاحظات المحكمة وتوصياتها. وتبني كل هذه الأهداف على إرساء علاقة مؤسسية مع البرلمان.

2 - تطور ملموس للعلاقة مع البرلمان رافقه اهتمام متزايد لوسائل الاعلام بأعمال المحكمة

حصل في فترة تُعدّ وجيزة منذ اعتماد استراتيجية التواصل تطور في عدد الأنشطة المنجزة مع مجلس النواب مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تم إحصاء أحد عشر نشاطا خلال سنتي 2017 و2018 وعديد اللقاءات مع أعضاء البرلمان في غضون الأشهر الأولى من سنة 2019 بعد نشر التقرير السنوي 31 وخُصّصت الجلسات أمام اللجان البرلمانية للاستماع إلى ممثلين عن المحكمة حول نتائج أعمالها في مجالات مختلفة وإلى رأيها في خصوص مشاريع قوانين أهمها قانونها الأساسي الجديد.

وجدير بالذكر في هذا الصدد اللقاء المجرى مع برلمانيين ومستشارين في سبتمبر 2017 لدرس سبل إرساء علاقة مؤسسية بين محكمة المحاسبات ومجلس نواب الشعب بحضور أعضاء من محكمة التدقيق الهولندية وهو لقاء تبع زيارة عمل مشتركة لمحكمة التدقيق والبرلمان الهولنديين في جانفي (يناير) 2017.

وساهمت كل هذه الأنشطة في تحقيق أحد متطلبات المبدأ الثالث للإساي¹⁴ الذي ينصّ على أنه ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة إقامة علاقات مهنية مع اللجان التشريعية ذات الصلة لمساعدتها على فهم أفضل لتقارير الرقابة وتوصياتها واتخاذ الإجراءات المناسبة. كما ساهمت في الإسراع في

¹⁴ تمكين القائمين على إدارة القطاع العام من الاضطلاع بمسؤولياتهم في الاستجابة لنتائج الرقابة والتوصيات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

المصادقة على مشروع القانون الأساسي للمحكمة الضامن لمبادئ الاستقلالية ولمقومات العمل اللازمة لتقوم المحكمة بدورها على الوجه المطلوب.

وبالتوازي بدأ تفاعل الإعلام مع أعمال المحكمة يتزايد خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تقارير المحكمة بمثابة المرجع الموثوق لوسائل الإعلام في التطرق إلى بعض المواضيع ذات الصلة بالقطاع العام وهو ما رصد من خلال البرامج التلفزية والإذاعية والمقالات في الصحافة المكتوبة¹⁵ والتي ارتفع عددها إلى 39 مقالا سنة 2017 و60 مقالا سنة 2018. أما بالنسبة إلى سنة 2019 فقد صدر 103 مقالا بالصحافة المكتوبة منها 45 مقالا تعلق بالتقرير السنوي العام الواحد والثلاثين وتعلق 22 مقالا بالتقرير العام حول نتائج مراقبة تمويل الحملة الانتخابية للانتخابات البلدية 2018 و16 مقالا متعلقا بالقانون الأساسي لمحكمة المحاسبات.

ثالثا- علاقة محكمة المحاسبات بمجلس نواب الشعب على محك المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

يعتبر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة أداة موضوعية لتقييم مدى مساهمة هذه الأجهزة في تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في القطاع العام. وقد تم إعدادها من قبل مجموعة عمل الانتوساي المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة وحظي بمصادقة مؤتمر الانتوساي المنعقد في أبوظبي سنة 2016.

ويلعب إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة دوراً هاماً بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة التي ترغب في تطوير قدراتها، لأنه يُمكّنها من قياس أدائها وفقاً للمعايير الدولية والممارسات الجيدة وتقييم الاحتياجات وتطوير الخطط الاستراتيجية وكذلك قياس التقدم مع مرور الوقت. ويُعتمد هذا الإطار في تقييم أداء الأجهزة من خلال ستة مجالات¹⁶ تشمل على متطلبات تُقاسُ بناء على مؤشرات ذات أبعاد محددة.

ويحتوي هذا الجزء الأخير من المقال على نتيجة المقارنة التي تولينا إنجازها على ممارسات محكمة المحاسبات في علاقتها مع البرلمان بمتطلبات المعايير الدولية والمندرجة في إطار قياس الأداء بما سمح لنا بالوقوف على استنتاجات تتعلق بنقاط القوة التي نرى أنه ينبغي تعزيزها ونقاط الضعف التي تمثل فجوات ينبغي ردمها لبلوغ مستويات أعلى في الأداء.

¹⁵ ما تم إحصاؤه من قبل مصلحة المكتبة بالمحكمة من خلال الصحف التي ترد عليها وعددها 7 صحف يومية وأسبوعية.

¹⁶ مجال أ- الاستقلالية والإطار القانوني، مجال ب- الحوكمة الداخلية وأخلاقيات المهنة، مجال ج- رقابة الجودة والتقرير، مجال د- التصرف المالي والأصول وخدمات الدعم، مجال هـ- التصرف في الموارد البشرية والتدريب، مجال و- التواصل والعلاقة مع الأطراف ذات العلاقة.

1-مدى استيفاء المتطلبات والدرجات المسندة
أ - بالنسبة إلى إستراتيجية التواصل: البعد (i) :

مستوفي /غير مستوفي	معيار تقييم الأداء	التفسير
	ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة:	
مستوفي	أ- وضع إستراتيجية للتواصل و/أو تشريك أصحاب المصلحة. توجيهات الانتوساي (نشر وتعزيز قيم وفوائد الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 4-5).	لدى محكمة المحاسبات إستراتيجية تواصل للفترة 2016-2020 صادقت عليها الجلسة العامة للمحكمة في اجتماعها بتاريخ 30 أكتوبر 2017.
مستوفي	ب- تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة التواصل معهم من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية. كتيب منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفروساي) بشأن اتصال الأجهزة العليا للرقابة صفحة 34-35.	حدّدت المحكمة في إستراتيجية التواصل للفترة 2016-2020 أصحاب المصلحة الرئيسيين (صفحة 9 من الإستراتيجية).
مستوفي	ج- تحديد الرسائل الأساسية التي يرغب الجهاز الأعلى للرقابة في بثها. توجيهات الانتوساي "التواصل ونشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" صفحة 4.	حدّدت المحكمة في إستراتيجية التواصل للفترة 2016-2020 الرسائل الأساسية التي ترغب في بثها من خلال عملية التواصل مع أصحاب المصلحة (الصفحتان 15 و 16 من الإستراتيجية).
مستوفي	د- تحديد الأدوات والمناهج المناسبة للتواصل الخارجي. توجيهات الانتوساي "التواصل ونشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة " الفصل 3-1 (على سبيل المثال أدوار ومسؤوليات موظفي الاتصال المتفرغين).	حدّدت المحكمة في إستراتيجية التواصل للفترة 2016-2020 الأدوات والمناهج المناسبة للتواصل الخارجي مع الأطراف ذات الصلة (الصفحتان 17 و 18 من الإستراتيجية) وكذلك دور ومسؤوليات خلية التواصل.
مستوفي	هـ- انسجام إستراتيجية التواصل مع الخطة الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة. كتيب منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفروساي) بشأن تواصل الأجهزة العليا للرقابة صفحة 43.	حرصت المحكمة على أن تكون إستراتيجية التواصل (الصفحة 4) منسجمة مع خطتها الإستراتيجية.
غير مستوفي	و- المتابعة الدورية لتنفيذ إستراتيجية التواصل. توجيهات الانتوساي "التواصل ونشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة " صفحة 4، الفصل 3-1.	لم تتول المحكمة وضع آلية للمتابعة الدورية لمدى تنفيذ خطة التواصل للفترة 2016-2020. إلا أنه يذكر في هذا الصدد أنه تم تنظيم يوم دراسي بتاريخ 26 سبتمبر 2018 تلاه تقييم نصف مرحلي لبرنامج شراكة في أكتوبر 2018 شملا إستراتيجية التواصل والأنشطة المنجزة في إطارها وأبرزتا نتائج إيجابية ودروسا مستخلصة لما أنجز

محكمة المحاسبات بالبرلمان في عدم تحديد محاور أو استنتاجات أو توصيات مشتركة انطلاقاً من التقارير الفردية للمهمات الرقابية فضلاً عن عدم السعي إلى تحديد الأسباب الجذرية للاخلالات التي ترفعها المحكمة بتقاريرها لمناقشتها مع البرلمان. كما لم تتولّ محكمة المحاسبات إعداد سياسات أو إجراءات مكتوبة للتواصل مع السلطة التشريعية ولا متابعة رأي البرلمانين في خصوص جودة أعمالها الرقابية ومدى وجاهتها من وجهة نظرهم.

الخاتمة

قد تكون فكرة الانفتاح على الأطراف ذات العلاقة من البديهيات لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة التي خاضت هذه التجربة منذ سنوات ووفرت لها المتطلبات لتكون علاقة راجح-راجح وأصبحت لها تقاليد وممارسات جيدة في المجال. وقد تكون هذه الفكرة أقل إغراء لأجهزة أخرى لم تتكون لديها قناعة بفوائد التواصل مع مكونات البيئة التي تعمل فيها وترى أنه يكفي التعامل مع الهيئات العامة التي تمارس رقابتها عليها ومع الجهات التي يفرض عليها تقديم تقاريرها إليها بمقتضى الدستور أو القانون الوطني. وبين المجموعتين من الأجهزة تتنزل تجربة محكمة المحاسبات في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة ولاسيما البرلمان. وقد حوّل التقييم باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الوقوف على بعض الفجوات التي ينبغي على المحكمة معالجتها للرفع من أدائها. وتتطلب هذه المعالجة إما وضع سياسات وإرساء إجراءات أو إدراج تعديلات على مستوى المخططات العملية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للمحكمة أو خطتها التواصلية. وقد يقتضي تدارك بعض الفجوات دعم وسائل الإسناد من موارد بشرية ومالية.

وينبغي التنويه بأنّ معالجة الفجوات المذكورة لا تتمّ بمعزل عن تعزيز نقاط القوة الموجودة وأساساً وجود إستراتيجية التواصل مع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك البرلمان والتي ينبغي تقييم تنفيذها من أجل وضع إستراتيجية للفترة القادمة وكذلك الممارسات الجيدة في العلاقة مع البرلمان من خلال الانفتاح على أنشطة مختلفة مع البرلمانين التي تدعم إلمام السلطة التشريعية بدور المحكمة واختصاصاتها وتجعل من تقاريرها منطلقاً لمساءلة السلطة التنفيذية في تصرفها في المال العام.

المراجع:

- دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014.
- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وخاصة إعلان ليما وإعلان مكسيكو والمعايير 10 و12 و20.
- المخطط الإستراتيجي لمحكمة المحاسبات 2016-2020.
- إستراتيجية التواصل لمحكمة المحاسبات 2016-2020.
- إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الانتوساي، أكتوبر 2016.
- إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية (Public Expenditure and Financial Accountability)
- Developing Effective Working Relationships Between Supreme Audit Institutions and Parliaments, SIGMA Papers N° 54
- مصلحة التوثيق والمكتبة لمحكمة المحاسبات، رصد المقالات بالصحافة اليومية والأسبوعية لسنتي 2018 و2019.

تدقيق الحوكمة الإلكترونية

إعداد الاستاذ / عبد الرزاق غليس
قاض محتسب درجة أولى بالغرفة الأولى

مقدمة

إن العالم بأسره قد دخل مرحلة متطورة ضمن أفاق عصر المعلومات بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنية المعلومات والاتصالات، الذي أصبح المعيار الأساسي الذي تقاس به درجة تقدم الأمم في القرن الحادي والعشرين، وقد أحدث هذا التطور انقلابا في مفاهيم وأساليب كانت حتى يوم قريب من المستحيلات، فهذا التطور السريع غير المفاهيم السائدة في أساليب التعامل على مستوى الدول والمنظمات والأفراد حيث أصبح العالم قرية صغيرة مترابطة، وسمح بتجاوز البعد الزمني والمكاني، ليشكل جزءا حيويا فاعلا ومؤثرا في تنفيذ هذه المعاملات، فظهرت مفاهيم الحوكمة والحوكمة الإلكترونية.

فالحوكمة الإلكترونية تشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة. تقليديا، يحدث التفاعل بين المواطن أو المؤسسة والهيئة الحكومية في المكتب الحكومي. مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح من الممكن تحديد مراكز خدمة أقرب إلى المواطنين (الزبائن).⁽¹⁾

لقد تكلفت العديد من تجارب الحكومات الإلكترونية بالفشل والتي كانت في معظم الأحيان باهظة الكلفة ولم يكن هناك من يراقب ويحاسب لأنه بالأساس لم توجد أية مقاييس لقياس النجاح والفشل وحتى إن وجدت فقد غاب عن معظم تلك الحكومات أهمية وجود رؤية واحدة متكاملة للجسم الإلكتروني الحكومي بحيث تلتزم بمعاييرها كافة الوزارات والإدارات العامة. ضف إلى ذلك أن النقلة إلى الحوكمة الإلكترونية على المستوى التقني لم يوازها نقلة متناسبة على المستوى الإداري والتنظيمي. من هنا تبرز أهمية الحوكمة في الحكومة الإلكترونية وفي هذا الصدد تبرز أهمية موضوعنا بحد ذاته .

سننتطرق في المحور الأول إلى إعطاء نظرة شاملة عن الحوكمة الإلكترونية والمخاطر المتواجدة في مشاريع الحوكمة الإلكترونية ثم نخرج إلى تدقيق تكنولوجيات المعلومات مركزين على التدقيق في ظل ازدياد المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني أما المحور الثاني مخصص لإعطاء لمحة عن واقع الحوكمة الإلكترونية في الجزائر متطرقين إلى تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجزائر وأثرها على الخدمة العمومية مستأنسين على سبيل المثال بمشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية وفي الأخير تطرقنا إلى تقييم مستوى نضج مشاريع نظم المعلومات من طرف مجلس المحاسبة مبرزين أهم النتائج المتوصل إليها لدعم عمل المجلس في هذه المهمة الجديدة .

¹ -E-Governance A Comprehensive Framework. Business Process Reengineering. Change Management. Organizational Development Foreword by Sh.B.K Charturvedi, New Century Publications, New DELHI, INDIA , 2008.p1

أولاً : ماهية الحوكمة الإلكترونية؟

1- مفهوم الحوكمة الإلكترونية:

الحوكمة الإلكترونية هي استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تقديم المعلومات والخدمات (القطاع الحكومي)، وتشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وجعل الحكومة أكثر مساءلة وشفافية وفعالية.

فمفهوم الحوكمة الإلكترونية يعني استخدام إطار عام لتوجيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين إيصال الخدمات وتشجيع مشاركة الجمهور في صنع القرار ومشاركة أفضل للمعلومات مع الجمهور في مجالات الحياة المتعددة وتحقيق المحاسبة والشفافية الفاعلة في كل الأنشطة الحكومية.⁽²⁾

كما أشارت أيضاً بعض المفاهيم إلى أن الحوكمة الإلكترونية هي عملية نقل أو تفويض الصلاحيات الإدارية إلى الأنظمة الذكية والإشراف والمراقبة عليها لتحقيق أهداف المنظمة، أي استخدام الحكومة للإنترنت لتقديم خدماتها للمواطنين، رجال الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين⁽³⁾، وبالتالي ينبغي النظر إليها على أنها وسيلة يتم من خلالها خلق قيمة تتوافق مع الاستراتيجية العامة لحوكمة المنظمات الحكومية ولا تعتبر أبداً نظام ضبط بحد ذاتها ومن خلال هذه الطريقة يتم إلزام جميع أصحاب المصالح بالمشاركة في عملية صنع القرار والتي من شأنها خلق قبول مشترك وتحمل مسؤولية النظام. إن طريقة تطبيق تكنولوجيا المعلومات سيكون لها تأثير كبير على تحقيق المؤسسة لرؤيتها أو رسالتها أو أهدافها الاستراتيجية. كما تلعب دوراً رئيسياً في تحديد بيئة الرقابة ووضع الأساس لإنشاء ممارسات سليمة للرقابة الداخلية وإعداد التقارير ليتم الإشراف عليها ومراجعتها من قبل الإدارة.

إنّ التغيرات المتسارعة وتأثيراتها فرضت تحديات جديدة أمام الأجهزة الرقابية لضمان سلامة الإجراءات المتبعة في تحقيق أهداف الحوكمة الجيدة وصولاً إلى الأداء الفاعل والكفؤ للمنظمات وأبرز تلك التحديات هو الارتقاء بعمليات التدقيق والتحول من عمليات التدقيق الكلاسيكية إلى التدقيق الإلكتروني والتدقيق الذكي (أو الرقمي) لتحقيق التوافق بين عمليات التدقيق وحجم الخدمات المقدمة، واستثماراً للجهود والوقت، في ظل توجهات بالانتقال إلى حكومات ذكية لا ورقية التي بدأت تأخذ دورها في العديد من دول العالم وأصبحت البيانات الإلكترونية تشكل إحدى الأصول ذات القيم العالية للمؤسسات الحكومية سواء كانت ربحية أو غير هادفة للربح.

وعادة ما يتم الخلط بين كل من مفهوم الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية، ويكمن الفرق فيما يلي:

² -Source: (<http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php> -

³ - Singh.V.B & Yadav. N: «E-Governance: Past, Present and Future in India», International Journal of Computer Applications, Vol 53, N°7,

-الحكومة والحكومة الإلكترونية:

الحكومة الإلكترونية: هي سلسلة العمليات والإجراءات المحاطة بإطار قانوني ، والتي تهدف إلى تنظيم المعاملات والمعلومات والمراسلات والوثائق الرسمية وغير الرسمية بين الحكومة والمواطن وتأمين سبل حفظها وأرشفتها ورقمنتها وتوفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

أما الحكومة الإلكترونية فهي خدمة الكترونية مقدمة من الحكومات لمواطنيها بالاعتماد على مخرجات عملية الحكومة الإلكترونية وتهدف إلى تبسيط إجراءات إنجاز المعاملات الرسمية بين الحكومة من جهة ومواطنيها على مستوى الأفراد والمنظمات والدوائر الحكومية الأخرى بشفافية عالية، بالاعتماد على بوابات إلكترونية تفاعلية مؤمنة بشكل كامل وتغذى بشكل مستمر بنتائج عمليات الحكومة

وعليه يمكن القول أنه لا حكومة إلكترونية بدون وجود حكومة إلكترونية. في الوقت الذي يمكن أن تبدأ الحكومة بالحكومة الإلكترونية على مراحل تنفيذية متتابعة وصولاً إلى استكمال المنتج النهائي. ولعل أهم ركائز الحكومة الإلكترونية وجود إدارة إلكترونية متكاملة قائمة على نظام أرشيف إلكتروني. أما أهم عوامل نجاح الحكومة الإلكترونية هو التوعية المعلوماتية لمجتمع مواطنيها وتكامل البنية الأساسية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. (4)

*الأركان الأساسية لنظام الحكومة الإلكترونية: يركز نظام الحكومة الإلكترونية على الأفراد، العمليات، التكنولوجيا والموارد.

*أهداف الحكومة الإلكترونية: تهدف الحكومة الإلكترونية إلى توجيه الخدمات وتحسين الإنتاجية، مساندة السوق لمنافسة القطاع الخاص فيما يتعلق بالكفاءة والفاعلية وتبني اللامركزية الإدارية وفصل عملية صنع القرار عن تقديم الخدمات وتعزيز المحاسبة وزيادة الشفافية والتركيز على التنمية المستدامة والتطور الشامل والحماية الاجتماعية.

2-المخاطر في مشاريع الحكومة الإلكترونية:

لقد تطورت المخاطر المرتبطة بالإدارات مع التطور التكنولوجي وتبني الحكومة الإلكترونية حتى تحولت من النوع التقليدي إلى النوع الذكي الذي يوظف تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في التطبيقات الذكية وهو ما يطلق عليه "المخاطر الذكية" والتي أصبحت منتشرة في المنظمات نتيجة انتشار الإنترنت وأصبح الخطر مرافق لكل شخص من خلال الأجهزة المحمولة الذكية المستعملة أثناء العمل.

إن مراعاة المخاطر المرتبطة بعملية تدقيق معينة هي أحد أبرز الاعتبارات الواجب الأخذ بها عند الشروع في التخطيط لأي عملية تدقيق.

⁴ - الحكومة والحكومة الإلكترونية، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، الدكتور طلال ناظم الزهيرين، 2016.

إن توضيح المخاطر بشكل عام ومخاطر نظام الحوكمة الإلكترونية التي تعتبر من المخاطر الفريدة والمكلفة والمتمثلة في مخاطر تخطيط المشروع، مخاطر مرتبطة بالموارد البشرية، مخاطر تتعلق بالأطراف المعنية، المخاطر التنظيمية، المخاطر المالية، المخاطر التقنية، إضافة إلى مخاطر البيئة الخارجية للتنظيمات الحكومية وخاصة ما يتعلق بمخاطر المحاسبة والشفافية ومخاطر عدم تطبيق القوانين واللوائح العامة والتي يجب مراعاتها عند الشروع بأي عمل تدقيقي والإشارة إليها في حال إدراك المدقق وصول مؤشرات الخطر إلى مستويات مرتفعة.

وقد تعتبر حوكمة البيانات واحدة من أكبر التحديات التي تواجه حوكمة المؤسسات لأن العديد من الإدارات في التنظيمات تتجاهل الخطر الذي يمثله سوء حوكمة البيانات الإلكترونية.

3- تدقيق تكنولوجيا المعلومات

إنّ التدقيق في مجال تكنولوجيا المعلومات يضمن أن تحقق عمليات تطوير وتطبيق وصيانة الأنظمة أهداف العمل، ويحمي أصول المعلومات ويحافظ على سلامة البيانات، وإنّ الهدف الأساسي ينصب في التأكيد على أن موارد تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى تحقيق الأهداف التنظيمية بفعالية واستخدام الموارد بكفاءة.

كما أنّ الدليل الصادر عن مجموعة عمل الإنتوساي/2014 لتدقيق تكنولوجيا المعلومات قد وضع إرشادات عامة لأجهزة الرقابة العليا في هذا المجال مراعيًا بذلك الأدلة التوجيهية الصادرة عن جمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات (الآيزاكا) ISACA بموجب إطارها النموذجي (كوبت 5) ومعايير الآيزو ISO العالمية في هذا المجال.

خطوات عملية التخطيط لتدقيق أنظمة المعلومات في التنظيمات الحكومية الصادرة عن مجموعة عمل الإنتوساي لتدقيق تكنولوجيا المعلومات 2014

تتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

. فهم الوضعية،

. تحديد أهمية موضوع التدقيق،

. تخصيص الموارد اللازمة لعملية التدقيق،

. العمل مع الهيئة الخاضعة للتدقيق للحصول على التعاون والدعم لإنجاز عملية التدقيق،

. جمع أدلة التدقيق من خلال إجراء التقييم الأولي لضوابط تكنولوجيا المعلومات، إجراء الاختبار

الأساسي والتفصيلي للأنظمة المستخدمة،

. توثيق التدقيق،

. الإشراف والمراجعة،

. إعداد التقارير الأولية والنهائية،

. نشر التقارير.

-تحليل وتدقيق البيانات إلكترونياً:

أهمية تحليل البيانات بالنسبة للمدققين: تتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

. تساعد على توليد بيانات جديدة ومنظمة بشكل يسهل عملية تدقيقها والرجوع إليها،

. تساعد في الكشف عن أنماط جديدة ومختلفة،
. تساعد على فهم أفضل للمخاطر وتصنيفها (عالية، متوسطة، ضعيفة)،
. استخدام أفضل للموارد النادرة،
. تقليل من مخاطر التدقيق من خلال الكشف عن أكبر عدد من الثغرات في حال وجودها،
. تقليل الجهد والتكاليف واختصار الوقت في تدقيق المؤسسات الكبيرة والمؤسسات ذات البيانات الضخمة.

-أدوات تدقيق مشاريع الحوكمة الإلكترونية:

يكون تدقيق مشاريع الحوكمة الإلكترونية باستعمال أدوات تتمثل في برامج لتحليل وتدقيق البيانات الإلكترونية ومن بينها ما يلي:
استخدام برنامج (أيديا) IDEA10، الإصدار العاشر لسنة 2016 والخاص بتحليل البيانات وتدقيقها:

يعمل البرنامج على تزويد المدققين والمحاسبين والأنظمة الإلكترونية والأخصائيين الماليين بالقدرة على عرض وقراءة وتحليل ومعالجة ومعاينة واستخراج البيانات من ملفات البيانات من أي مصدر على الحاسوب الشخصي، بما في ذلك التقارير المطبوعة على الملف. ويعمل برنامج IDEA على توسيع مدى وصولك من خلال توفير وظائف وميزات فريدة غير موجودة في البرامج العامة منها سهولة استخراج البيانات واستردادها من مجموعة مختلفة من الملفات، والقدرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من ملفات البيانات من منصات مختلفة، وسهولة التحليل الشامل للبيانات واستخراج الإحصائيات المتعددة والكشف عن الثغرات والتكرار والتلخيص، إضافة إلى ميزات فريدة في تسجيل شامل للبيانات وحفظها بشكل تلقائي مع حقوق "القراءة" فقط (غير قابلة للتغيير أو التلاعب)، وسهولة إنشاء عرض واستدعاء واستخدام العرض بشكل مريح، وسهولة في التشغيل الآلي للمهام، وبساطة في جدولة المهام الآلية للمراقبة المستمرة، ومقارنة عدة ملفات مختلفةالخ).

استخدام برنامج KNIME والخاص بتحليل البيانات وتدقيقها:

إن برنامج KNIME هو عبارة عن منصة مفتوحة المصدر لتحليل البيانات والتحليلات التنبؤية والنمذجية ولا يعتمد البرنامج على لغة البرمجة النصية، وإنما يحتوي على واجهة برسومات بيانية حيث يقوم بترتيب ملفات البيانات بشكل مصفوفة في واجهة واحدة مكونة من مجموعة أيقونات معلوماتية حسب التحليل المطلوب إضافة إلى إمكانية استخراج معلومات وتحليلها من الأيقونات المستخرجة وربطها مع ملفات أخرى لغرض مقارنتها واستخراج مؤشرات لكليهما.
ويسمح هذا البرنامج بالحصول على البيانات من الصيغ المختلفة لبرامج مايكروسوفت وورد والبرامج الأخرى وتصديرها على شكل مختلف الصيغ المطلوبة.

4-التدقيق في ظل ازدياد المخاطر المتعلقة بالأمن الإلكتروني

الأمن الإلكتروني "Cyber security" هو مجموعة المؤشرات والمقاييس المتبعة لحماية أي نظام إعلامي (أو حماية نظم المعلومات) مرتبط بالإنترنت ضد الوصول غير المرخص أو الهجمات الإلكترونية أو التلاعب.

يعد الأمن الإلكتروني أحد أبرز المخاطر في مجال التدقيق الإلكتروني لاسيما عدم وجود قوانين في كثير من بلدان العالم تعنى بحماية البيانات الإلكترونية.

إن من مخاطر الأمن الإلكتروني اختراق الأنظمة والتعرض لسرية الاتصالات والتلاعب بالمعلومات وسرقتها واستثمارها بصورة غير مشروعة إضافة إلى إساءة استعمالها في التجسس الاقتصادي والصناعي والمدني والاعتداء على الملكية الفكرية وحدوث أي حالة اختراق واستغلال تلك الجوانب قد يؤدي إلى مخاطر جسيمة من الناحية القانونية وسمعة المؤسسات والوضع المالي.

وتعد الثغرات التقنية والقانونية من أشد الأخطار ومنها خاصة المرتبطة بمزودي البرمجيات إذ يتركون عمدا ما يسمى بالأبواب الخلفية "Backdoors" التي تمكنهم من الدخول إلى بوابات الحكومة الإلكترونية وتجاوز الإجراءات الخاصة بالأفراد أو المؤسسات دون وجود تشريعات تحد من تجاوزاتهم التقنية.

كما تعد مخاطر الأمن الإلكتروني من التحديات الكبيرة التي تواجه المؤسسات الرقابية حيث يمكن المؤسسات والأفراد من القيام بالتلاعب في حساباتها وإجراء التعاملات المالية المشبوهة بشكل واسع في ظل غياب أنظمة قانونية وإلكترونية تمهد لإجراء بيئة رقابية خالية من العيوب.

الاحتيال في أنظمة تكنولوجيا المعلومات

يلعب مدققو أنظمة تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في الكشف عن حالات الاحتيال ومنع الاحتيال إضافة إلى المساعدة في حالات التحقق من كشف الاحتيال.

ومن بين الأمور المهمة التي يحتاج إليها مدققو تكنولوجيا المعلومات للاطمئنان على سلامة الأنظمة هو النظرة الواقعية إلى نطاق الاحتيال. فالاحتيال له مجال واسع ويشكل نسب مرتفعة في كل المجالات حيث شخصت المنظمة الأمريكية لفحص الاحتيال (ACFE) نسبة 5-7% من إجمالي الإيرادات العامة في الولايات المتحدة تكون ضحية عمليات الاحتيال بواسطة تكنولوجيا المعلومات، وفي كثير من الأحيان، يتم اكتشاف الاحتيال عن طريق الصدفة بدلاً من أن يكون نتيجة لإجراءات تدقيق كافية.

على مدققي أنظمة تكنولوجيا المعلومات مراعاة الجوانب الآتية بدقة لتشخيص حالات الاحتيال الإلكتروني:

*الشك المهني

يجب أن يدرك مدقق تكنولوجيا المعلومات أنه إذا وجد حالة شك أو تباين غير مبررة، وتوجه إلى الجهة المسؤولة فإن هذه الأخيرة ستقوم بتبرير المسألة وتسويتها لكي تتم معالجتها بسهولة. فينبغي لمدقق تكنولوجيا المعلومات أن يتوخى الحرص اللازم في الحصول على الفحص المستقل، كلما كان ذلك ممكناً، قبل التوجه إلى الطرف المسؤول عن المعاملة خاصة عندما تزيد الظروف من الشكوك. على سبيل المثال أغلب حالات التكرار في حسابات البائعين تكون عبارة عن طرق احتيال مبتكرة.

*تصاعد الجرائم وتنوعها:

إنَّ الحقائق المكتشفة عن الاحتيال تشير إلى أنَّ معظم المحتالين يميلون إلى تصعيد جرائمهم عند اكتشافها كما أنَّ المحتالين يقومون بإجراء عملياتهم في أكثر من فئة واحدة وهذا ما أشار إليه التقرير الأممي الصادر عن المنظمة الأمريكية لفحص الاحتيال (ACFE) للفترة 1996-2008، كما أشار التقرير أنَّ ممارسي الاحتيال يقومون بإجراء اختبارات لأنشطة المنظمة لغرض معرفة مواطن الضعف من

أجل استغلالها. فعلى سبيل المثال إنّ أيّ عملية زيادة كبيرة في التعاملات المالية (لنشاط معين كالمبيعات) لفترة مستمرة غالبا ما تشير إلى وجود حالات فساد واحتيال متنوعة وممنهجة. كما أن على مدقق الحوكمة الإلكترونية الأخذ بعين الاعتبار التعاملات الصغيرة وخصوصا المعاملات المالية على محمل الجدّ دون الاستهانة بحجمها ، فقد تكون تلك المعاملة واحدة من مجموعة ممنهجة من الحالات المماثلة التي تمهد للوصول إلى إجراء احتيال في التعاملات الكبيرة وقد يستخدم المحتالون طريقة المعاملات الصغيرة كعملية اختبار تجريبية للقيام بالاحتيال أو استخدام المعاملات الصغيرة بشكل مستمر ومتكرر بدلا من إجراء احتيال في معاملة كبيرة تكون عرضة للتدقيق بشكل مركز.

*استخراج وتحليل البيانات

تلعب عملية تحليل البيانات واستخراج المعلومات دورا مهما في عمليات التحقيق ضد الاحتيال، حيث يمكن أن يؤدي التحليل السليم للبيانات إلى وصف مناسب لحالات الغش وكيفية حدوثه والضوابط التي تم تجاوزها ومستوى الخسارة الذي تحقق وحتى الوصول إلى من ارتكب الاحتيال.

-الأدلة الرقمية والتحليل الجنائية الإلكترونية

إنّ الاستحواذ القانوني والأخلاقي على البيانات الرقمية وتحليلها واقتنائها وصيانتها يكون جديرا بالاهتمام لغرض إثبات وقائع لحادث إداري معين أو جريمة جنائية. ففي حالة الجرائم الإلكترونية فإن كافة الأدلة والقرائن تكون رقمية تقريبا. كما أن التدقيق الجنائي هو أحد أنواع التدقيق الذي يجرى لفحص الوسائط الرقمية للأدلة المتعلقة بالتحقيقات أو النزاعات الإلكترونية. إنّ التدقيق الجنائي بات أحد أنواع التدقيق الذي يمارس من قبل الأجهزة الرقابية العليا في دول العالم المتطور وخاصة ما يتعلق بالجوانب المالية بهدف مساعدة الجهات القانونية والحكومية الأخرى على تقديم أدلة قوية تتعلق بقضايا الاحتيال المالي والتجسس والقتل والابتزاز والفضائح وتسريب المعلومات والتحويلات المالية غير المشروعة.

ثانيا - واقع الحوكمة الإلكترونية في الجزائر :

في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2014، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع كلية الأعمال بجامعة انيساد، أوضحت الأرقام بوضوح الوضعية المتدهورة التي تحتلها الجزائر عالميا من حيث مؤشر الجاهزية الشبكية، بحيث احتلت المرتبة 129 من أصل 148 دولة في العالم، وفي المرتبة قبل الأخيرة عربيا ، ويحسب مؤشر الجاهزية الشبكية وفقا لأربعة محاور أساسية وهي

-محور الاستخدام التكنولوجي الذي يقيس مدى جاهزية الأقطاب الثلاثة للمحيط لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها حيث صنفت الجزائر من حيث جاهزية الأفراد في المرتبة 104 ،ومن حيث جاهزية الشركات في المرتبة 147 ومن حيث جاهزية الحكومة في المرتبة 134 من أصل 148 دولة؛

– محور الأثر التكنولوجي الذي يعكس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الاجتماعي والتكنولوجي والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 138 عالميا.

- محور البيئة التكنولوجية الذي يضم مؤشري بيئة الأعمال والابتكار ومؤشر البيئة التشريعية والتنظيمية.

-محور الجاهزية التكنولوجية الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 101، وهو مكون من مؤشرات المهارات والقدرة وكذلك مؤشر البنية التحتية للبلد والتي وضعت الجزائر في المرتبة 127 لتعكس لنا الغياب الملحوظ للشروط العامة الملائمة لقيام الأعمال الإلكترونية.

ولكن بعد المجهودات المبذولة في هذا المجال أحرزت الجزائر تقدما ملحوظا ويظهر ذلك من خلال التقرير الصادر عن نفس المنتدى الاقتصادي العالمي خلال سنة 2019 في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال احتلالها المرتبة 76 على المستوى الدولي بعدما ارتقت بـ 7 مراتب مقارنة بالتقرير الصادر سنة 2018 أين احتلت الجزائر المرتبة 83 من أصل 141 دولة.

1-تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجزائر وأثرها على الخدمة العمومية

قامت الحكومة الجزائرية بالتخطيط لخلق الحكومة الإلكترونية والعمل على تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال برنامج " الجزائر الإلكترونية " والذي يهدف أساسا إلى تعزيز كفاءات الاقتصاد الوطني والمؤسسات والإدارة وتحسين قدرات التريبة والبحث والإبداع وتوفير خدمات الكترونية تعمل على تسهيل تعامل المواطن والشركات مع الإدارة العمومية، في مختلف المجالات وتم إطلاق المشروع سنة 2008 لأفاق 2013 .

لقد تضمنت استراتيجية الجزائر الإلكترونية، 13 محورا رئيسيا، تحدد الأهداف الرئيسية والخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس المقررة، بالإضافة إلى ضبط الإجراءات اللازمة لتنفيذها، وتتلخص هذه المحاور في استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية، تسريع استعمالها في الشركات، تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال ودفع تطوير الاقتصاد الرقمي، تعزيز الشبكة الأساسية للاتصالات ذات الدفع السريع والفائق السرعة، تطوير الكفاءات البشرية، تدعيم ثلاثية " البحث والتطوير والابتكار"، وضبط مستوى الإطار القانوني، بالإضافة إلى محور الإعلام والاتصال الذي يهدف إلى التحسيس بدور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، زيادة على تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصالات الذي يخص امتلاك التكنولوجيات والمهارات ذات الصلة من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية كما تتضمن الاستراتيجية في آخر محور لها الجانب المرتبط بآليات التقييم والمتابعة، وتهدف إلى تحديد نظام مؤشرات معينة تعني بالمتابعة والتقييم وتسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد مرور سنتين من إطلاق المشروع أصدرت هيئة الأمم المتحدة تقريرا حول المؤشر العالمي لمدى جاهزية وسرعة الحكومة الإلكترونية لعام 2010، احتلت الجزائر فيه المركز الـ 13 عربيا والـ 141 عالميا من إجمالي 184 دولة.

كما واصلت الجزائر جهودها في ميدان الحوكمة الإلكترونية ونذكر على سبيل المثال ما تم إنجازه في الميدان الجبائي من تبني مشروع عصرنة الإدارة الجبائية

2-مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية:

شهدت وزارة المالية منذ سنة 2006 عدة إصلاحات قصد مواكبة الاقتصاد الوطني للتطورات الحاصلة على مستوى الإقتصاد العالمي ، ولأجل ذلك إعتمدت عدة محاور رئيسية منها عصرنة الإدارة الجبائية قصد تحسين الخدمات للمواطن ومؤسسات الدولة.

حيث يعتبر ادراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الادارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث ، وهي تتطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي.

غير أن هذا التنظيم الجديد يتطلب، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم. وهذا يتطلب أيضا التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

وفي هذا الصدد وبتاريخ 2006/11/12 أعدت وزارة المالية لهذا الغرض دفتر شروط (صفقة عمومية وطنية وأجنبية محدودة) من أجل إقتناء حلول معلوماتية وهذا بقصد إعداد مخطط تنظيمي لمصالح الإدارة الجبائية يهدف الى التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي يتوفر عليها هؤلاء.

ولا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

لقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت:

- تكوين الأعوان الجبائيين في كيفية استعمال الإعلام الآلي والحبكات المعلوماتية القاعدية (MS Office, Word, Excel)؛

- تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب؛

- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني والأنترانت؛

- إدخال الأنترنت في المصالح الجبائية.

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

-التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التآلية (الأتمتة) الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات.

-نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة و تأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال تآلية هذه العمليات؛

-ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛

-التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسسية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

-تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛

-تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية و التحليل واتخاذ القرار؛
-مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛

-برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة و المحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛

-التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛

-محاربة الاقتصاد الموازي و غير القانوني؛

-مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛

-التقليص في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة؛

-التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛

-تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛

-إدراج إجراءات التصريح عن بعد؛

-إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

وقد تم إرساء مشروع المنظومة المعلوماتية الجبائية منذ أفريل 2017 على مستوى المصالح الخارجية للإدارة الجبائية (مراكز الضرائب) وعلى مستوى مديرية كبريات المؤسسات منذ مارس 2019. أما إجراء التصريح والدفع عن بعد دخل حيز النفاذ على مستوى مديرية كبريات المؤسسات منذ سنة 2014، في انتظار تعميمه على مستوى المصالح الخارجية للإدارة الجبائية.

تقديم مستوى نضج مشاريع نظم المعلومات من طرف مجلس المحاسبة:

يمكن أن يواجه المدقق مشروعاً ما، فبدلاً من أن يساهم في احترام تماسك نظام المعلومات، فإنه قد يساهم في عدم التجانس أو حتى في اضطراب و خلل هذا النظام.

لذلك يجب على المدقق فحص جودة التعبير وجمع وترجمة الحاجة في الواقع، وبالتالي لا يمكن للتوصيات الصادرة في نهاية التدقيق تجاهل هذه البيئة.

قد يؤدي تدقيق المشروع، خاصةً إذا كان ناجماً عن وضعية غير مرضية، إلى انتقاد ما يلي :

• شروط التعبير وجمع احتياجات العمل؛

• عملية التحكيم بين المشاريع المتنافسة؛

• طريقة إبرام الصفقة العمومية مع المتعاملين المتعاقدين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك مع مكاتب الدراسات.

• تنظيم هذه العملية؛

• تنظيم حوكمة وظيفة تكنولوجيا المعلومات.

ففي إطار تدعيم تدقيق تكنولوجيات المعلومات في الجزائر تم عقد توأمة مع محكمة الحسابات الهولندية، وفي هذا الصدد تم القيام بعمل مشترك في الميدان خلال سنة 2019، حيث تم أخذ عينة مكونة من 36 هيئة خاضعة للرقابة تابعة لمختلف القطاعات والقيام بتقييم نضج نظم المعلومات في هذه القطاعات. وذلك من خلال إعداد استبيان وإرساله الى هذه الهيئات من أجل الإجابة وإرسال الوثائق الثبوتية وبعد ذلك تمت عملية مطابقة الإجابات المقدمة مع الوثائق الثبوتية وتم بعدها برمجت مهام رقابية ميدانية الى 16 هيئة، مبينة في الجدول أدناه، قصد الاطلاع عن كثب عن مدى مطابقة الإجابات مع الواقع.

مشاريع نظم المعلومات حسب القطاعات

القطاع	عدد الهيئات
وزارة الطاقة	2
البنوك والتأمينات	3
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والرقمنة	3
وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات	2
صيدال وكوسيدار ⁵	2
وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي	2
وزارة الأشغال العمومية والنقل	2
المجموع	16

من إعداد مجلس المحاسبة الجزائري

وقد أدت دراسة الإجابات المقدمة الى التوصل الى النتائج الموزعة حسب المستوى وعدد الهيئات كمايلي:

المستوى الأول [0 – 0,99]	المستوى الثاني [1 – 1,99]	المستوى الثالث [2 – 3]
1	11	4

من إعداد مجلس المحاسبة

كما كان تفصيل النتائج موزعة حسب القطاعات ومستوى النضج كمايلي:

⁵ صيدال هي شركة أدوية عمومية جزائرية هي احدى أكبر شركات الصناعة الصيدلانية في أفريقيا والأكبر في الجزائر تأسست عام 1984. كوسيدار شركة اقتصادية مختلطة (متعددة النشاطات لها عدة فروع تشتغل في البناء، الأنابيب، البنى التحتية، إنتاج واستغلال المحاجر.....) تأسست

نتائج تقييم نضج المشاريع

القطاع	مستوى النضج
البريد وتكنولوجيات الإعلام	1,45
الطاقة	2,46
النقل	1,25
الشغل	1,67
البنوك والتأمينات	2,22
الصحة	1,49
صيدال وكوسيدار	1,57

من إعداد مجلس المحاسبة

من خلال الجدولين يتبين بأن مستوى النضج متوسط ويمس 11 هيئة من اصل 16، أما مستوى النضج العالي مسجل لدى قطاعي الطاقة والبنوك والتأمينات ويمس 4 هيئات. ولقد تم تقديم توصيات تنص على ضرورة إتباع نهج استراتيجي للعديد من الهيئات الخاضعة للرقابة، لتفادي هذه الهيئات للموارد على المناطق ذات المخاطر الأقل مع ترك المناطق الحساسة المعرضة للخطر.

الى جانب تقديم توصيات داخلية لدعم عمل المجلس في ميدان تدقيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالنظر الى ازدياد نضج تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية الجزائرية وذلك من خلال مايلي:

- دمج مهام تدقيق تكنولوجيات المعلومات في مهام مجلس المحاسبة؛ معتمدين أكثر على دليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات المعد من طرف المجلس

- دمج مهمة تدقيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مهمة المصادقة على حسابات الدولة (مهمة جديدة موكلة لمجلس المحاسبة من خلال القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية الذي سيدخل حيز النفاذ سنة 2023)

- تكثيف التدريب ومشاركة القضاة والمدققين الماليين في دورات التكوين في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات

- تلقي مزيد من الدعم الإداري اللازم لتعزيز تدقيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعيين مرجع (قاضي أو مدقق استفاد من التكوين) في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى كل غرفة.

من خلال كل ما تقدم، فإن نجاح الحوكمة الإلكترونية يتوقف على الإرادة السياسية من طرف النخب الحاكمة التي تتأسس من خلال المصلحة الوطنية للمواطن والحكومة عبر تقديم الخدمات بجودة وفعالية والتسيير الجيد للموارد المتاحة وهذا انطلاقاً من تفعيل الثقافة المعلوماتية وتكوين مجتمع المعلوماتية في حدود احترام الخصوصية المعلوماتية للفرد والمجتمع وبالتالي إعداد الأرضية التي يبني من خلالها مشروع الحكومة الإلكترونية وبالتالي الاتجاه نحو مسار الحوكمة الإلكترونية لتكريس الجودة في التسيير وتقديم الخدمات. هذا من جهة وتقديم الإمكانيات القانونية والمادية لتسهيل العمل الرقابي للأجهزة العليا للرقابة للقيام بالمهام الرقابية الموكلة إليها في هذا المجال من جهة أخرى.

كما يجب التركيز على الأمن السبراني (المعلوماتي) الذي يعد الركن الأساس في المجتمع الإلكتروني وهذا نظراً للمخاطر التي تحدق بالمعلومات الإلكترونية والذي يعد أحد أهم المعوقات التي جعلت أغلب دول العالم الثالث تتجنب الحوكمة الإلكترونية بالنظر لعدم تحكمها الجيد في الأمن المعلوماتي. ونظراً للمعطيات الجديدة التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك الوضعية المتردية نوعاً ما التي يشهدها القطاع الحكومي في الدول النامية بشكل عام، بسبب الفساد والبيروقراطية وسوء تقديم الخدمات العمومية وما ترتب عنه من علاقات متوترة بين الحكومة والمواطنين فإن تطبيق الحوكمة الإلكترونية أصبحت ودون شك تمثل المستقبل في تحسين وترقية الخدمات العمومية المقدمة.

المراجع

- 1-E-Governance A Comprehensive Framework. Business Process Reengineering. Change 1 Foreword by Sh.B.K Charturvedi, New Century Management. Organizational Development Publications ,New DELHI, INDIA , 2008.
- 2-Singh.V.B & Yadav. N:«E-Governance: Past, Present and Future in India», International Journal of Computer Applications, Vol 53, N°7, 2012.
- 3- دليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات الأجهزة الرقابة العليا -مجموعة عمل الإنتوساي لتدقيق تكنولوجيا المعلومات(WGITA) ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) .، 2014
- 4- دليل تدقيق نظم المعلومات، مجلس الحاسبة الجزائري، منتج التوأمة مع مجلس المحاسبة الفرنسي، 2018.
- 5- التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2014.
- 6- التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2018.
- 7- التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2019.
- 8- الملتقى الدولي العلمي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية –حالة البلدان العربية ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس . الجزائر يومي 29-30 اكتوبر 2014.
- 9- الحوكمة والحكومة الإلكترونية، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، الدكتور طلال ناظم الزهيرين، 2016.

- 10- المادة العلمية المقدمة بمناسبة التكوين في المعهد الدولي لتنظيم المعلومات والتدقيق بالهند -تحت عنوان تدقيق الحوكمة الإلكترونية 2019.
- 11- الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب 2019.
- <http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-12>

"من خلال كل ما تقدم، فإن نجاح الحوكمة الإلكترونية يتوقف على الإرادة السياسية من طرف النخب الحاكمة التي تتأسس من خلال المصلحة الوطنية للمواطن والحوكمة عبر تقديم الخدمات بجودة وفعالية والتسيير الجيد للموارد المتاحة وهذا انطلاقاً من تفعيل الثقافة المعلوماتية وتكوين مجتمع المعلوماتية في حدود احترام الخصوصية المعلوماتية للفرد والمجتمع وبالتالي إعداد الأرضية التي يبني من خلالها مشروع الحكومة الإلكترونية وبالتالي الاتجاه نحو مسار الحوكمة الإلكترونية لتكريس الجودة في التسيير وتقديم الخدمات. هذا من جهة وتقديم الإمكانيات القانونية والمادية لتسهيل العمل الرقابي للأجهزة العليا للرقابة للقيام بالمهام الرقابية الموكلة إليها في هذا المجال من جهة أخرى."



معياري الإنتوساي رقم (20) مبادئ الشفافية والمساءلة بين أدوات الالتزام وآليات التنفيذ: تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

اعداد الدكتور/ هشام زغلول إبراهيم

تمهيد:

يلعب التدقيق العام دوراً هاماً في بيئة الأعمال، إذ أصبح مهمة أساسية تسهم في تعزيز الإدارة العامة ووضع المعايير الأخلاقية؛ وترسيخ نظام الحكم الرشيد الذي يسعى إلى تحقيق التماسك الدائم والتقدم بين الجهات المعنية وشرائح المجتمع.

هذا وتتصف بيئة الأعمال بالتعقيد المتزايد؛ والتغير المستمر وارتفاع التوقعات حول وضع أفضل الممارسات في مجال الحكم الرشيد وهذا من شأنه وضع أجهزة الرقابة العليا في مواجهة مع هذه التحديات الجديدة. ويتعين علي تلك الأجهزة الرقابية لمواجهة هذه التحديات تعزيز الجوانب التنظيمية والتشغيلية والمالية لاستقلاليتها. ويعد تبني وتطبيق المعايير الرقابية واحد من أهم العوامل التي تساعد أجهزة الرقابة العليا في مواجهة تلك التحديات باعتبارها مصدراً هاماً لإثراء العمل الرقابي لما توفره من حد أدنى من التوجيه للمدققين بما يساعدهم على تحديد الخطوات والإجراءات الرقابية التي يجب تطبيقها.

وفي ذلك الشأن أصدرت لجنة المعايير الرقابية للإنتوساي في المؤتمر الـ 14 للإنتوساي يونيو 1992 "المعايير الرقابية" وترى أنها تشكل وثيقة "حية" وبصفتها هذه عليها أن تعكس ما أمكن ذلك من مفاهيم مشتركة لعملية التدقيق تضمن جودة نتائج العملية الرقابية. وفي هذا السياق ...ومع نهاية عام 2010 اعتمدت الإنتوساي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (وعددها 37 معياراً دولياً جديداً للأجهزة العليا) ودعت أعضائها لاستخدامها _ كإطار مشترك لمراجعة القطاع العام عالمياً - وتنفيذها، وكلفت مبادرة تنمية الإنتوساي لدعم تنفيذ هذه المعايير في جميع مناطق الإنتوساي. وبالفعل في 2012 قامت المبادرة بإطلاق برنامج IDI 3i لدعم الجهود التنفيذية للأجهزة العليا للرقابة لتطبيق المعايير المهنية.

مشكلة وهدف البحث:

تعتبر الأجهزة العليا للرقابة جزء من نظام قانوني ودستوري شامل في دولها المختلفة، وهي مسئولة تجاه عدة أطراف بما فيها الأجهزة التشريعية والعموم، كما أنها مسئولة عن تخطيط وتنفيذ مجال عملها واستعمال منهجيات ومعايير مناسبة من أجل التحقق من أنها تعزز المساءلة والشفافية في الأنشطة العامة وتحقق تفويضها القانوني وتقوم بمسئولياتها بشكل كامل.

و يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بدور فعال في مجال التدقيق العام - باعتباره هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية تهدف إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة وأموال

الأشخاص العامة الأخرى من خلال التقارير الرقابية التي يصدرها متضمنة نتائج الرقابة التي يقوم بها. وحتى يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بأداء المهام الرقابية الملقاة على عاتقه بأعلى كفاءة وفعالية ممكنة، يتعين عليه تعزيز الجوانب التنظيمية والتشغيلية والمالية لاستقلاليتها من خلال التكيف مع البيئة، وتطوير مهاراته المهنية وزيادة معارفه العلمية على المستويين الإقليمي والدولي. ولن يتأتى ذلك إلا بتطبيق معايير مهنية ورقابية واضحة تحدد مستوى الأداء ويمكن الأخذ بها وصولاً للأهداف المبتغاة. ومنها معيار الأننتوساي رقم (20) "مبادئ الشفافية والمساءلة" الذي جاء ليؤكد على ضرورة أن تكون معلومات الأجهزة العليا للرقابة متاحة ومفيدة وأن تكون مناهج عملها وأنشطتها ومنتجاتها شفافة وأن تنفتح الأجهزة مع وسائل الإعلام وباقي الأطراف المهتمة وذلك من خلال تقديم تسعة مبادئ لتطوير الشفافية والمساءلة بالمحاسبات العامة المتعلقة بأنشطة الأجهزة الرقابية والتي يجب أن تكون تحت تصرف الأجهزة كدليل جيد على انجازها لمهامها التوجيهية والرقابية، الأمر الذي معه حداً بالباحث لدراسة مدى تفعيل الجهاز المركزي للمحاسبات لمعيار الأننتوساي رقم (20) "مبادئ الشفافية والمساءلة" باعتباره تعبيراً عن المبادئ التي يقتدي بها الأجهزة العليا للرقابة في عملها اليومي ضمناً لتعزيز المساءلة والشفافية في أنشطتها العامة والقيام بمسئولياتها بشكل كامل.

خطة البحث: ينقسم البحث بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول : الإطار الفكري لمعيار الأننتوساي رقم (20) "مبادئ الشفافية والمساءلة":

يحتوى معيار الأننتوساي رقم (20) مبادئ الشفافية والمساءلة على تسعة مبادئ وهي علي النحو التالي: (Intosai , ISSAI "20", 2010 ,PP.1-8.)

المبدأ الأول: تقوم الأجهزة العليا للرقابة بأداء مهامها ضمن إطار قانوني يتيح المساءلة والشفافية،

و يقتضي هذا المبدأ أن يتوافر لدى الأجهزة العليا للرقابة قوانين وتنظيمات موجهة تكون بموجبها مسئولة ومساءلة بحيث تغطي هذه القوانين سلطة الرقابة وتشريعاتها ومسئوليتها والظروف المحيطة بتعيين وإقالة رئيس الجهاز وأعضائه، ومتطلبات عمل الأجهزة وإدارتها المالية، النشر المنتظم للتقارير، الإشراف علي أنشطة الجهاز، والتوازن بين حصول العموم على المعلومات وسرية أدلة الإثبات الرقابية، وباقي المعلومات عن الجهاز.

المبدأ الثاني : تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح عن تفويضها القانوني ومسؤولياتها ورسالتها وإستراتيجيتها للعموم.

و يقتضى هذا المبدأ أن يفصح الجهاز الأعلى للرقابة للعموم عن تفويضه القانوني ورسالته وتنظيمه وإستراتيجيته وعلاقاته بالأطراف المعنية بما في ذلك الجهات التشريعية والسلطات التنفيذية؛ وشروط تعيين وإعادة تعيين وتقاعد وعزل رئيس الجهاز وأعضائه.

المبدأ الثالث: تبني الأجهزة العليا للرقابة معايير وعمليات ومنهجيات للرقابة تتسم بالموضوعية والشفافية.

ويقتضي هذا المبدأ تبني الجهاز الأعلى للرقابة معايير ومنهجيات للرقابة تتوافق ومبادئ الأنطوساي والتواصل مع الجهة الخاضعة لرقابته حول هذه المعايير، بحيث تكون على علم بأهداف ومنهجية ونتائج رقابته وإخضاع نتائج الرقابة لإبداء الملاحظات والردود من قبل الجهة الخاضعة للرقابة.

المبدأ الرابع: تطبيق الأجهزة العليا للرقابة معايير عليا للنزاهة والأخلاقيات على موظفيها في مختلف الدرجات.

ويقتضي هذا المبدأ توفير الأجهزة العليا للرقابة قواعد أو قوانين وممارسات أخلاقية متسقة ومعياري الأنطوساي رقم 30 "أخلاقيات المهنة" وتمنع تضارب المصالح وتشجع السلوك الأخلاقي.

المبدأ الخامس: تتأكد الأجهزة العليا للرقابة بأن مبادئ الشفافية والمساءلة لا يشوبها شبهة عندما تقوم بالاستعانة بمصادر خارجية من أجل إنجاز أنشطتها.

و يقتضي هذا المبدأ أن يضمن الجهاز أن الخبرات التي تمت الاستعانة بها من جهات خارجية (القطاع الخاص أو العام) والعمليات الرقابية التي تم تفويض إنجازها لهذه الجهات تظل تحت مسؤوليته وتخضع للسياسات الأخلاقية (كالنزاهة وتضارب المصالح) وأن تعاقده مع هذه الجهات الخارجية خضع لاتفاقيات ملائمة حول السرية.

المبدأ السادس: تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإدارة عملياتها باقتصاد وكفاءة وفعالية وطبقاً للقوانين والتنظيمات كما تقوم بنشر تقاريرها للعموم حول هذه الجوانب.

ويقتضي هذا المبدأ أن تُطبّق الأجهزة العليا للرقابة ممارسات إدارية سليمة وأن تقوم بتقييم ونشر تقارير حول عملياتها وأدائها في كافة المجالات وأن تعلن عن إجمالي ميزانيتها وتنشر مواردها المالية وكيفية استخدامها و تقيس وترفع تقارير حول كفاءة وفعالية استخدامها لمواردها المالية.

المبدأ السابع: تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإعداد تقارير لفائدة العموم حول نتائج رقابتها وحول استنتاجاتها حول الأنشطة الحكومية بصورة عامة.

ويقتضي هذا المبدأ أن ينشر الجهاز الأعلى للرقابة على العموم تقاريره المتضمنة النتائج الإجمالية لعمليات الرقابة، مثل تنفيذ الميزانية الإجمالية، وأن يحافظ على علاقة قوية مع اللجان البرلمانية ذات الصلة لمساعدتها على فهم أفضل لتقارير الرقابة والاستنتاجات واتخاذ الإجراءات الملائمة.

المبدأ الثامن: تتواصل الأجهزة العليا للرقابة بصفة منتظمة وشاملة حول أنشطتها وحول نتائج عملية الرقابة التي تقوم بها وذلك عبر وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية وعبر وسائل أخرى. ويقتضى هذا المبدأ تواصل الجهاز الأعلى للرقابة بانفتاح مع وسائل الإعلام أو أي أطراف معنية أخرى حول عملياته ونتائج رقابته، وأن يحرص ليكون مرئياً على الساحة العامة وذلك من خلال توفير تقاريره وملخصات لهذه التقارير الرقابية بصيغة مفهومة ومتاحة للعموم عبر وسائل مختلفة وبإحدى اللغات الرسمية للانتوساي، إضافة إلى لغاتها الوطنية (كالمخلصات والرسوم البيانية والبيانات الصحفية).

المبدأ التاسع: تستخدم الأجهزة العليا للرقابة الاستشارة الخارجية المستقلة ومراجعة النظير من أجل تحسين جودة ومصداقية عملها.

ويقتضى هذا المبدأ أن ينظر الجهاز الأعلى للرقابة في إشراك أجهزة أخرى أو أية أطراف أخرى مناسبة لإجراء مراجعة مستقلة للنظام العام لرقابة الجودة "مراجعة النظير"؛ وأن ينشر تقارير علنية حول نتائج هذه المراجعات؛ وأن يشارك في عمليات الرقابة المشتركة أو المتزامنة. وأن يحصل على تأكيد بأن الجهات المتعاقد معها تمتلك أنظمة فعالة مطبقة للرقابة على الجودة.

المبحث الثاني: مدى توافر أدوات لدى الجهاز تدعّمه أو تلزمه أو تمنحه حق تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.

قام الباحث باستقراء تحليلي للقوانين والتشريعات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الجهاز المركزي للمحاسبات بهدف الوقوف على مدى توافر أدوات لدى الجهاز تدعّمه أو تلزمه أو تمنحه الحق في تفعيل متطلبات هذه المبادئ التسع وقد أسفر الاستقراء التحليلي للباحث عن بعض أو مجموعة من نصوص المواد القانونية والتشريعية وغيرها من البنود المؤيدة يذكر منها ما يلي:

- دستور جمهورية مصر العربية 2014:

- نصت المادة رقم (216) على إصدار قانون ينظم اختصاصات الأجهزة الرقابية ومنها الجهاز المركزي للمحاسبات؛ ونظام عملها؛ وتعيين وإقالة رؤساء الأجهزة.

- نصت المادة رقم (217) على تقديم التقارير لأصحاب المصلحة "رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب" ونشرها على الرأي العام.

- نصت المادة رقم (219) سلطة الجهاز الرقابية ومسئوليته.

- ألزمت المادة رقم (218) الأجهزة الرقابية بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد... ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام

(جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية، 2014، ص 17-18 .)

قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998:

- نصت المادتان رقم (1،2) على سلطة الرقابة ومسئوليته. وألزمت المادة رقم (1) الجهاز بمعاونة مجلس الشعب في مهامه في الرقابة على المال العام.

-نصت المادة رقم (6) على أن "لرئيس الجهاز تعيين مراقبي الحسابات من بين من يزاولون المهنة خارج النطاق الحكومي لبنوك القطاع العام وللشركات المنصوص عليها... وللجهات التي تنص قوانينها علي ذلك .".

-منحت المادة رقم (10) الجهاز حق الاتصال المباشر بالمسؤولين الماليين بمختلف مستوياتهم التابعين لوزارة المالية أو غيرهم في الجهات الخاضعة.

-أكدت المادة رقم (17) على ضرورة رد الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز على ملاحظاته خلال شهر من تاريخ إبلاغها بها. واعتبرت المادة رقم (12) عدم رد الجهات الخاضعة للرقابة على ملاحظات الجهاز في غير المواعيد المقررة دون عذر مقبول مخالفة إدارية. بما يضمن التواصل مع الجهات الخاضعة للرقابة بحيث تكون على علم بأهداف ومنهجية ونتائج رقابته؛ فضلاً عن إخضاع نتائج الرقابة لإبداء الملاحظات والردود من قبل الجهة الخاضعة للرقابة.

-أكدت مواد القانون من رقم (1-10؛ 18)، على التفويض القانوني للجهاز ورسائله وتنظيمه وإستراتيجيته وعلاقاته بمختلف الأطراف المعنية بما في ذلك الجهات التشريعية والسلطات التنفيذية، وألزمت المادة رقم (18) الجهاز بتقديم نتائج رقابته "تقاريره الرقابية" إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء. "أصحاب المصلحة".

- نصت المواد من رقم (19-23) على شروط تعيين وإعادة تعيين وتقاعد وعزل رئيس الجهاز ونائبه وأعضائه.

-نصت المادة (27) على أن "يكون لرئيس الجهاز السلطات المخولة للوزير.. فيما يتعلق باستخدام الإعتمادات المقررة.. وفي تنظيمه وإدارة أعماله .. للوزير المختص بالتنمية الإدارية.. وذلك بالنسبة للجهاز والعاملين به."

-نصت المادة (28) على أن "يضع مكتب الجهاز القواعد الخاصة بتنظيم حسابات الجهاز، ونظام الصرف والجرد، وغير ذلك من الشئون المالية والإدارية".

أكدت بذلك نصوص المواد أرقام (22؛ 27؛ 28) على الإشراف على أنشطة الجهاز بشكل يضمن كفاءة وفعالية واقتصادية أداء تلك الأنشطة.

(جمهورية مصر العربية، قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، 1998، صفحات متفرقة)

قرار رئيس الجمهورية رقم 196 لسنة 1999 بشأن إصدارلائحة العاملين بالجهاز:

تضمن كل من : الباب الأول: " الوظائف والتعيين والترقية "؛ و الباب السادس: " واجبات العاملين وتأديهم ".

-نصت المادة رقم (12) " لرئيس الجهاز طبقاً لظروف ومقتضيات العمل تعيين عاملين بمكافآت شاملة في الوظائف التي تتطلب خبرات .. خاصة وله أن يعهد إلى بعض الخبراء .. غير العاملين ببعض المهام..".

-نصت المادة (54) وبعض فقراتها (3؛ 4) علي ما يلي:

" ألا يفشى أموراً علمها بحكم وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضي بذلك ويظل هذا الالتزام قائماً ولو بعد ترك العامل الخدمة."

- "أن يراعى السرية التامة في أعمال وظيفته . وهذا من شأنه أن يدعم الحفاظ على سرية المعلومات بما يحقق التوازن بين الحصول على المعلومات وسريتها" (جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للمحاسبات، لائحة العاملين بالجهاز، 1999، صفحات متفرقة).

- قرار رئيس الجهاز رقم 2102 لسنة 2009 باعتماد الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة :

- نصت المادة رقم (2) من القرار على أن " يلتزم بهذا الميثاق مراقبو الحسابات، بالجهاز المركزي للمحاسبات ، والمعينون من قبل الجهاز ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي ".
- تضمن بند (14-1- أ) في قسم السرية ما يلي : " يفرض مبدأ السرية التزامًا على المحاسبين المهنيين للابتعاد عن الإفصاح عن أي معلومات سرية خارج المؤسسة والتي يكون قد تم الحصول عليها نتيجة لعلاقات مهنية ...".

- قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008 باعتماد المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى :

والذي أكد علي التزام أعضائه بتطبيقها في أعمال الرقابة؛ وبذلك تبني الجهاز الأعلى للرقابة معايير ومنهجيات للرقابة تتوافق ومبادئ الأنتوساي، منها ما يدعم تفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة مثل:

- معيار رقم (260) "الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة".
- معيار رقم (620) استخدام عمل خبير.

(الجهاز المركزي للمحاسبات، معايير المراجعة المصرية، 2008، صفحات متفرقة .)

- قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (40) لسنة 2014 بشأن قواعد وشروط قيد واختيار مراقبي الحسابات ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي بسجل الجهاز المركزي للمحاسبات.

- نصت المادة رقم (12/فقرة ج) على " أن يلتزم مراقب الحسابات وفريق العمل المعاون له بالمعايير المصرية للمراجعة .. وبآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة".
- ألزمت المادة رقم (12 / ج) مراقب الحسابات وفريقه المعاون بالمعايير المصرية للمراجعة ومنها معيار المراجعة رقم (220) "مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية".
(الجهاز المركزي للمحاسبات ، قواعد وشروط قيد واختيار مراقبي الحسابات ، 2014، ص 2)

المبحث الثالث: مدى التزام الجهاز بتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في ضوء ما يتوافر لديه من أدوات التزام.

أسفرت الممارسة العملية عن بعض الأمثلة التوضيحية لمدى التزام الجهاز المركزي للمحاسبات بمتطلبات تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة وذلك على النحو التالي:

(الانتوساي، 2015، صفحات متفرقة)

*وجود موقع الكتروني للجهاز للتواصل واستقبال الشكاوى www.asa.org.eg، ويتضمن قانون الجهاز، وأنشطته، ورسالته وتنظيمه وإستراتيجيته وعلاقاته بمختلف الأطراف المعنية. فضلاً عن تواجد مكتب إعلامي للجهاز خلال فترة من عمر الجهاز.

*التزام الجهاز بتطبيق معايير المراجعة المصرية وبالقواعد التي ينظمها الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة وهي متوافقة مع معايير الإنتوساي، والذي أكد على *الالتزام بتطبيقها بناء على بيان الالتزامات الذي وقعه رئيس الجهاز بالدار البيضاء في 26 يونيه 2014. وتعهد بموجبه بإعداد خطة إستراتيجية لتطبيق هذه المعايير الرقابية.

*يبقى الجهاز الجهات الخاضعة للرقابة على علم بأهداف ومنهجية ونتائج الرقابة. وذلك من خلال إبلاغها بأهداف الرقابة وإتاحة الفرصة لها للتعليق والرد على نتائج الرقابة وتوصياتها في خلال شهر من تاريخ إبلاغها بشكل يضمن خضوع نتائج الرقابة المنجزة لإجراءات إبداء الملاحظات، وليس أدل على ذلك من تضمين التقرير الرقابي النهائي للملاحظات والرد عليها وتعقيب الجهاز على رد الجهة.

*تعيين الجهاز لبعض مراقبي الحسابات ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي كمراقبي لحسابات بعض البنوك مثال: تعيين مراقب حسابات لبنك الاستثمار القومي بالاشتراك مع الجهاز المركزي للمحاسبات بناء على طلب محافظ البنك المركزي.

*استعانة الجهاز بآراء وخبرات بعض الجهات المتخصصة عند أدائه لمهامه الرقابية مثال ذلك الدراسة المعدة من جانب الجهاز للوقوف على حقيقة ما أثير بوسائل الإعلام حول استيراد بعض شركات القطاع الخاص لشحنات قمح غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو يستخدم كعلف حيوانات؛ فقد خاطب الجهاز بعض السادة وزراء (الزراعة واستصلاح الأراضي؛ الصناعة؛ والتضامن الاجتماعي؛ الصحة؛ الاستثمار) فضلاً عن مركز البحوث الزراعية للإفادة عن بعض البيانات اللازمة حول هذا الموضوع. مثال مخاطبة وزير الزراعة بشأن نتائج التحليل المعمل للمقمح المحلي والمستورد (على اختلاف المنشأ) خلال الأعوام (2006-2008).

*تضمين الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات الإدارة المركزية للتقارير وشئون مجلس النواب والدور المنوط لها القيام به يضمن حفاظ الجهاز على علاقة قوية مع اللجان البرلمانية لمساعدتها على فهم أفضل لتقارير الرقابة واتخاذ الإجراءات الملائمة.

*إعداد الجهاز ملخصات بأهم الظواهر والمؤشرات بجانب التقارير ذاتها يتم إرسالها إلى: رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، مجلس النواب باعتباره ممثل للشعب، الجهات محل الرقابة، الوزير المختص (أصحاب المصلحة). فضلاً عن إعداد بعض الملخصات الصحفية عن بعض تقاريره تم نشرها في ظل غياب مجلس النواب لإطلاع الرأي العام عليها.

*يطبق الجهاز المركزي للمحاسبات ممارسات إدارية سليمة بما فيها أنظمة الضبط الداخلي الملائمة لإدارة عملياته المالية ورقابته الداخلية حيث يتضمن هيكله التنظيمي "الإدارة المركزية للرقابة المالية على الوزارات الرئاسية والاقتصادية والخدمية" ومن بين مهام هذه الإدارة الرقابة على أعمال الجهاز، على أن ترفع تقاريرها في هذا الشأن مباشرة لرئيس الجهاز لاتخاذ اللازم؛ كما يدير الجهاز ميزانيته ويخصصها على النحو المناسب وفقاً لظروفه.

*إرساء الجهاز نظام لضمان الجودة وإخضاع نتائج الرقابة لإبداء الملاحظات من خلال مراجعات دورية للمستويات المختلفة أثناء وبعد تنفيذ المهام الرقابية أو مراجعات لاحقة من خلال الإدارة المركزية للتفتيش الفني والرقابة على الجودة.

*عدم تضمين نظام رقابة الجودة المطبق بالجهاز مراجعات خارجية ومراجعة النظراء.
*النتائج والتوصيات:

في ضوء الاستعراض التحليلي للقوانين واللوائح المنظمة والممارسة العملية؛ يمكن الوقوف على مدى تطبيق مبادئ معيار رقم (20) الشفافية والمساءلة على النحو التالي:

-يعد المبدأ الأول مستوفي؛ حيث يتوافر لدي الجهاز قوانين وتنظيمات موجهة تضمن أداءه لمهامه ضمن إطار قانوني يتيح المساءلة و الشفافية ويكون بموجبها مسئولاً ومساءل.
-يعد المبدأ الثاني مستوفي؛ حيث يتوافر لدي الجهاز أدوات الالتزام التي تضمن له الإفصاح عن تفويضه القانوني ومسؤولياته ورسالته وإستراتيجيته للعموم من خلال موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

-يعد المبدأ الثالث مستوفي؛ حيث يتوافر لدي الجهاز أدوات الالتزام التي تضمن تبنيه معايير ومنهجيات للرقابة تتوافق مع مبادئ الإنتوساي؛ وتضمن تواصله مع الجهة الخاضعة لرقابته حول هذه المعايير، من خلال التزامه بتطبيق معايير المراجعة المصرية والقواعد التي ينظمها الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاوي مهنة المحاسبة والمراجعة والتي تتوافق مع مبادئ الإنتوساي ، وإرساءه لنظام لضمان الجودة، وإتاحته الفرصة للجهة الخاضعة للرقابة للتعليق والرد على نتائج الرقابة وتوصياتها.

-يعد المبدأ الرابع مستوفي؛ حيث يتوافر لدي الجهاز أدوات الالتزام التي تضمن ممارسات أخلاقية متسقة ومعياري الإنتوساي رقم 30 "أخلاقيات المهنة" وتمنع تضارب المصالح وتشجع السلوك الأخلاقي من خلال التزامه بتطبيق القواعد التي ينظمها الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاوي مهنة المحاسبة والمراجعة.

-يعد المبدأ الخامس مستوفي؛ حيث يتوافر لدي الجهاز أدوات الالتزام التي تضمن أن الخبرات التي تمت الاستعانة بها من جهات خارجية والعمليات الرقابية التي تم تفويض إنجازها لهذه الجهات تظل تحت مسؤوليته وتخضع للسياسات الأخلاقية وأن تعاقده مع هذه الجهات الخارجية خضع لاتفاقيات ملائمة حول السرية وذلك من خلال تعيين الجهاز لبعض مراقبي الحسابات ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي، والتزامهم هم وفريقهم المعاون بميثاق سلوكيات المهنة. فضلاً عن استعانة الجهاز بأراء وخبرات بعض الجهات المتخصصة عند أدائه لمهامه الرقابية،

-يعد المبدأ السادس غير مستوفي؛ وذلك لقصور أدوات الالتزام من جانب مقترن بعدم التطبيق العملي من جانب آخر، حيث لا يتوافر لدي الجهاز أدوات الالتزام التي تضمن نشر تقارير حول عملياته "ممارساته الإدارية" وأدائه في كافة المجالات؛ والإعلان عن إجمالي ميزانيته ونشر موارده المالية وكيفية استخدامها ورفع تقارير حول كفاءة وفعالية استخدامه لمواردها المالية واقترن ذلك بعدم قيامه بنشر تقارير حول هذه الأمور، وإن توافرت من أدوات الالتزام ما يضمن تطبيق ممارسات إدارية سليمة من خلال أنظمة الضبط الداخلي الملائمة لإدارة عملياته المالية.

-يعد المبدأ السابع مستوفي جزئي؛ فعلي الرغم من وجود أدوات التزام تضمن نشر الجهاز تقاريرها حول نتائج رقابتها على الرأي العام والمحافظة على علاقة قوية مع اللجان البرلمانية لمساعدتها على فهم أفضل لتقارير الرقابة عن طريق إعداد الجهاز ملخصات بأهم الظواهر والمؤشرات بجانب التقارير ذاتها يتم إرسالها إلى مجلس النواب وغيره من أصحاب المصلحة، دون نشرها على العموم باستثناء بعض الملخصات الصحفية عن بعض تقاريره والتي تم نشرها في ظل غياب مجلس النواب لإطلاع الرأي العام عليها.

-يعد المبدأ الثامن مستوفي جزئي، حيث يتوافر لدي الجهاز أدوات الالتزام التي تضمن تواصل الجهاز بصفة منتظمة وشاملة حول أنشطته وحول نتائج عملية الرقابة التي يقوم بها عن طريق تقديمها لأصحاب المصلحة وذلك من خلال توفير تقاريره وملخصات لهذه التقارير الرقابية بصيغة مفهومة - دون نشر تقاريره على العموم عبر وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية - باستثناء بعض الملخصات الصحفية عن بعض تقاريره والتي تم نشرها في ظل غياب مجلس النواب لإطلاع الرأي العام عليها.

-يعد المبدأ التاسع غير مستوفي؛ حيث لا يتوافر لدي الجهاز أدوات الالتزام التي تلزمه بإجراء "مراجعة النظير"؛ ونشر تقارير حول نتائج هذه المراجعات؛ والمشاركة في عمليات الرقابة المشتركة. فضلاً عن عدم تضمين نظام رقابة الجودة المطبق بالجهاز لمراجعات خارجية ومراجعة النظراء؛ وإن توافرت أداة تلزم الجهاز بالحصول على تأكيد بأن الجهات التي تنفذ عملية المراجعة نيابة عنه تمتلك أنظمة فعالة مطبقة للرقابة على الجودة.

وفي ضوء هذه النتائج؛ يوصي الباحث الجهاز بضرورة التغلب على التحديات التي حالت دون تطبيق واستيفاء كافة متطلبات معيار الأنتوساي رقم (20) "مبادئ الشفافية والمساءلة" والسير بخطوة جادة نحو التطبيق الكامل والكلي للمعايير الرقابية للأنتوساي .

قائمة المراجع:

- * الجهاز المركزي للمحاسبات، قرار رئيس الجهاز رقم 2102 لسنة 2009 باعتماد الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة. القاهرة، 2009.
- * الجهاز المركزي للمحاسبات، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (40) لسنة 2014 بشأن قواعد وشروط قيد واختيار مراقبي الحسابات ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي بسجل الجهاز المركزي للمحاسبات. القاهرة، 2014.
- * الجهاز المركزي للمحاسبات ، قرار رئيس الجهاز رقم 1300 لسنة 2008 باعتماد المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، القاهرة، 2008.
- * المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة" استمارات أدوات تقييم الالتزام بمعايير الأنتوساي (الآي كات) المستوى الثاني ، ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i ، الدار البيضاء، المغرب، 2015.
- * جمهورية مصر العربية ، قرار رئيس الجمهورية رقم 196 لسنة 1999 بشأن إصدار لائحة العاملين بالجهاز. القاهرة ، 1999.
- * جمهورية مصر العربية، قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون 157 لسنة 1998 ، القاهرة ، 1998.
- * جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، 2014.
- International Organization Of Supreme Auditing Institutions "Intosai" , ISSAI (20) " Principles of transparency and accountability". 2010.



التدريب

*اللقاء العلمي حول موضوع "تقارير الأجهزة العليا للرقابة ودورها في رفع كفاءة الجهاز المالي للدولة".



في إطار تنفيذ برنامج التدريب للمنظمة لسنة 2019 انطلقت صباح يوم الأحد 1 ديسمبر 2019 أشغال اللقاء العلمي الذي استضافه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ويشارك في هذا اللقاء 23 مشاركاً من 10 أجهزة أعضاء بالمنظمة. وافتتح هذا اللقاء نيابة عن معالي المستشار /هشام بدوي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية الأستاذة المحاسبة / منى توحيد نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات التي رحبت بالمشاركين متمنية لهم طيب الإقامة و مؤكدة على أهمية توجه الجهاز المركزي للمحاسبات في دعم مثل هذه اللقاءات سوى كانت في إطار عمل المنظمة العربية أو المنظمات الأخرى كالإنتوساي والمنظمة الإفريقية وذلك لما تتيحه من فرصة لتبادل التجارب والخبرات بين المشاركين للوصول الى نتائج من شأنها أن تدعم أداء الأجهزة العربية. كما بينت أهمية موضوع اللقاء باعتبار أن التقارير التي تصدرها الأجهزة الرقابية تتضمن خلاصة نتائج الأعمال الرقابية ونقطة انطلاق دور أصحاب المصلحة في مساءلة المسؤولين عن الموارد العامة والمتابعة وأخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة قصد الرفع من كفاءة إدارة المال العام.

وقد أشرف على تنفيذ اللقاء خبراء من الجهاز المستضيف ممن لهم خبرة في مجال موضوع اللقاء.

وقد تناول اللقاء الموضوعات الفرعية التالية:

- ماهية التقارير الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة
- متطلبات اعداد التقارير الرقابية والأطراف المستفيدة منها.
- كتابة التقارير الرقابية ومتابعتها.
- كيفية قياس كفاءة الجهاز المالي للدولة باستخدام معايير الكفاءة العالمية.
- دور التقارير الرقابية في رفع كفاءة الجهاز المالي للدولة
- معايير اعداد التقارير الرقابية
- اعداد التقارير حول البيانات ومسؤولية المدقق
- اهمية التقارير الصادرة عن الجهاز للجهات محل رقبته

وقد خلص المشاركون في آخر اللقاء الى عدد من التوصيات لعرضها على لجنة تنمية القدرات في اجتماعه الخامس عشر



*اللقاء التدريبي حول موضوع " فحص نظم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي "



استضاف جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان اللقاء التدريبي حول موضوع "فحص نظم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي" بمدينة مسقط خلال الفترة من 22 الى 26/9/2019 وذلك تنفيذاً لخطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2019 التي اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والخمسين.

وقد تمثلت اهداف اللقاء في اطلاع المشاركين على مفهوم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي وتمكينهم من الالمام باجراءات تقييم انظمة الرقابة الداخلية واثرها على العملية الرقابية وتعزيز دور الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في تبني معايير الانتوساي ذات العلاقة.

كما حضر هذا اللقاء (35) مشاركاً من منتسبي (15) جهازاً من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة وهي اجهزة الرقابة في كل من البحرين وسوريا وقطر والكويت والجزائر والعراق والإمارات وفلسطين وليبيا والسودان والسعودية والأردن ومصر واليمن وسلطنة عمان.

وقام بإعداد المادة العلمية والتدريبية لهذا اللقاء وتقديمها فريق من ثلاثة خبراء مختصين في مجال موضوع اللقاء.

وقد تناول اللقاء المحاور التالية:

- . مفهوم الرقابة الداخلية والإرشادات وفقا للمعيار 9100.
- . مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية والعلاقة بينهما.
- . اسئلة ومباحث نقدية في تشخيص وفهم انظمة الرقابة الداخلية.
- . تقييم اجراءات الضبط الداخلي وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية.
- . دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تقييم انظمة الرقابة الداخلية.

- . اجراءات وخطوات تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية.
- . فهم ودراسة العلاقة بين المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.
- . انواع المخاطر (المالية / المراجعة) وطرق اكتشافها
- . اعداد برنامج التدقيق وفقا لنتائج تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.
- . مبدأ العناية المهنية الواجبة وعلاقتها بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.
- . الفرق بين المخالفات المالية والقانونية والمخالفات المتعلقة بضعف أنظمة الرقابة الداخلية.
- . وقد تدعمت هذه المحاور بحالات عملية وتمارين تطبيقية.

*اللقاء التدريبي حول "الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج":

استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت اللقاء التدريبي حول "الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج" بمدينة الكويت خلال الفترة من 06 إلى 10/10/2019، وذلك تنفيذاً لخطة العمل التفصيلية



في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2019 للجنة تنمية القدرات المؤسسية بالمنظمة. ويهدف اللقاء إلى تعريف المشاركين بمفهوم البعثات الدبلوماسية والمكاتب الملحقة بها، وتنمية مهارات الفحص والتدقيق على أعمالها وإضافة بعد جديد للرقابة والتدقيق الميداني عليها والتعرف على آراء المشاركين والاستفادة من خبراتهم المهنية.

وقد أشرف على تنفيذ اللقاء خبيرين مدربين من ديوان المحاسبة بدولة الكويت. وشارك فيه (30) مشاركاً من أجهزة الرقابة في كل من البحرين والجزائر وتونس والسعودية وسلطنة عمان وفلسطين والعراق وقطر والكويت ومصر وليبيا والمغرب واليمن. وافتتح اللقاء الأستاذ/ عصام بندر هلال المطيري، الوكيل المساعد لقطاع الشؤون الإدارية والمالية وتقنية المعلومات بديوان المحاسبة بدولة الكويت بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية. وتناول اللقاء ما يلي :

- مفهوم البعثات الدبلوماسية بالخارج.

- الأساس القانوني لتدقيق البعثات الدبلوماسية والمكاتب التابعة لها.
 - المتطلبات الأساسية قبل البدء بأعمال الفحص.
 - مكونات برنامج التدقيق على أعمال البعثات الدبلوماسية بالخارج.
 - برنامج تدقيق ومراجعة الشؤون المالية ومصروفات البعثات الدبلوماسية.
 - نظرة عامة على أهم القرارات والتعاميم المالية والإدارية المنظمة لعمل البعثات.
 - برنامج التدقيق والمراجعة على المكاتب الثقافية بالخارج.
 - برنامج التدقيق والمراجعة على المكاتب الصحية.
 - برنامج التدقيق والمراجعة على المكاتب الارتباط العسكري.
 - حالات عملية وتمارين تطبيقية تغطي كافة محاور اللقاء.
 - إستعراض تجارب المشاركين.
- وقد خلص المشاركون والخبراء إضافة إلى ديوان المحاسبة بدولة الكويت في نهاية اللقاء إلى جملة من التوصيات لعرضها على لجنة تنمية القدرات في إجتماعها القادم.

***اللقاء التدريبي بالمملكة العربية السعودية حول موضوع "دور الاجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث"**



في اطار تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2019، وبدعوة كريمة من معالي الدكتور / حسام بن عبد المحسن العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية، استضاف الديوان العام بمدينة جدة اللقاء التدريبي حول موضوع " دور الاجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث" وذلك خلال الفترة من 15 الى 19/12/2019 وذلك بمشاركة 31 متدربا مثلوا 13 جهازا وهي اجهزة الرقابة في كل من السعودية والبحرين والجزائر وتونس ولبنان ومصر والعراق وسلطنة عمان والكويت والمغرب والسودان وموريتانيا واليمن.

وقد كان الهدف من تنظيم اللقاء اكساب المتدربين المعرفة الكافية بأنواع الكوارث ودور الأجهزة العليا للرقابة في عملية التدقيق في ظل الكوارث وإضافة مهارات جديدة لهم في هذا المجال وكذلك الوقوف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأجهزة الرقابية في ذلك فضلا عن التعرف على تجربة الجهاز المستضيف والأجهزة الأعضاء من خلال التركيز على حالات عملية تقدم لهذا الغرض. وافتتح اللقاء سيادة الاستاذ / عبد الله الطياري، مدير عام الديوان العام للمحاسبة فرع منطقة مكة بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة، حيث القيا كلمتي الافتتاح. وقد أشرف على تنفيذ اللقاء خبيران من الديوان العام للمحاسبة وتناول العناصر التفصيلية التالية:

- . التعريف بالتدقيق في ظل الكوارث وأهميته.
 - . أنواع الكوارث التي يمكن ان تتعرض لها الجهات الخاضعة للرقابة.
 - . معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الانتوساي والمتعلقة بالتدقيق في ظل الكوارث.
 - . اجراء التدقيق في ظل الكوارث.
 - . انجاز حالات عملية وتطبيقية من واقع الجهاز المستضيف والأجهزة الأعضاء.
 - . تمارين عملية لتدعيم الجانب النظري.
 - . عرض تجارب الأجهزة الأعضاء.
- كما نظم الديوان زيارة الى المركز الوطني للزلازل والبراكين وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمدينة جدة، حيث تم تعريف المشاركين بدور كل من هاتين المؤسساتين.



* اللقاء التدريبي حول موضوع "الدليل التطبيقي لمراجعة ضمان الجودة للفريق الاقليمي".



في إطار تنفيذ برنامج التدريب للمنظمة لسنة 2019 استضافت دائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية خلال الفترة من 23 إلى 2019/12/27 أشغال اللقاء التدريبي حول موضوع "الدليل التطبيقي لمراجعة ضمان الجودة للفريق الإقليمي" بتنظيم مشترك مع الأمانة العامة التي اضطلعت بإعداد المادة العلمية وتقديمها. وقد شارك في هذا اللقاء 28 متدربا من 14 جهازا عضوا بالمنظمة. وكان الهدف من تنظيم اللقاء تقديم الدعم لممثلي الأجهزة العليا والمنظمة العربية لتنفيذ عمليات رقابة مستقلة لضمان جودة الأعمال الرقابية بحرفية وطبقا للمعايير الدولية وذلك خاصة من خلال استغلال قوائم المراجعة المضمنة بالدليل.



اخبار المنظمة العربية

*الاجتماع الثالث عشر للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

عقدت لجنة المعايير المهنية الرقابية اجتماعها الثالث عشر بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر 2019 بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من معالي المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية لاستضافة الاجتماع المذكور، وبمشاركة ممثلي الأجهزة في اللجنة والأمانة العامة، حيث تم مناقشة مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال وتقديم التوصيات المناسبة. وهذه الموضوعات هي:

- مناقشة المقالات المعدة من قبل أعضاء اللجنة.
- مناقشة التعديلات الواردة على دليل الرقابة المالية "مرحلة التنفيذ".
- مناقشة الجزء الثالث من دليل الرقابة المالية مرحلة التقرير المقدم من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- مناقشة إعداد قاعدة البيانات لمتابعة تفعيل معايير الإنتوساي من قبل الأجهزة الأعضاء.
- مناقشة ردود لجان المنظمة بخصوص مسودة إجراءات ضمان جودة منتجات/ إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية.
- مناقشة دليل ضمان مراجعة الجودة - الفريق الإقليمي -.
- الإطلاع على التقرير الخاص بمشاركة ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الاجتماع السنوي للجنة الفرعية للرقابة المالية بمنظمة الإنتوساي (FAAS).
- الإطلاع على محضر اجتماع لجنة المعايير التابعة لمنظمة الانتوساي الذي شارك فيه ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين ممثلاً عن المنظمة العربية.
- إحاطة اللجنة علماً بما تم في اجتماع لجنة المتابعة لأعمال اللجان التابعة للمنظمة العربية.
- مناقشة اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية.
- إعداد خطة العمل للفترة 2020-2022 وإنجازات الخطة التشغيلية لسنة 2019.
- تحديد موعد ومكان الإجتماع القادم.

*اجتماع لجنة الرقابة البيئية للمنظمة:

عقدت لجنة الرقابة البيئية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها الرابع بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 09-12 سبتمبر 2019. وتم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المدرجة بجدول أعمالها واقتراح توصيات عرضت على المجلس التنفيذي في اجتماعه 58.

*الاجتماع الرابع عشر للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها الرابع عشر بمدينة تونس (الجمهورية التونسية) خلال الفترة من 16 إلى 2019/9/18 بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من معالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية، لاستضافة الاجتماع المذكور، وبمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء في اللجنة والأمانة العامة، حيث تم مناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة ومن بينها مايلي:

- متابعة التوصيات الخاصة باللقاءات التي نفذت سني 2017 و2018.
- اقتراح الفائزين في المسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي والفائز بأحسن مقال نشر في مجلة الرقابة المالية منذ الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة والنظر في ترجمة البحوث الفائزة الى اللغة الانجليزية.
- النظر في نتائج تقييم اللقاءات العلمية والتدريبية خلال الفترة من 2016 الى غاية 2018.
- إعداد مشروع برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات 2020 . 2022.
- إعداد نموذج موحد للتقارير المتعلقة باللقاءات العلمية والتدريبية وإعداد نموذج موحد لإجراء التقييمات القبلية والبعدية للقاءات التدريبية.

*الاجتماع الحادي عشر للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة



عقدت لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة اجتماعها الحادي عشر خلال الفترة من 6 إلى 9 أكتوبر 2019 تبعا للدعوة الموجهة من قبل معالي الأمين العام للمنظمة إلى أعضاء لجنة المخطط الاستراتيجي وباستضافة مشكورة من مجلس المحاسبة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لهذا الاجتماع.

خلال الاجتماع بالأساس التداول في توصيات لجنة متابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي المنعقد خلال شهر تموز/2019 ودراسة اجراءات هياكل المنظمة بخصوصها. كما تمت دراسة الخطط التشغيلية لهياكل المنظمة للفترة 2020-2022 ومدى انسجامها مع المشاريع الواردة في المخطط الاستراتيجي ومؤشرات قياس ادائها. وتم كذلك النظر في تعديل الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية بما يتواءم مع المواضيع المستجدة خلال اجتماع الإنكوساي 23 بموسكو. وأفضى الاجتماع إلى توصيات تم عرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعه 58.

*الاجتماع الثامن والخمسون للمجلس التنفيذي للمنظمة:



عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعه الثامن والخمسين بدولة قطري يومي 13 و14 ربيع الأول 1441 هـ الموافق 11/12/2019م برئاسة الأستاذة الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم، نيابة عن معالي رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق

وكالة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، وبحضور معالي الأستاذ/ عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنباء والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي، وسعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي ومعالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية وحضور رؤساء وأعضاء وفود الأجهزة الأعضاء في المجلس. وقد ترأس وفود الأجهزة الأعضاء المشاركة كل من الأستاذة/ سهى النجار، من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، والأستاذ الدكتور/ عيسى ناصر النعيمي، من ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، والأستاذ الدكتور/ محمد بن إبراهيم الحبيب، مستشار معالي رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية ومعالي الشيخ/ ناصر بن هلال بن ناصر المعولي الموقر، رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ومعالي/ محمد بدران، رئيس ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، والأستاذ/ محمد الصوابي، نائب الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية. واستهل حفل الافتتاح الذي حضره مسؤولون من ديوان المحاسبة بدولة قطر، بكلمة سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، والأستاذة الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم، ممثلة معالي الدكتور/ صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الإتحادي بجمهورية العراق وكالة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة ومعالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة.

وقد ناقش المجلس مختلف الموضوعات التي تضمنها جدول الأعمال ومن بينها استعراض تقارير اللجان المختصة وخططها التشغيلية وتعديل النظام الأساسي للمنظمة وبرنامج العمل والبرنامج المالي للسنوات 2020-2022، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الإقليمية للانتوساي.

*الاجتماع التاسع والخمسون للمجلس التنفيذي:

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية اجتماعه التاسع والخمسين في تشكيلته الجديدة يوم 2019/11/14 بدولة قطر برئاسة سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة وبحضور السيدة الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم، ممثلة معالي الدكتور/ صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الإتحادي بجمهورية العراق وكالة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي، وسعادة الدكتور/ محمد إبراهيم الحبيب، ممثل معالي الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي، ومعالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة، وحضور رؤساء الأجهزة ورؤساء الوفود في أجهزة الرقابة في كل من الأردن والجزائر وسلطنة عمان والكويت ولبنان وليبيا والمغرب بالإضافة إلى الأمانة العامة.

وفي بداية الاجتماع رحب سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني بأعضاء المجلس التنفيذي وتقدم بالتهنئة إلى الأجهزة الأعضاء التي انضمت إلى تشكيلة المجلس.

وقد اقتصر جدول الأعمال على موضوعين تعلق أولهما باختيار ديوان المحاسبة بدولة قطر لاستضافة وموعد الاجتماع الستين للمجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز شهر مارس 2020. وينص الثاني على انتخاب كل من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان ، رئيسا للجنة تنمية القدرات المؤسسية، وديوان المحاسبة بدولة قطر رئيسا للجنة المعايير المهنية والرقابية، وديوان المحاسبة بدولة الكويت ، رئيسا للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

*الأربوساي تشارك في الأنكوساي 23 بموسكو

شاركت المنظمة العربية في فعاليات المؤتمر الثالث والعشرين لمنظمة الانتوساي الذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة روسيا الاتحادية (موسكو) خلال الفترة من 23 إلى 28 سبتمبر 2019، ومثل هذا المؤتمر فرصة للتعريف بمخرجات المنظمات الإقليمية المنبثقة عن منظمة الانتوساي ومن بينها المنظمة العربية. وقد تم تخصيص جناح للأربوساي طوال ايام 25-27 سبتمبر 2019 قصد تقديم آخر مخرجاتها.

وإلى جانب الأمانة العامة للمنظمة. شارك عدد من الأجهزة الأعضاء على غرار محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين وديوان الرقابة المالية الاتحادية بجمهورية العراق وديوان المحاسبة بدولة الكويت ومجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في تنشيط الجناح من خلال تقديمهما لإدلة وتقارير تتعلق بدعم المهنية والنزاهة والشفافية في التصرف في المال العام ومراجعة جاهزية عدد من الحكومات في المنطقة العربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقصص نجاح مختلفة تؤكد إحداث الأجهزة والمنظمة على حد سواء فارقا في حياة المواطن العربي.

وعقدت الأمانة العامة ورئاسة المجلس والأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية على هامش المؤتمر اجتماعات مع ممثلي منظمة الأفروساي وإلأوساي وفريق عمل الصناعات الاستخراجية للانتوساي وفريق عمل الأجهزة التي تعمل في مناخ صعب لإعداد وتنسيق ومتابعة الأنشطة المبرمجة كما حضر فعاليات المؤتمر الأجهزة العربية في كل من قطر والسعودية وجيبوتي والصومال وسلطنة عمان والبحرين والمغرب وليبيا ومصر ولبنان والأردن واليمن.



*محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية



تطبيقاً لمقتضى المادة 67 من القانون النظامي لمحكمة الحسابات رقم: 2018/32 الصادر بتاريخ: 20/ يوليو 2018 التي تنص على أنه: (ينشر التقرير السنوي العام)، وبعد التغلب على التأخر الحاصل في إعداد هذه التقارير تم نشر التقارير السنوية العامة التالية:

التقرير السنوي العام الذي يشمل التقريرين المتعلقين ب: 2016 – 2017
التقرير السنوي العام الذي يشمل التقارير المتعلقة ب: 2013 – 2014 – 2015
التقرير السنوي العام الذي يشمل التقارير المتعلقة ب: 2010 – 2011 – 2012
التقرير السنوي العام الذي يشمل التقارير المتعلقة ب: 2007 – 2008 – 2009
ويمكن الإطلاع على هذه التقارير على موقع المحكمة على الرابط التالي:

<http://www.cdcmr.mr>

*جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان

-شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في الندوة النقاشية الإعلامية حول دور الإعلام في تعزيز قيم النزاهة والشفافية بدولة قطر بتاريخ 4 يوليو 2019؛ حيث قدم الجهاز ورقة عمل في الندوة حول التجربة الإعلامية والتوعوية للجهاز.

-قام وفد من المختصين بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بزيارة إلى كل من الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (21 – 22) يوليو 2019. هدفت الزيارتين إلى الاطلاع على مراحل إعداد التقرير السنوي بدءاً من تجميع

البيانات الأولية، والمعالجات التي يتم إجراؤها ودور كل من الوحدات في هذه المعالجات وصولاً إلى التقرير في صورته النهائية.

. شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان في الاجتماع الثالث الذي نظّمته الأمم المتحدة و(الإنٹوساي) خلال الفترة (22 – 23) يوليو بنيويورك. هدف الاجتماع إلى الاستفادة من خبرة السنوات الثلاث في مجال تنفيذ رقابة الأداء على جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإثراء المناقشات حول كيفية إجراء الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السنوات المقبلة. ترأس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الاجتماع الرابع عشر للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد خلال الفترة (24 – 25) يوليو 2019 بالرياض. تضمن جدول أعمال الاجتماع استعراض ومناقشة عدد من البنود، وهي توصيات ورشة العمل الخليجية حول التجارب الدولية في قياس الشفافية والنزاهة وتأثيره في السياسات العامة لمكافحة الفساد.

. شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان في الدورة العاشرة لفريق العمل الحكومي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي عقد خلال الفترة (2 – 6) سبتمبر 2019 بفيينا. شمل جدول أعمال الاجتماع العديد من المحاور الرئيسية منها: استعراض جهود الدول في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورتي الاستعراض الأولى والثانية من الاتفاقية، والنتائج التي خرجت بها تلك الاستعراضات والمتمثلة في التدابير المتخذة، وتحليل التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والاحتياجات من المساعدة التقنية المنبثقة من الاستعراضات القطرية.

. شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في مؤتمر "حماية الرياضة من الفساد" والذي عقد خلال الفترة (3 – 4) سبتمبر 2019 بفيينا. هدف المؤتمر إلى استعراض جهود الدول والممارسات المتخذة لحماية الرياضة من الفساد لارتباط هذا القطاع بأجندة عمل أهداف التنمية المستدامة 2030م، وتم خلال المؤتمر مناقشة التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف والمنظمات المعنية بقطاع الرياضة وغيرها من الجهات فيما يتعلق بتنفيذ القرار رقم 8/7 المعني بمكافحة الفساد في القطاع الرياضي والصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في نوفمبر 2017م.

. شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في استعراض تنفيذ دولة ساموا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 17 سبتمبر 2019. تضمن جدول أعمال الزيارة مراجعة وتحليل ومناقشة التقرير الذي تم إعداده حول مدى تنفيذ دولة ساموا للفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية على أن تختتم الزيارة القطرية برفع تقرير يتضمن الملاحظات والتوصيات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تمهيداً لاعتماد التقرير النهائي.

. شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في المؤتمر السنوي لمعهد المدققين الداخليين باليابان، والذي عقد خلال الفترة (17 – 18) سبتمبر 2019. شمل جدول أعمال المؤتمر العديد من المحاور الرئيسية من أهمها تحسين الوظيفي لمهنة التدقيق الداخلي، والثورة الصناعية الرابعة وأثرها على المدققين الداخليين وذوي العلاقة، وكذلك التدقيق الداخلي وتعامله مع التغييرات في حوكمة

الشركات، بالإضافة إلى استعراض قضايا في عمليات المراجعة الداخلية للحسابات الرقمية وعوامل نجاح تطبيقاتها.

. ترأس معالي الشيخ/ ناصر بن هلال المعولي الموقر، رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وفد السلطنة في أعمال مؤتمر الإنكوساي الثالث والعشرون للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والذي عقد خلال الفترة (23 – 27) سبتمبر 2019 بروسيا. تضمن برنامج المؤتمر في جلسته الافتتاحية كلمة الأمين العام للإنكوساي، والذي أشار من خلالها إلى القيمة المضافة التي يمثلها المؤتمر في تبادل الخبرات والتجارب، فضلاً عن استعراض ومناقشة الموضوعات ذات الصلة باختصاصات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تلى ذلك تقديم كلمتين للرئيس السابق والرئيس الحالي للإنكوساي، إلى جانب كلمتين لرئيسي مجلسي الإتحاد والدوما في روسيا الاتحادية. وشمل برنامج المؤتمر على عدد من الجلسات العامة.



. ترأس معالي الشيخ رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وفد الجهاز في زيارته إلى جمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة (21 – 24) أكتوبر 2019. اشتملت الزيارة على الاطلاع على تجربة مجلس التدقيق والتفتيش، إلى جانب هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية بجمهورية كوريا الجنوبية، بهدف الاطلاع على التجربة الكورية الجنوبية في مجالات الرقابة ومكافحة الفساد.



. شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في مؤتمر إدارة الديون، والذي عقد خلال الفترة (18 – 20) نوفمبر بجنيف. تم خلال المؤتمر مناقشة تعزيز إدارة الديون، والشفافية في الإفصاح عنها، وأجندة 2030 للتنمية المستدامة واستدامة الديون طويلة الأجل، وتوريق التمويل، كما عقد على هامش المؤتمر اجتماع نظام إدارة الديون والتحليل المالي (UNCTAD) (DMFAS).

. شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في ندوة ضبط وضمان جودة العمل الرقابي، والتي نظمتها المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الآسوساي) خلال الفترة (2 – 6) ديسمبر 2019 بالنيبال. تم خلال الندوة تقديم عدد 22 ورقة عمل تستعرض تجارب الأجهزة الرقابية في مجال ضبط وضمان جودة العمل الرقابي.

*ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية

* تعيين رئيس جديد



صدرت الارادة الملكية السامية بتعيين معالي الأستاذ/ عاصم حداد رئيسا لديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث أدى اليمين القانونية أمام حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين يوم الاحد الموافق 2019/11/18.

وفيما يلي السيرة الذاتية لمعاليه:

- محاسب قانوني مرخص ومعتمد من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية.
- لديه أكثر من 35 عاما من الخبرة مع إحدى شركات التدقيق الكبرى ومؤسسات أخرى.
- اشتملت خبرته على تدقيق حسابات مؤسسات رائدة في القطاعين العام والخاص، كما عمل مديرا تنفيذيا لمراجعة الممارسة المهنية لمكاتب الشركة المعنية في الشرق الأوسط بالإضافة إلى دوره كشريك مشرف على مراجعة الممارسات المهنية لإحدى المؤسسات الأوروبية العضو في نفس مجموعة الشركة.
- كان عضوا في مجلس الأمناء ورئيس للجنة التدقيق في الجامعة الأمريكية في مادبا لدورتين.
- لديه معرفة معمقة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية وكذلك قوانين وأنظمة الأعمال في الأردن.
- حصل أيضا على العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والشرق الأوسط في معايير التدقيق والمحاسبة وأدوات التدقيق وأتمتة التدقيق والأخلاقيات ومهارات الاتصال والتواصل وكذلك تدريب المدربين. كما قام بالاشراف وتقديم العديد من الدورات التدريبية وله عدد من المقالات المنشورة في منشورات متخصصة مختلفة.
- شارك في العديد من المنتديات الاقتصادية العالمية والمنتديات الاقتصادية الإقليمية والوطنية ومنتديات متخصصة لقطاعات مختلفة كما شارك في اللجان الفرعية للأجندة الوطنية الأردنية والمجلس الاستشاري الاقتصادي في الأردن.



هيئة تحرير المجلة تغتنم هذه المناسبة لتقديم الى معاليه خالص التهاني وأجمل التبريكات وتتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة.

- سلم معالي الأستاذ/ عاصم حداد نسخة من تقرير الديوان السابع والستين لسنة 2018 إلى كل من رئيس الوزراء الدكتور/ عمر الرزاز ورئيس مجلس الأعيان الأستاذ/ فيصل الفايز ورئيس مجلس النواب المهندس/ عاطف الطروانه. و التقرير مدرج على موقع ديوان المحاسبة الأردني.
- استضاف ديوان المحاسبة الأردني وفدا يرأسه رئيس ديوان المحاسبة القطري سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، حيث بحثا تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات الرقابية والمهنية.



- تنفيذًا للاتفاقية الموقعة مع الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية تم تنفيذ دورات في ديوان المحاسبة الأردني خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2019، حيث شارك 15 متدربًا في كل دورة.



السيد / فيصل الشايع
رئيس ديوان المحاسبة

*ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

تعيين رئيس جديد للديوان.

تم تعيين معالي الأستاذ/ فيصل الشايع، رئيسا لديوان المحاسبة بدولة الكويت.

وفيما يلي السيرة الذاتية لمعاليه:

- جامعي ادارة الأعمال.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية/ ادارة الاستثمار من 1977-1982.

- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية/ مدير المكتب الفني للاستثمار من 1982-1984.
- مدير عام شركة وفرة العقارية التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من 1984-1999.
- عضو مجلس الأمة الكويتي من 1999-2003 و 2006-2008 ومن 2013-2016.
- عضو ومقرر اللجنة المالية في مجلس الأمة الكويتي من 1999-2008.
- رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة الكويتي 2013-2016.
- عضو ومقرر في عدة لجان أخرى.
- لجنة حماية المال العام.
- لجنة حقوق الإنسان.
- لجنة الشئون الخارجية.
- اللجنة الإسكانية.
- عضو البرلمان العربي 2006-2008.
- رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد البرلمان العربي 2013-2016.
- وكيل الشعبة البرلمانية في مجلس الأمة الكويتي 2013-2016.

الشركات:

- نائب رئيس شركة إنجازات للتنمية العقارية من 1998-2013.
- رئيس شركة إنجازات للتنمية العقارية من 2013-2016.
- عضو ونائب رئيس شركة فيرست العقارية (البحرين) من 2017-2019.
- عضو مجلس إدارة شركة كاب كورب للاستثمار من 2008-2019.



هيئة تحرير المجلة تغتنم هذه المناسبة لتقديم الى
معاليه خالص التهاني وأجمل التبريكات وتتمنى له
التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة.

*_ديوان المحاسبة بدولة قطر

- استقبل سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة بمقر ديوان المحاسبة معالي السيد محمد محمود علي المراجع العام لجمهورية الصومال. وقد جرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون في العمل الرقابي وتطوير العلاقات بين الجهازين وتنسيق المواقف المشتركة في المنظمات الإقليمية والدولية بما يساهم في تطوير الاعمال الرقابية.

- شارك وفد من ديوان المحاسبة في الاجتماع الثالث حول الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والذي نظّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومبادرة انتوساي للتنمية يومي 22-23 يوليو بمدينة نيويورك.

- استقبل سعادة رئيس ديوان المحاسبة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، معالي القاضي أحمد حمدان رئيس ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية والوفد المرافق له. بحث الجانبان خلال الاجتماع العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون في مجال العمل الرقابي.

- وقعت يوم الخميس 26 سبتمبر، اتفاقية منحة بين ديوان المحاسبة ومبادرة الإنتوساي للتنمية، لتمويل برنامج دعم مسار عمل استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وبرنامج شراكة النظراء المعجل لدعم الأجهزة العليا للرقابة العاملة في الأوضاع الهشة.

يأتي توقيع الاتفاقية في إطار دعم ديوان المحاسبة لأنشطة مبادرة الانتوساي للتنمية، حيث تهدف المنحة إلى المساهمة في تعزيز أداء وقدرات الأجهزة العليا للرقابة بالدول النامية حول العالم التي بحاجة لتنمية قدراتها، والتي تعمل ضمن أوضاع هشة وغير مستقرة.

- زار وفد من ديوان المحاسبة بدولة قطر برئاسة سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة، ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد بحث الجانبان خلال الاجتماع العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون في مجال العمل الرقابي.

كما التقى سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة مع دولة رئيس الوزراء الأردني الدكتور عمر الرزاز، وأصحاب المعالي رئيسي مجلس الأعيان ومجلس النواب.

- برئاسة سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة، شارك وفد من ديوان المحاسبة في الاجتماع السادس عشر لأصحاب المعالي رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد في سلطنة عمان، يوم الخميس 17 أكتوبر. جرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، والتي تهدف إلى تطوير وتعزيز العمل الرقابي.

- برئاسة سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة، شارك وفد من ديوان المحاسبة بدولة قطر في الاجتماع الثامن للجمعية العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي للأجهزة العليا للرقابة في جنوب ووسط آسيا (الايكوساي)، بصفة مراقب، والذي عقد بمدينة إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 22 و 23 أكتوبر. تأتي مشاركة ديوان المحاسبة في هذا الاجتماع في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع مختلف المنظمات الإقليمية والدولية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

- شارك ديوان المحاسبة في الدورة السادسة والثلاثين لاجتماع الفريق الحكومي للخبراء المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ، وورشة العمل حول موضوع الإفصاح المالي المرتبط بالمناخ في القطاع العام والخاص. وللتين تم عقدهما بمدينة جنيف بالجمهورية السويسرية، خلال الفترة من 29 أكتوبر ولغاية 1 نوفمبر الجاري.

- وقع ديوان المحاسبة بدولة قطر اتفاقية منحة مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، وبموجب الاتفاقية ستخصص المنحة المقررة لتمويل الدعم لاستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، ومبادرة

تعزيز قدرات التعلم الإلكتروني. ويأتي توقيع الاتفاقية في إطار حرص ديوان المحاسبة على مساعدة الأجهزة الرقابية العربية على قياس أداءها وفقاً لمعايير الإنتوساي والممارسات الدولية الجيدة كأساس لتحسين الأداء.

- شارك ديوان المحاسبة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثاني عشر (الأونكتاد)، وقد ناقش هذا المؤتمر موضوع إدارة الدين العام وموضوع نظام التحليل المالي، وذلك خلال الفترة من 18 إلى 22 نوفمبر الجاري بمدينة جنيف السويسرية.

*ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة

- وقع ديوان المحاسبة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكلف بأعمال الامانه العامة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اتفاقية أستضافة الدورة الثامنة من مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية والمقرر عقده بمدينة ابوظبي خلال الفترة من 14-20 ديسمبر 2019. ويتوقع أن يشارك في المؤتمر أكثر من 2000 مشارك يمثلون الأجهزة المسؤولة عن مكافحة الفساد في الدول المؤقعة على الاتفاقية بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات المهنية.

- ترأس معالي الدكتور/ حارب بن سعيد العميمي رئيس ديوان المحاسبة وفد الديوان المشارك في فعاليات المؤتمر الثالث والعشرين للإنكوساي المنعقد في مدينة موسكو بجمهورية روسيا الاتحادية خلال الفترة 23-28 من الشهر الجاري.

وقد شهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مراسم تسليم رئاسة "منظمة الإنتوساي" من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جمهورية روسيا الاتحادية ، تخللتها كلمات بعض رؤساء الوفود المشاركة التي تضمنت الإشادة بما قدمته دولة الإمارات من جهود مثمرة ومبادرات خلاقة أثناء ترؤسها للمنظمة.

- أطلق ديوان المحاسبة خلال انعقاد المؤتمر الثالث والعشرين للانتوساي بموسكو مبادرة هي الأولى من نوعها على مستوى العالم وذلك بتأسيس قاعدة عمل مشتركة بين الأجهزة الرقابية والأجهزة المسؤولة عن مكافحة الفساد في العالم.

*ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين



- أنهى مكتب التدقيق الوطني السعودي ، زيارته إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية، والتي تتعلق بمناقشة سير العمل والشروط المرجعية لمهام إدارة المشاريع والقضايا الرقابية الاستراتيجية "الاستفادة المثلى من موارد ديوان الرقابة المالية والإدارية لتنفيذ المهام الرقابية بصفة سنوية" ضمن التعاون التنموي المؤسسي بين مكتب التدقيق الوطني السعودي وديوان الرقابة المالية والإدارية (2021-2018).



- أكد رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم أهمية التعاون في مجال التدقيق على أهداف التنمية المستدامة، وأهمية تبادل الخبرات مع محكمة المحاسبات الهولندية، في إطار تعزيز قدرات موظفي الديوان في هذا المجال.

جاء ذلك خلال لقائه في مقر الديوان بمدينة رام الله، خبراء رقابة الأداء من محكمة المحاسبات الهولندية ضمن مشروع شراكة الإقليمي المتعلق بالتدقيق على تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

- شارك رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم في اجتماع الجمعية العامة الثامن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اسطنبول في 22 أكتوبر 2019، وحضرت الأجهزة العليا للرقابة في كل من أفغانستان وأذربيجان وإيران وكازاخستان وقيرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وجمهورية شمال قبرص التركية وتركيا كأعضاء أثناء مشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية في بيلاروسيا وفلسطين وقطر والكويت بصفة مراقب.



- أكد رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار اriad تيم على أهمية دور الديوان في تعزيز المساءلة على المؤسسات الخاضعة لرقابته باعتبار الديوان اعلى جهاز رقابي في دولة فلسطين. وجاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد في مقر الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (ديوان المظالم) في مدينة رام الله مع وزير التعاون الدولي في مملكة السويد.



- بحث رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار اriad تيم، مع سفير المملكة الهولندية لدى دولة فلسطين السيد كيس فان بار، في مقر الديوان بمدينة رام الله ظهر اليوم، سبل تعزيز التعاون المشترك ودعم عمل ديوان الرقابة. وأطلعته على آخر تطورات العمل الرقابي وطبيعة عمل الديوان، مؤكداً أن الديوان يعمل بشكل محايد ومستقل حرصاً منه على الحفاظ على المال العام وفق استراتيجيته الخاصة في احداث فارق في حياة المواطن.





- أختتم في العاصمة التركية أنقرة دورة تدريبية حول التدقيق على الشركات المملوكة للدولة، بمشاركة 12 موظفاً من ديوان الرقابة على مدار خمسة أيام، وذلك بناء على اتفاقية التعاون الموقعة بين ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني ومحكمة المحاسبات التركية.

*مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- شارك مجلس المحاسبة في أشغال مجلس المراجعين الخارجيين لمنظمة الاتحاد الإفريقي الذي عقد بالجزائر خلال الأيام من 18 الى 20 نوفمبر 2019

وتم خلال هذا الاجتماع اعتماد استراتيجية لتدقيق القوائم المالية لسنة 2019 بغرض المصادقة على حساباتها بالإضافة إلى المصادقة على تقرير التدقيق لسبعة هيئات تابعة للاتحاد الإفريقي.

- انتخب مجلس المحاسبة كعضو في المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي لعهدتها ست (6) سنوات 2019-2025 وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر 23 للمنظمة الدولية بموسكو خلال الفترة من 23 إلى 27 سبتمبر 2019. كما انتخب في عضوية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمناسبة انعقاد الدورة 13 للجمعية العامة للمنظمة بدولة قطر من 12 إلى 14 نوفمبر 2019.

- نظم المجلس ملتقى علمي حول البيانات الضخمة في أنشطة الأجهزة العليا للرقابة بالتعاون مع أداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات التابعة للمفوضية الأوروبية TAIEX يومي 17 و 18 سبتمبر 2019.

وتناول هذا اللقاء الذي نشطه خبراء من الاتحاد الأوروبي (2 من إيطاليا وخبير ألماني) مواضيع تتعلق بدور ومزايا استخدام البيانات الضخمة في التدقيق وتطوير القطاع العام.

- نظم المجلس دورة تدريبية حول النظام المحاسبي والمالي الجديد وكيفية قراءة وتفسير القوائم المالية لفائدة 15 مدققا ضمن سلسلة أنشطة تكوينية تندرج في إطار التحضير للتكفل بالمهمة الجديدة الموكلة للمجلس بموجب القانون العضوي لقوانين المالية رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، والمتعلقة بالمصادقة على حسابات الدولة.

*ديوان المحاسبة بليبيا

- اختتم يوم 2019/12/26 وبحضور السيد/ رئيس الديوان البرنامج التدريبي حول منهجيات رقابة الأداء وفق معايير الأنتوساي والذي شارك فيه عدد من الأعضاء بالإدارات العامة للديوان وفروعه. وقد استمعت رئاسة الديوان لإنطباعات المشاركين حول البرنامج وفي نهاية اللقاء تم توزيع شهادات بالمشاركة على المتدربين.
- على هامش اجتماع الانكوساي الثالث والعشرين المنعقد بموسكو في سبتمبر 2019، اتفقت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول المغاربية على انتقال اعمال الأمانة العامة لهذه الدول من دائرة المحاسبات التونسية إلى ديوان المحاسبة بليبيا، وقد شددت الأجهزة الأعضاء على توسيع التبادل المعرفي وتشجيع اعضائها على تعاون أكبر مما يحقق أهداف المجموعة المغاربية.



- أحيى ديوان المحاسبة الليبي يوم 2019/12/9 اليوم العالمي لمكافحة الفساد ووقع محضر اتفاق مشترك بينه وبين هيئة الرقابة الادارية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بشأن تشكيل الفريق الوطني لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- عقد يوم 2019/10/13 ولمدة شهرين البرنامج التاهيلي بالمعهد الوطني للإدارة للحصول على الشهادات المهنية وذلك وفقا للاتفاقية الموقعة بين ديوان المحاسبة ومؤسسة طلال ابوغزالة بحضور عدد من موظفي الديوان كدفعة أولى.

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

-استضاف الجهاز وفد من أعضاء جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان على مدار يومي 21-22 يوليو 2019 بمقر الجهاز في القاهرة.

وتناولت الزيارة موضوع الجوانب التنظيمية والمهنية المتعلقة بإعداد التقرير السنوي والاطلاع على تجربة الجهاز في هذا المجال، وتتمثل في الموضوعات التالية:
الوحدات القائمة على اعداد واخراج التقرير السنوي.
مراحل اعداد التقرير السنوي.

الاساس المعتمد في تقسيم/ تبويب التقرير السنوي.
المعايير التي يتم على أساسها الموافقة على إدراج الملاحظات بالتقرير السنوي.
الاجراءات اللاحقة على رفع التقرير إلى السلطة المختصة بالدولة والوحدات المختصة بتلك الإجراءات.

- استضاف الجهاز دورات تدريبية بمقر الجهاز في القاهرة وذلك في اطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين الجهاز المركزي للمحاسبات والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية لتبادل الخبرات وتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية في مجال العمل الرقابي،
-برنامج تدريبي حول موضوع "السكرتارية وفن الاتصال والتواصل" خلال الفترة من 25-29 أغسطس 2019، وقد قام بالتدريب في هذا البرنامج مدربين بالجهاز المركزي للمحاسبات.
- ورشة عمل حول موضوع "دور الجهاز الأعلى للرقابة بشأن احتساب ضريبة القيمة المضافة" خلال الفترة من 11-14 نوفمبر 2019، وقام بالتدريب فريق من المدربين داخل وخارج الجهاز المركزي للمحاسبات.

- في اطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين الجهاز المركزي للمحاسبات والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية لتبادل الخبرات وتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية في مجال العمل الرقابي شارك الجهاز في البرنامج التدريبي الذي نظمه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية حول موضوع "التدقيق المبني على المخاطر" بمدينة الدمام خلال الفترة من 13-17 أكتوبر 2019.

- شارك سيادة المستشار/ هشام بدوي - رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في اجتماع قيادات الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصالح حول موضوع "مراجعة تطبيق اهداف التنمية المستدامة" الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الإنتوساى للأجهزة العليا للرقابة بمدينة نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية يومي 22 و 23 يوليو 2019 وقد ناقش الاجتماع مدى استعداد الدول الأعضاء في الإنتوساى لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة 2030، وكيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في ممارسات عمل المراجعة، فرص التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصالح.
- شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في الاجتماع التاسع عشر لمجموعة عمل الإنتوساى للمراجعة البيئية بمدينة بانكوك بدولة تايلاند خلال الفترة من 5 إلى 9 أغسطس 2019، حيث استعرض المشاركون أهم مخرجات مجموعة العمل المدرجة في خطة عمل 2017-2019 ومناقشة خطة العمل التالية للمجموعة 2020-2022 ضمن فعاليات الاجتماع.

- شارك سيادة المستشار/ هشام بدوي - رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مؤتمر الإنكوساي الـ 23 واجتماعات المجلس التنفيذي الـ 72 و الـ 73 خلال الفترة من 23 الى 28 سبتمبر 2019 بجمهورية روسيا الاتحادية، وقد ألقى سيادة المستشار/ رئيس الجهاز كلمة في الاجتماع الذي عقد علي هامش مؤتمر الإنكوساي والذي استعرض فيه مذكرة التفاهم التي وقعت بين منظمة الإنكوساي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بهدف إيجاد منصة عمل مشتركة تجمع الأجهزة الرقابية والأجهزة المسؤولة عن مكافحة الفساد وذلك بهدف التعاون وتبادل المعرفة والتجارب في مجال مكافحة الفساد في القطاع العام.

- شارك سيادة المستشار/ هشام بدوي - رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في اجتماع تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد لاكتشاف ومنع جرائم الفساد والذي انعقد بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من 14 إلى 20 ديسمبر 2019 وقد ألقى سيادته كلمة حول "أهمية دور التدريب والتطوير للعاملين في مجال مكافحة الفساد"، كما شارك سيادته في فعاليات الدورة الثامنة لمؤتمر الدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد حيث تم استعراض تنفيذ الاتفاقية ومناقشة كيفية معالجة الفساد من قبل الدول بشكل أفضل ومنع الفساد واسترداد الأصول والتعاون الدولي، فضلاً عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، التي ستعقد في عام 2021.

- شارك الجهاز في الاجتماع السنوي للجنة الأفروساي لإدارة وتقاسم المعرفة الذي عقد يومي 15 و16 يوليو 2019 في نيروبي - كينيا وتم خلال الاجتماع الموافقة على خطة اللجنة التشغيلية 2020/2019.

- شارك الجهاز في الاجتماع الأول للجنة المهام الخاصة بمراجعة النظام الأساسي للأفروساي الذي عقد يومي 5 و6 أغسطس 2019 في أكرا - غانا، وهدف الاجتماع إلى التفكير حول الهيكل التنظيمي والحوكمة داخل الأفروساي ومراجعة الدور الذي تلعبه كيانات الأفروساي لمعالجة أي سلبيات قائمة تستلزم تعديل النظام الأساسي، كما شارك في الاجتماع الثاني للجنة الذي عقد يومي 26 و27 أغسطس 2019 في داكار - السنغال والذي تم فيه الاتفاق على الجدول الزمني للجنة خلال الفترة اللاحقة حتى انعقاد الجمعية العامة الخامسة عشرة للأفروساي خلال شهر نوفمبر 2020 بالسنغال.

- شارك الجهاز في الاجتماع الـ 55 للمجلس التنفيذي للأفروساي الذي عقد خلال الفترة من 28 - 30 أغسطس 2019 في داكار - السنغال، ومن ضمن ما تم خلال الاجتماع عرض تقارير الكيانات المختلفة للأفروساي ومنها تقرير أداء الأمانة العامة وتقرير لجنة الأفروساي لبناء القدرات وإدارة وتقاسم المعرفة وتقرير مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية، كما تم عرض التقدم الذي تم إحرازه من قبل كل من لجنة المهام الخاصة بمراجعة النظام الأساسي واللجنة المختصة بإعداد الخطة الاستراتيجية للأفروساي 2021 - 2026، وقام الجهاز بعرض تقرير أنشطة هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة التي يتولى الجهاز رئاستها وتمت الموافقة على المشروع المقدم منه بشأن اللائحة الجديدة للمجلة والإجراءات التنفيذية لها، وتم خلال الاجتماع، كذلك، تحديد موضوع المسابقة العلمية 2020 والذي سيدور حول موضوع "أثر التطور التكنولوجي على أدلة الإثبات في المراجعة".

- استضاف الجهاز الاجتماع السنوي التاسع لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية بالقاهرة خلال الفترة من 21 – 24 أكتوبر 2019، تحت عنوان "الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية في مواجهة تحديات مكافحة التصحر وانعدام الأمن الغذائي"، وقد حضر الاجتماع نحو 45 مشاركاً يمثلون 21 جهازاً أعلى للرقابة عضواً بالأفروساي بالإضافة إلى ممثل عن مجموعة عمل الإنفوساي للمراجعة البيئية من الجهاز الأعلى للرقابة لفنلندا، وتم في ختام الاجتماع انتقال رئاسة مجموعة العمل من الجهاز الأعلى للرقابة للكاميرون إلى الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

- شارك الجهاز في اجتماع المراجعين العموم للدول أعضاء مجلس المراجعين الخارجيين لمنظمة الكوميسا (كوبيا) مع السكرتير العام للمنظمة يوم 11 سبتمبر 2019 في لوساكا - زامبيا، للاتفاق على ميثاق عمل المجلس وأدوات المراجعة الخارجية والخطوط العريضة لمراجعة العام المالي 2018، علماً بأن الجهاز يتولى رئاسة مجلس المراجعين الخارجيين عن العام المذكور. كما شارك في كل من اجتماع الخبراء الفنيين من كافة الدول الأعضاء في منظمة الكوميسا واجتماع المراجعين العموم لتلك الدول اللذين عقدا متتاليين خلال الفترة من 7 - 11 أكتوبر 2019 في ذات المكان لاستعراض ومراجعة أدوات المراجعة الخارجية والاتفاق على ميثاق عمل مجلس المراجعين الخارجيين وذلك على مستوى كافة أعضاء المنظمة، وقد اتفق أعضاء المجلس المذكور الحاضرين من الأجهزة العليا للرقابة لكل من مصر وبوروندي وإريتريا على التحفظ على اعتماد التقرير الصادر عن الاجتماع الأخير بسبب عدم اعتماد ميثاق العمل وأدوات المراجعة الأخرى وعدم تحديد موعد زمني لبدء مراجعة حسابات الكوميسا عن العام المالي 2018 رغم استعداد المجلس لبدء عملية المراجعة فوراً.

ثالثاً : مشاركات الجهاز على مستوى الاتحاد الأفريقي :

- شارك الجهاز في منتدى الإدارة المالية العامة 2019 (تعزيز مراجعة القطاع العام في أفريقيا) الذي عقد بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا - إثيوبيا خلال الفترة من 14 – 16 أكتوبر 2019، وذلك على خلفية عضويته الدائمة في مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي.

- شارك الجهاز في الاجتماع التخطيطي لاستراتيجية مراجعة القوائم المالية للاتحاد الأفريقي عن العام المالي 2019 الذي عقد يومي 18 و19 نوفمبر 2019، وكذلك اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي يوم 20 نوفمبر 2019 اللذين تم عقدهما في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، علماً بأن الجهاز الأعلى للرقابة للجزائر يتولى رئاسة مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي عن العامين الماليين 2018 و2019.

ملخص لوقائع الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة المنعقدة بدولة قطر خلال الفترة من 12 الى 14 /11/ 2020

عقدت الجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورتها العادية الثالثة عشر بدولة قطر خلال الفترة من 12 إلى 14 /11/ 2019 برعاية معالي الشيخ / عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لدولة قطر. وحضر اجتماعات هذه الدورة رؤساء وممثلو الأجهزة الاعضاء في المنظمة. كما حضر هذه الدورة كمراقبين ممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثل عن الأمين العام لمنظمة الانتوساي وممثلين عن مبادرة تنمية الانتوساي وممثلين عن منظمة الافروساي الناطقة بالانجليزية وممثلين عن منظمة الاسوساي وممثل عن البنك الدولي ومندوبي مجلة الانتوساي وممثل عن اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وممثل عن وكالة التعاون الألمانية. وقد انتظم حفل الافتتاح يوم 2019/11/12 بحضور سعادة الشيخ / عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لدولة قطر. واستهل هذا الحفل بكلمة سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث تقدم بالشكر لمعالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، على رعايته الكريمة للدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة ورحب بالضيوف الكرام في بلدهم الثاني دولة قطر وتمنى لهم إقامة طيبة.

وأحيلت الكلمة إثر ذلك إلى الفاضلة الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم، ممثل معالي رئيس ديوان الرقابة المالية الإتحادي وكالة بجمهورية العراق ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث تقدمت بالشكر الجزيل إلى دولة قطر، أميراً وحكومة وشعباً وإلى ديوان المحاسبة بدولة قطر في شخص سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني وأبرزت دور المجلس التنفيذي للمنظمة في إيجاد الآليات الكفيلة بتطوير أداء المنظمة العربية وانعكاس ذلك على الأجهزة العربية الأعضاء. كما عبرت عن أملها في أن يكون ديوان الرقابة المالية الإتحادي بجمهورية العراق قد وفق في رئاسة المنظمة منذ الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة، معبرة عن يقينها بأن ديوان المحاسبة بدولة قطر سيستكمل مسيرة المنظمة بكل جهد بما يساهم في تحقيق مزيد الإنجازات على الصعيدين العربي والدولي.

وتقدمت بالشكر الجزيل إلى الأجهزة العربية وللأمانة العامة للمنظمة على دعمها لرئاسة المجلس التنفيذي. واختتمت كلمتها بتجديد الشكر إلى دولة قطر وإلى ديوان المحاسبة على الجهود التي بذلت لإعداد وتنظيم الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة.

ثم أحييت الكلمة إلى معالي الأستاذ / نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة، حيث عبر في مستهلها عن سعادته بالمشاركة في هذه الدورة ورفع باسم زملائه رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العربية آيات التقدير والامتنان إلى صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، على ما أولاه من اهتمام ورعاية سامية لاجتماع الجمعية العامة. كما تقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى معالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة قطر على تفضله برعاية وحضور حفل افتتاح الجمعية العامة وهو ما يدل على الاهتمام الكبير الذي يوليه لأنشطة المنظمة العربية.

ثم توجه بأخلص التحية وأسمى آيات التقدير والاحترام إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر في شخص سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، منوها بالجهود الكبيرة التي بذلت من أجل الإعداد والتنظيم لهذا الحدث الهام وبما حظيت به الوفود المشاركة من كرم الضيافة وحسن الاستقبال. ورحب أيضا بالسيدات والسادة الضيوف الأفاضل، وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

بعد ذلك تناول الكلمة ممثل الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي، حيث تقدم بالشكر الجزيل إلى المنظمة العربية على دعوة الأمانة العامة للانتوساي لحضور اجتماعات الجمعية العامة كمراقب ونقل تحيات الأمين العام للمنظمة التي تعذر عليها الحضور، مبرزا دور المنظمة العربية الذي يعتبر إحدى الركائز الرئيسية لمنظمة الانتوساي من خلال تنظيم ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة المؤتمر الثاني والعشرين لهذه المنظمة وترأسه مجلسها التنفيذي خلال الفترة من 2016 إلى 2019 وترأس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بكل كفاءة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية وتعاون الانتوساي مع الجهات المانحة .

كما عبر عن الاهتمام الكبير الذي توليه جميع الأجهزة العربية لأنشطة المنظمة العربية في لجائها وأنشطتها المختلفة التي تتوافق مع مخططها الاستراتيجي وكذلك المخطط الاستراتيجي للانتوساي. وأشار إلى التعاون الوثيق مع رئيس أو نائب الرئيس للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية للانتوساي في إعداد تقرير أداء هذه المنظمة وتقرير الأداء والمساءلة للفترة 2017 . 2019 الذي يوضح سير العمل في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وما أبرزه هذا التقييم من تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف وأولويات المنظمة المذكورة.

واختتم الحفل بكلمة المدير العام لمبادرة تنمية الانتوساي التي عبر فيها عن الشرف الذي ناله للمشاركة في أعمال الجمعية العامة الثالثة عشرة للمنظمة بدولة قطر وأبرز تركيز التعاون بين المبادرة

والمنظمة العربية منذ الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة المنعقدة بتونس سنة 2016 على تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومكافحة الفساد والمشاركة مع أصحاب المصلحة والتعلّم الإلكتروني وأشار إلى **ورش العمل** والدورتين اللتين نظمتا عبر الانترنت والاجتماعات بالإضافة إلى الأنشطة عبر الانترنت، فضلا عن دعم المنظمة العربية في وضع مخططها الاستراتيجي للسنوات 2018 . 2022، وأشار إلى أنه سيتم التركيز في المستقبل على استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة وقياس الأداء وإعداد التقارير وعلى تدقيق أهداف التنمية المستدامة وتخرج متخصصين في التعليم الإلكتروني للمنظمة العربية وأن المنظمين قد نجحتا على مرّ السنين في إرساء شراكة فيما يخص تنمية القدرات.

واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى كل من معالي الأمين العام للمنظمة ومساعديه ومعالي رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة على تعاونهم المستمر مع مبادرة تنمية الانتوساي للتنمية ومعالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر على الدعم المالي المقدم إلى المبادرة وعلى التنظيم الدقيق للجمعية العامة، متمنيا أن تثمر المناقشات عن نتائج مهمة للمنظمة العربية. ثم شرعت الجمعية العامة في مناقشة مختلف البنود واتخذت بشأنها القرارات والتوصيات التالية:

القرار رقم 2019/50 (ج.ع.13): تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة: بعد الاستماع إلى تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة، اعتمدت الجمعية العامة هذا التقرير.

القرار رقم 2019/51 (ج.ع.13): تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمنظمة: اطلعت الجمعية العامة على التقرير الذي أعده رئيس المجلس التنفيذي بخصوص الوضع المالي للمنظمة عن السنوات 2016-2017-2018، وبعد المداولة أقرت الجمعية العامة هذا التقرير.

القرار رقم 2019/52 (ج.ع.13): إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول: عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، انتقلت رئاسة الجمعية العامة إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر وتمت تسمية ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق نائبا أولا لرئيس المجلس التنفيذي. **القرار رقم 2019/53 (ج.ع.13):** تحديد مكان الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وتسمية النائب الثاني.

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، وبعد النظر في الطلب المقدم من معالي الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة بالملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة سنة 2022 بمنطقة مكة المكرمة، رحبت الجمعية العامة بهذه الاستضافة وتمت تسمية الديوان العام للمحاسبة بالملكة العربية السعودية نائباً ثانياً لرئيس المجلس التنفيذي.

القرار رقم 2019/54 (ج.ع.13): إقرار برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات الثلاث 2020 - 2022

اطلعت الجمعية العامة على مشروع برنامج عمل المنظمة للسنوات الثلاث 2020 - 2022 وأقرته في صيغته المقدمة إليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين، وهو كالتالي:

أولاً: اللقاءات العلمية والتدريبية:

عام 2020:

لقاء علمي حول موضوع " البيانات الضخمة (Big Data) وتأثيرها على التقارير " تقييم السياسات العمومية (GUID 9020)

" مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي ".

" تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية ".

" الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ".

عام 2021:

لقاء علمي حول تحليل وتقييم الحساب الختامي للدولة.

الرقابة على الدين العام.

رقابة الجودة على الأعمال الرقابية.

المحاسبة الحكومية المبنية على أساس الاستحقاق في ضوء المعايير الدولية (IPSAS).

تدقيق الجهات التي تحصل على دعم مالي من الدولة.

عام 2022:

لقاء علمي حول الرقابة على الصناعات الاستخراجية.

الرقابة على الاستثمارات العامة.

مهارات كشف مخاطر الغش والاحتيال من قبل الأجهزة العليا للرقابة.

رقابة الأداء على قطاع الاتصالات.

تدقيق إيرادات الجمارك.

ثانياً: مسابقة البحث العلمي:

تقنيات تحليل ورقابة البيانات الضخمة.

دور الأجهزة العليا في الرقابة على التحوّل من موازنة الوسائل (البند) إلى موازنة البرامج.
دور الأجهزة العليا في الرقابة على الاستثمارات العامة.
وتفوّض الجمعية العامة المجلس التنفيذي لتنظيم لقاءات وورش عمل إضافية كلّما كان ذلك ممكناً.
القرار رقم 2019/55 (ج.ع.13): إقرار البرنامج المالي للمنظمة للسنوات الثلاث 2020 - 2022:
نظرت الجمعية العامة في مشروع البرنامج المالي للسنوات 2020-2022 الذي أعدّه المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين، وقرّرت اعتماده.
وبخصوص تغطية نفقات الأنشطة المبرمجة في إطار المخطط الاستراتيجي والمقدّرة بمبلغ 107.000 دولار أمريكي، دعت الجمعية العامة رئاسة المجلس والأمانة العامة إلى السعي لإيجاد هبات من الأجهزة الأعضاء والحصول على دعم من المانحين.
كما أوصت الجمعية العامة لجان المنظمة بضرورة التنسيق مع الأمانة العامة للتأكد من وجود إتمادات قبل تقديم أي برامج أو مقترحات لها انعكاسات مالية.
القرار رقم 2019/56 (ج.ع.13): اعتماد النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة
بعد أن تمّ استعراض جدول التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للمنظمة والتي وافق عليها المجلس التنفيذي والمدرجة بنسخة النظام الأساسي المقدّمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة، قرّرت الجمعية العامة اعتماد تلك التعديلات وإقرار النظام الأساسي في صيغته الجديدة. كما فوضت الجمعية العامة الأمانة العامة بتصحيح الأخطاء الاملائية التي يمكن أن تتضمنها هذه النسخة، وتعميم النسخة النهائية على الأجهزة الأعضاء.
ويجري العمل بهذا النظام الأساسي للمنظمة بداية من تاريخ صدوره في 12 نوفمبر 2019 ويعمل به في القرارات التالية لهذا القرار.

القرار رقم 2019/57 (ج.ع.13): اعتماد التقرير حول تقدم تنفيذ المخطط الإستراتيجي 2018-2022
بعد أن استمعت الجمعية العامة إلى العرض الذي قدّمه نائب رئيس لجنة المخطط الإستراتيجي حول تقدّم تنفيذ المخطط الإستراتيجي 2018-2022، اعتمدت هذا التقرير وأوصت الأمانة العامة بتعميمه على جميع الأجهزة الأعضاء. (المرفق رقم 2).
القرار رقم 2019/58 (ج.ع.13): انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس التنفيذي خلفاً للأجهزة التي انتهت مدة عضويتها.

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي مطالب الترشيح لعضوية المجلس التنفيذي الواردة على الأمانة العامة، شكلت الجمعية العامة لجنة للفرز من رئاسة الجمعية العامة والأمانة العامة. وعملاً بأحكام المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي تمت عملية الاقتراع السري لاختيار أربعة أجهزة مترشحة من ضمن تسعة أجهزة وفق الأسلوب الذي سبق أن اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة، وأسفرت عملية الاقتراع عن اختيار كل من:

- ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وحيث أنّ الجمعية العامة اختارت الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة، وحرصاً على سدّ الشغور في مستوى الأجهزة الأعضاء التي تنتهي عضويتها في سنة 2022 فقد تمّ انتخاب ديوان المحاسبة الليبي باعتباره المتحصل على المرتبة الخامسة حسب نتائج الاقتراع السري لاستكمال مدة عضوية الجهاز السعودي في المجلس التنفيذي إلى غاية سنة 2022. وبذلك تصبح تشكيلة المجلس التنفيذي الجديد كما يلي:

رئيساً

* ديوان المحاسبة بدولة قطر

نائباً أول

* ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق

نائباً ثان

* الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية

* الأمين العام للمنظمة

أعضاء تنتهي عضويتهم سنة 2022 :

* جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان

* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية

* محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

* ديوان المحاسبة الليبي

أعضاء تنتهي عضويتهم سنة 2025 :

* ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

* المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

* ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

القرار رقم 2019/59 (ج.ع.13): حول انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية للمنظمة.
بناء على أحكام البند الأول من المادة 26 من النظام الأساسي للمنظمة التي تنصّ على أن "يتم إحداث وتسمية رؤساء اللجان الرئيسية من قبل الجمعية العامة بناءً على توصية من المجلس التنفيذي، على أن لا يكون الجهاز العضو رئيساً لأكثر من لجنة رئيسية"، فوّضت الجمعية العامة المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لتسمية رؤساء هذه اللجان.

القرار رقم 2019/60 (ج.ع.13): تعيين لجنة الرقابة المالية.
عملاً بأحكام المادة الواحدة والثلاثين من النظام الأساسي، قرّرت الجمعية العامة تعيين لجنة الرقابة المالية لمراقبة حسابات المنظمة عن السنوات 2019-2020-2021 من الأجهزة التالية:

عضوان أصليون:

{ * ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين
* الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية

عضوان احتياطيان:

{ * محكمة الحسابات بجمهورية جيبوتي
* ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفدرالية

القرار رقم 2019/61 (ج.ع.13): الندوة الفنية التي نظمت خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة حول موضوع "مشاريع التطوير لدى الأجهزة العليا العربية للرقابة":

بعد أن ناقشت الجمعية العامة موضوع الندوة الفنية التي نظمت خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة حول "مشاريع التطوير لدى الأجهزة العليا للرقابة العربية" وعقب استعراض أوراق العمل التي أعدها عدد من الأجهزة الأعضاء حول محوري الموضوع المذكور والنقاشات التي دارت حولها، خلصت الجمعية العامة إلى صياغة اعلان الدوحة بشأن توصيات الندوة.

القرار رقم 2019/62 (ج.ع.13): رفع برقية شكر وتقدير إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر.

قرّرت الجمعية العامة رفع برقية شكر وتقدير إلى حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، على ما حظيت به الوفود المشاركة من طيب الوفادة وكرم الضيافة طيلة إقامتها في رحاب الأرض الطيبة لدولة قطر.



إعلان الدوحة

بشأن الندوة الفنية للجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المقامة في الدوحة

– دولة قطر خلال الفترة 10-14 نوفمبر 2019-

إيماننا بأهمية الأدوار المحورية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة من أجل تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه وإرساء الثقة العامة وسيادة القانون وتحسين كفاءة الإدارة العامة وتحقيق الأهداف التنموية.

واستذكارا لمقاصد الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المكرسة لبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

وإدراكا بأن إيفاء الأجهزة العليا للرقابة بمسؤولياتها والارتقاء بأدائها كمؤسسات نموذجية يحتذى بها يتطلب منها بناء قدرات مؤسسية وتنظيمية ومهنية عالية مع العمل على تعزيزها وتطويرها كلما اقتضت الضرورة.

وإقرارا بأن تنفيذ مشاريع التطوير من قبل الأجهزة العليا للرقابة لا يخلو من تحديات ومخاطر من شأنها أن تعيق تحقيق الأهداف والغايات المرجوة من خلالها.

وسعيا لاستفادة الأجهزة العليا للرقابة العربية من تجارب بعضها في تنفيذ مشاريع التطوير لديها وذلك تكريسا لشعار المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) بأن "التجربة المشتركة تفيد الجميع".

وبعد استعراض ومناقشة ما تضمنته أوراق العمل المقدمة في الندوة الفنية حول موضوع "مشاريع التطوير لدى الأجهزة العليا للرقابة" ضمن محورها : المحور الأول "مشاريع التطوير في المجال المؤسسي والتنظيمي" والمحور الثاني "مشاريع التطوير في المجال المهني".

فقد توصل المشاركون في الندوة إلى الاتفاق على اعتماد التوصيات التالية :

1- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة بالدول العربية على اعتماد المشاريع والمبادرات الهادفة إلى إرساء التطوير المؤسسي والتنظيمي والمهني الشامل وفقا لمتطلبات المعايير المهنية الدولية والممارسات الجيدة السائدة بمجتمع الإنتوساي بما يساعد على المزيد من الارتقاء بدورها وتحسين التفاعل مع القضايا الناشئة وتلبية توقعات وتطلعات الأطراف ذات العلاقة.

2- ضرورة اعتبار المجالات المتصلة بتعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة لا سيما في ما يتعلق بتوسيع نطاق الصلاحيات والوصول إلى المعلومات والتحكم في الموارد المتاحة ونشر التقارير من المجالات ذات الأهمية الخاصة ضمن مشاريع التطوير المؤسسي وذلك بالنظر لتأثيرها على أداء الجهاز الأعلى للرقابة وعلى نجاح المشاريع والمبادرات الأخرى التي تنضوي تحت المجال التنظيمي والمهني.

- 3- تبني الأجهزة العليا للرقابة لنهج الإدارة الاستراتيجية كآلية لتخطيط وقيادة وتنفيذ وتقييم مشاريع التطوير وكأداة لمواكبة التحديات الناشئة والتفاعل معها.
- 4- تبني أو تطوير الأجهزة العليا للرقابة منهجيات تدقيق مستندة لمعايير الإنتوساي، بحيث تكون بمثابة مرجعية متكاملة لممارسة مهنية ذات جودة وذات قيمة مضافة للعمل الرقابي مع ضرورة الحرص على تحديثها كلما اقتضت الضرورة.
- 5- حث الأجهزة العليا للرقابة على العمل باتجاه توفير بيئة داخلية محفزة على الأداء وداعمة للتميز من خلال تحديث نظم إدارة الموارد البشرية وتوفير وسائل العمل الملائمة والتدريب والتطوير المستمر لكافة فئات الموظفين وفقاً للمنهجيات والأساليب الحديثة في المجال.
- 6- دعوة المنظمة العربية للعمل باتجاه تكثيف المبادرات الهادفة إلى مساندة جهود الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لتعزيز قدراتها المؤسسية والتنظيمية والمهنية من خلال :
 - أ- تشكيل فرق من الخبراء متعددة الاختصاصات لتقديم المساعدة الفنية لفائدة الأجهزة الأعضاء من أجل تيسير تنفيذ مشاريع التطوير لديها.
 - ب- تطوير دليل إرشادي حول الممارسات الجيدة في مجال تصوّر وتنفيذ وتقييم مشاريع التطوير من قبل الأجهزة العليا للرقابة.
 - ج- تعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات النظيرة والجهات الدولية ذات الصلة من أجل رصد التجارب الجيدة في مجال تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة والعمل على الاستفادة منها.
 - د- بحث السبل الكفيلة بتفعيل آلية مراجعة النظراء بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء.
 - هـ- وضع قاعدة بيانات بشأن مشاريع التطوير المنجزة من قبل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بما يساعد على إيجاد فرص للتعاون وتبادل التجارب فيما بينها.
 - و- تعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء التي تحتاج لدعم المانحين وذلك ضمن المجالات المتصلة بإعداد مذكرات طرح المشاريع والتمكّن من أساليب الترويج والتواصل في هذا الشأن بغاية إيجاد التمويلات اللازمة لمشاريع الإصلاح والتطوير.
- 7- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة بالمنظمة على تعميم الأدلة الإرشادية المعتمدة لديها على كافة الأجهزة الأعضاء.
- 8- حث الأجهزة العليا للرقابة على اعتماد الأطر والأساليب والأدوات المطوّرة من قبل منظمة الإنتوساي ومن ضمنها إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وأدوات تقييم الالتزام بمعايير الإنتوساي ودليل تعزيز أداء الأجهزة العليا للرقابة وذلك من أجل تقييم احتياجاتها وتحديد أولوياتها في مجال التطوير.

- 9- الحرص على مواكبة الأجهزة العليا للرقابة للتطورات التكنولوجية من أجل الارتقاء بجودة وكفاءة ونطاق تغطية الأعمال الرقابية وإحكام التعامل مع ثورة البيانات والرقمنة والذكاء الاصطناعي.
- 10- أهمية اعتماد الأجهزة العليا للرقابة المشاريع والمبادرات الهادفة إلى زيادة تأثير العمل الرقابي من خلال تطوير أساليب التعامل والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة ومن ضمنها السلطات العليا والجهات الخاضعة للرقابة ووسائل الإعلام والجمهور.
- 11- مناشدة منظمة الإنتوساي لوضع إرشادات تطبيقية بشأن الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ مشاريع التطوير من قبل الأجهزة العليا للرقابة.
- 12- مساندة جهود مبادرة الإنتوساي للتنمية الرامية إلى تعزيز قدرات وأداء الأجهزة العليا للرقابة حول العالم وحث الأجهزة الأعضاء على تقديم أشكال الدعم المناسبة لفائدتها.



مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة الرقابية

<http://www.sis.gov.eg>

مكتب الإحصاء بمصر

<http://www.esaaonline.org>

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

<http://www.gao.org>

لجنة المعايير المحاسبية

<http://www.rrv.se>

لجنة المعايير الرقابية

<http://www.imf.org>

صندوق النقد الدولي

<http://www.imanet.org>

موقع متخصص في الإدارة والمحاسبة

<http://www.theiia.org>

موقع معهد المراجعين الداخليين

<http://www.efsa.gov.eg>

الهيئة العامة للرقابة المالية

<http://www.auditnet.org>

موقع متخصص في تبادل المعارف والمعلومات في
مجال تدقيق الحسابات